كتاب المطول

كتابخانه آستان قدس

وان شئت ان تسترق المال منفقا
على شهوات النفس في زمن العسر
فسل نفسك الانفاق من كنز صبرها
عليك وانظارا الى زمن اليسر
فان فعلت كنت الغني وان ابت
فكل منوع بعدها واسع العذر

كان يحيى بن معاذ كثيرا ما يقول

ايها العلماء ان قصوركم قيصرية وبيوتكم كسروية ودوابكم قارونية واوانيكم فرعونية واخلاقكم غرودية وموائدكم جاهلية ومذاهبكم سلطانية فاين المحمدية

يا ايها الرجل المعلم غيره ... الا لنفسك كان ذا التعليم
تصف الدواء لذي السقام وذي الضنا ... كيما يصح به وانت سقيم
واراك تلحق بالرشاد قلوبنا ... وصفا وانت من الرشاد عديم
فابدء بنفسك فانهها عن غيها ... فان انتهت عنه فانت حكيم
فهناك ينفع ما تقول ويقتدى ... بالقول منك وينفع التعليم
لا تنه عن خلق وتاتي مثله ... عار عليك اذا فعلت عظيم

باز بینی شد
۱۳۵۳

باز بینی شد
۱۳۵۳ خ

میکرو فیلم تهیه شد

فهرست شد

مرو ۵

باز بین شد ۱۳۵۳

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب مطول عربی
مصنف ملا سعد تفتازانی
مؤلف
خطی نسخ ۲۱ سطری
چاپی
سال چاپ یا تحریر — عدد اوراق ۲۰۷
جزء کتب معانی و بیان شماره
شمارهٔ عمومی ۸۴۱۱ شمارهٔ قبض
واقف سردار کل بابا محمد خان ... تاریخ وقف ۲۵ خرداد ۱۳۳۲
طول ۳۰۰ عرض ۱۹۰ گنجه

سال ۱۳۱۸ خورشیدی
بازبینی شد

تقدیم کتابخانه آستان ملک پاسبان گردید.

سرهنگ عبدالحسین افشار

كتاب المطول

كتابخانه آستان قدس

وَاِنْ شِئْتَ اَنْ تَسْتَقْرِضَ المالَ مُنْفِقًا
عَلَى شَهَواتِ النَّفْسِ في زَمَنِ العُسْرِ
فَسَلْ نَفْسَكَ الاقراضَ مِنْ كَنْزِ صَبْرِها
عَلَيْكَ وَاِنْظارًا اِلى زَمَنِ اليُسْرِ
فَاِنْ فَعَلَتْ كُنْتَ الغَنِيَّ وَاِنْ اَبَتْ
فَكُلُّ مَنُوعٍ بَعْدَها واسِعُ العُذْرِ

كان يحيى بن معاذ كثيرا ما يقول
ايها العلماء ان قصوركم قيصرية وبيوتكم كسروية ودوابكم
قارونية واوانيكم فرعونية واخلاقكم نمرودية وموائدكم
جاهلية ومذاهبكم سلطانية فاين المحمدية

يا ايها الرجل المعلم غيره　الا لنفسك كان ذا التعليم
تصف الدواء لذي السقام وذي الضنا　كيما يصح به وانت سقيم
واراك تلقح بالرشاد قلوبنا　وصفا وانت من الرشاد عديم
ابدأ بنفسك فانهها عن غيها　فان انتهت عنه فانت حكيم
فهناك ينفع ما تقول ويقتدى　بالقول منك وينفع التعليم
لا تنه عن خلق وتأتي مثله　عار عليك اذا فعلت عظيم

حكي ان الشيخ ابا علي بن سينا قصد الى ابي سعيد ابي الخير ليمتحنه في مسائل فلما وصل اليه رهبه ولم يتجرأ ان يسأله عما اعد له من الاسئلة ولكن سأله مسئلة واحدة فقال ما الفرق بين الشريعة والطريقة والحقيقة فقال ايتك بجوابك غدا فلما صار الليل سكت ثلاث دنانير واحد من نحاس وواحد من نحاس وفضة وواحد من الذهب فلما وصل اليه قال هذا جواب مسئلتك فقال له فقال كيف تراها قال اراها ذهبا فطلب المحك فقال له حك هذا اي النحاس فلما حكه رآه نحاسا فقال حك الآخر فلما اراه كان مغشوشا فقال صفه فلما صفاه عزل النحاس من الفضة قال حك الثالث فحكه فراه ذهبا خالصا فلما تم قال كيف صار هذا جواب مسئلتي قال اما الشريعة فبمنزلة التمويه بتمويه ما تحتها واما تصفية الدينار الثاني فبمنزلة الطريقة ينبغي للانسان ان يجانبه الرذائل واما الدينار الصافي فبمنزلة الحقيقة

مؤلف سعد تفتازانی
کاتب میرزا کاظم محمدحسین نحوی تاریخ تحریر ۱۲۵۱
خطی ۲۱ سطری دارای ۲۰۷ برگ ۳۰
در ۱۳۳۲ وقف سردار کل یارمحمد خان در ۲۵ خرداد

باز بین شد
۶۱۳۵۳
میکروفیلم تهیه شد
سال ۱۳۱۸ خورشیدی بازبینی شد

اسم کتاب
مصنف
مؤلف
خطی نسخ
چاپی
سال چاپ یا تحریر ...... عدد اوراق ۲۰۷
جزء کتاب معانی و بیان شماره
شمارهٔ عمومی ۸۴۱۱ شمارهٔ قبض
واقف سردار کل یارمحمد خان شادلو تاریخ وقف ۲۵ خرداد ۱۳۳۲
طول ۳۰۰ عرض ۱۹۰ گنجه

سال ۱۳۱۸ خورشیدی بازبینی شد

تقدیم کتابخانه آستان ملك پاسبان گردید.

سرهنگ عبدالحسین افشار

سال ۱۳۱۸ خورشیدی بازبینی شد

كتابخانه آستان قدس

كتاب المطول

وان شئت ان تستفرغ المال منفقا
على شهوات النفس في زمن العسر
فسل نفسك الانفاق من كنز صبرها
عليك وانظارا الى زمن اليسر
فان فعلت كنت الغني وان ابت
فكل منوع بعدها واسع العذر

كان يحيى بن معاذ كثيرا ما يقول

ايها العلماء ان قصوركم قيصرية وبيوتكم كسروية ودوابكم
قارونية واوانيكم فرعونية واخلاقكم نمرودية وموائدكم
جاهلية ومذاهبكم سلطانية فاين المحمدية

يا ايها الرجل المعلم غيره الا لنفسك كان ذا التعليم
تصف الدواء لذي السقام وذي الضنا كيما يصح به وانت سقيم
واراك تلحق بالرشاد قلوبنا وصفا وانت من الرشاد عديم
فابدء بنفسك وانهها عن غيها فان انتهت عنه فانت حكيم
فهناك ينفع ما تقول ويقتدى بالقول منك وينفع التعليم
لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم

هو الواقف

بنابر ارادت و علاقه خاصی که والد مرحوم مغفور یارمحمد خان افشار سردار کل فرزند مرحوم مغفور حسن خان افشار وزیر نظام سردار کل به آستانه قدس رضوی داشتند وصیت کردند که کتب خطی ایشان تقدیم کتابخانه آستانه مبارکه شود علیهذا این یك جلد کتاب کتاب المطول بانضمام شصت و هشت جلد دیگر در خرداد ماه ۱۳۲۷ تقدیم کتابخانه آستان ملك پاسبان گردید.

سرهنگ عبدالحسین افشار

انا الوحيد عندنا اصيل
من خالف دليله عليل

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق هو الموفق والمعين

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وخصصنا ببدايع الايادي وروايع الاحسان اتقن بحكمته نظام العالم على وفق مقتضى الحال واورد بافضاله فرق الامكان في طرق الانعام والافضال والصلوة والسلام على نبيه محمد خير من نبع من ضئضئ الكرم والسماحة واشرف من وجد اللسن والفصاحة وعلى اله واصحابه الذين بهم تلالا غرة الحق وانزوى وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور الحق اليقين وبعد فان احق الفضايل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما في الصناعات من النكت واللطايف لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القران فانه كشاف عن حقايق التنزيل وانوار مفتاح لدقايق التاويل وفي تبيان لدلايل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز واثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله تقريب الغموض على فوايد مجمله ومفصله قواعده كافية في ضوء المصباح الى انوار التاويل موارده شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل به ظهر لبابا اثار تراكيبه وصفى منه عذب عباب اساليبه وصفي لا يدرك الواصف المطري خصايصه وان يكن سابقا في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد فطفقوا ايتما طوحت بهم عن غير توثيق وتسديد يحومون في نحو مقاصده حول القيل والقال ويقصرون من تقريب لطايفه على ذكر المقام والحال لا يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى يسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن ابصارهم حتى تنطبع دقايق التعقل في ضمايرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد

٢

فضبات

فهيهات التنبه للرموز الدقيقة الشان والتفطن للمحال الخفية المكان ولي بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري واجلت في مستودعات اسراره قداح نظري بعثني صدق الهمة في الارتفاع الى مدارج الكمال وفرط الشغف باخذ العلم من افواه الرجال على الترحل الى حرجا بنيه خوارزم محط رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضايل حرسها الله عنها بوايق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم والمعارف واقتدار الانامل من عيون اللطايف فصرفت شطرا من الزمان الى الفحص عن دقايق علم البيان وراجعت الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره واباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفوائد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة علم الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جمال الملة والدين محمد ابن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع الدمشق افاض الله عليه شابيب الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده حاويا لنكت مسائله وعوائده محتويا على حقايق هي لباب اراء المتقدمين منطويا على دقايق هي نتايج افكار المتاخرين مائلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز لائحا عليه مخايل السحر ودلايل الاعجاز ففي كل لفظ منه روض من المنى وفي كل سطر منه عقد من الدرر وكان يعوقني عن ذلك اني في زمان اري العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت ديار مراسمه وعفت اطلاله ومعالمه حتى انكسفت شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفون من اندراس اطلال العلوم والفضايل ويتاسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل وهكذا يذهب الزمان على العبر ويفنى العلم فيه ويدرس الاثر لكن لما رايت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار اذ لم يقع له شرح ان يكشف عن وجوه خرائده الاستار وبعض منهم طلبوه فما اكتفوا بما فهموا من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد تصدوا السلوك طرائقه من غير دليل فضلوا كثيرا عن سواء السبيل واختلست من اثناء التحصيل في مدامع ما افرع من الزمان عصصا وطفقت اسحم موائد السهر عناصا في لجج الافكار والتقط فرائد الفكر من مطارح الانظار

وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان لا سيما
دلائل الاعجاز واسرار البلاغة ولقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا الكتاب
ما يذلل صعابه ويكشف نقابه ويسهل طريق الوصول الى ذخاير كنوزه المخفية ولقد عثرت فوائد بقيت في
شبكة بها كتب القدماء وغرائد شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء وغرائب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق
ولطائف فقر اتخذتها من عين التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف وتجنبت في رد ما
اورده عليه من مذهب البغي والاعتساف واشرت الى حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما
وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح واومات الى مواضع زلت فيها اقدام الاجلة في هذه الصناعة
واغمضت عما وقع لبعض شارحي هذا الكتاب من غير بضاعة ورفضت التشبث بقاعدة حظر التحقيق المرجحات
وما فرضت على نفسي منتهم في تطويل الواضحات وحين فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف وزمان الدهر
ما ازداد صحة الا في غشاء رماني بنبال نفرت اذا ما اصابتني سهام تكسرت النصال على النصال وذلك من ترادف
الاخبار بتفاقم المصائب في الاشارة والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان لا سيما ديار بها حل
الشباب عني واول ارض مس جلدي ترابها ولقد جرد الدهر على اهاليها سيف العدوان واباد من كان فيها
من السكان ولم يدع من اوطانها الا دمنة لم تكلم من ام اوفى ولم يبق من حزبها الا قوم بسلاح عجمي كان لم يكن بين الحجون
الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الاوراق بيد الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان وضربت بيني
وبينها حجابا مستورا وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر اذا اساء اصر على اساءته
وان احسن ندم عليه من ساعته ثم لما تمادى فرط الملال وضيق البال ان تخطى من ارض الى ارض ويحرجني من
الخفض حتى انخت بمحروسة هراة حماها الله تعالى عن الآفات ففتح الله عيني منها الى جنة النعيم بلدة
طيبة ومقام كريم قد جمعت فيها المحاسن كلها واحسنها الايمان واليمن والامن فشاهدت ان
قد سطعت انوار العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء
الشرع بالعز معقودا وعاد عود الاسلام الى واديه راضيا ورجع الفضل الى مآبه وانتظم شمل الخلائق
بعد الشتات ووصل جناحهم عقيب الانبتات واستظل الانام بظلال

بظلال العدل والاحسان وارتعوا في رياض الامن والامان كل ذلك بيمن دولة سلطان الاسلام ظل الله على الانام
مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي آثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة
المستقيمة باسط مهاد العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف عاقد لواء الولاية في الآفاق مالك سرير الخلافة
بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادق الامن والامان المتمثل لنص ان الله يامر بالعدل والاحسان الخالص طويته في اعلاء
كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله خليفة مالك الآفاق وسطوته والحق كان مدله ابه ملكا يجوم حول
ذراه العالمون كانوا يحجون بيت الله معتكفا يحيي نسيم رضا منه الزمان وكم مكافح يلظى من سخطه هلكا اطاد صاعقه
من نصله فيها الى السماك لواء الشرع قد سمكا وصادف الرشد منها كل معتسف قد كان في ظلمات الغي منهمكا
الذي صادف من العين مبتسما والملك اجمل بالاقبال ممسكا علا فاصبح يدعوه الورى ملكا ودينا فتح اعيا عدا
ملكا فهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله مغيث الحق والدنيا والدين غياث الاسلام ومعين المسلمين ابو
الحسين محمد كرت لا زالت اعلام دولته محفوفة بالنصر والتاسد واقطار الارض وخيام عظمته مكفوفة
بالعز والتابيد واقطار الارض مشرقة بانوار معدلته واغصان الخيرات مورقة بسحائب رافته فهو الذي صرف
عنان العناية نحو حماية الاسلام وشيد بنيان الهداية اشرف على الانهدام وامطر على العالمين سحائب
الافضال والانعام وخص من بينهم العالمين بمزيد الاشفاق والاكرام اقامت في الورى بسلة ايادي الاطواق
والناس الحمام فقرات الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن ونسيت بنسيان الاحبة والوطن وصرت بجميم
لطفه معنوطا محفوظا وبعين عنايته ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدي بعد من عطفي ثم هداني الله تعالى
سبحانه سواء الطريق وافاض علي سجال التوفيق حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه
واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سمح به في اثناء ذلك الفكر الفاتر وسنح
بنور الله النظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مخزونا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا بنفائس الفرائد فجعلته تحفة
لحضرته العلية وخدمة لسدته السنية لا زالت ملجأ لطائفة الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا
حصينا للاسلام بالنبي واله عليهم السلام والمرجو من جلال وخلص لحالي ان يشيعوني بصالح الدعاء ويشكروا
الى ما عانيت في هذا التاليف من الكد والعناء والى الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون

سال ١٣٤٨ خورشيدى
فهرست شد

قوله الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ذكر الصفتين مع امتناع اسم له تعالى لجميع الصفات اشارة الى انهما عنوانها على وجه لطيف فان وجوب الوجود يستتبع الصفات كما حقق في موضعه واستحقاق جميع المحامد يستلزم ثبوت جميع صفات الكمال وان امتنع اسم له لجميع الصفات فقد يرجح ان هذه الذات المخصوصة من المشهورة الدالة بصفات الكمال فاكتفى على انها دالة عليها بخصوصها يدل على جميع الصفات لا يمكن رضوعا لمفهوم كلي وان اختص به في الاستعمال ويرد بانه يلزم فيهم صفة الظلم من العلم الذي لو عدم ليس كلما فيه تحقيقا ... صفات ... الاطلاق اسم غير العلم فقط ... الظلم ... الطلاق لفظ قران فقط ... بالصفات ... لفظ ... مطلقا ... على ذاته تعالى بخصوصها كان دالا عليه ... قوله لانه لم يقل الحمد لله ... الذات لم يقل الحمد للخالق ... اختصاص استحقاقه الحمد ... بصفات الكمال ... الرازق ... اختصاص استحقاقه الحمد ... الحمد ... التفريع ... الذات ... التفريع ... بمستحق لجميع المحامد ...

وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا العمري موصوف

عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد وفشا الجدل والحسد بين العباد

ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الاجل وما توفيقي الا بالله

توكلت واليه انيب بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية

بحمد الله سبحانه اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تاليف هذا المختصر اثر من اثارها والحمد هو

الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لسبب الانعام

سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده

ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار

المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان

وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الثناء على العلم الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في

مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للرازق او للخالق ونحوهما

مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف بل تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات

تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله تعالى اهم في نفسه

على ان صاحب الكشاف قد صرح بان تقديمه يفيد الاختصاص بالحمد به وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه

من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهم كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم

ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله

النصب والعدول منه الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق

فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك ونحو لا المعرف

من الذي يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على امر المتبادر والمفهوم الشائع في لا

سيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل

الا على مسماه فاذا لا يكون ثمة استغراق وما في قوله على ما انعم مصدرية لا موصولة لخلوها لفظا ومعنى

اما

تعداد
ام نعمت ما الله

اما لفظا فلاحتياج الموصولة الى العائد اي انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني علّم لكونه ما لم تعلم مفعوله

ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم تعلم بدل من الضمير المحذوف فقد جعل البدل المحذوف او نصب بتقدير

اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم

يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء وليذهب نفس السامع

كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع

اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس و

المسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره وللاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات

الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع

انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي لما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه

فيه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع وللمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بدل لا بد لهما من قوانين

كلية وهي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصون عن الخطأ وهو الشارع المقنن ثم الشارع

الشرائع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرب بآيات تدل على ان الشريعة من عند ربه وهي المعجزات

واعلى معجزات نبينا صلى الله عليه وآله القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلّم من عطف الخاص على العام

رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشار اليه في قوله تعالى خلق الانسان علّمه البيان ومن في من

البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب دعاء

للشارع المقنن للقوانين وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة هو علم الشرائع على ما ذكر في الكشاف

ولفظ اوتي تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا لا يصلح الا لله تعالى وفصل

الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز بين الشيئين ويقال للكلام فصل بمعنى المفصول فصل الخطاب البين

من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل

بين الحق والباطل والصواب والخطأ ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله

وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر وعن الكسائي سمعت اعرابيا

تعريف علوم

علم المعاني ما به الكلام
مطابقا لمقتضى المقام

علم البيان هو ما به عرف
ايراد معنى في طريق مختلف

علم البديع هو ما يعرف به
وجوه تحسين الكلام ...

مضيعا بقول اهل وهيل وال وابيل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد

اما بعد اصله مهما يكن من شئ بعد الحمد والصلوة فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدا وفعل هو الشرط وتضمنت

معناها فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم

اللازم للمبتداء قضاء لحق ماكان وابقاء له بقدر الامكان وسيجئ لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات

الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع

امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول

ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو

البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه يجعل اجل جميع العلوم

بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعله من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون

اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم

سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القران استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار

موقتا انه معجز لكونه في اعلا مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر

وهذا وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه واله في جميع ما جاء به ليقتفي اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية

والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة

العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك

الاعجاز هو الذوق ليس الا ونفس الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك بالذوق

ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بذلك وما ذكره ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك

بهذا العلم فكونه بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم فليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب

يعرف ذلك بالسليقة وقد اشار الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وصار الاعجاز امرا من

جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع لا علم بعد علم الاصول اكشف

للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين ثم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطه

بهذا العلم لعز علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القران الا تحت علمه الشامل كما ذكر في المفتاح ولتشبيه وجوه

الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية

وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه له استعارة تخييلية

وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف والقران مخلوق بمعنى مفعول جعل اسما للكلام

المنزل المتحدى على النبي صلى الله عليه واله ونظمه تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب

ما يقتضيه العقل لا توالها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فان توالها

في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساده وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ

والا لما كان للطائف هذين العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم

على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر ولما كان القسم الثالث من مفتاح

العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله تعالى بغفرانه

اعظم ما صنف فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا لكونه

احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو في اللغة وضع كل شئ في مرتبته

فلكل مسئلة مراتب بعضها اليق بها من البعض فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال

فعليك بكتاب الشيخ عبد القاهر فانها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لاليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب

الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد جمعا هو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا

يتقدم عليه لانه عند العمل ضعيف مقدر بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول

لانه كتقدم جزء من الشئ المرتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله

تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما اول بشئ

حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشئ منزلة نفسه

لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير

مصون اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة

وسيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا يتوعر على الذهن تحصيل معناه بحيث
قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر ثالث اي كان محتاجا الى الايضاح
لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي لما كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر
يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف احكامها
منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى
الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر يجب توكيده فيعلم انه مؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا على ما يستغنى عنه ليكون حشوا
من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي
يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة
ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح هو الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبا
الفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف
المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر تنقيحا او ترتيبا ولا اي اخذ وهو
في الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ من تهذيبه اي ترتيب السكاكي والقسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل و
المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة
في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولعلم بان لفظ المنفي بالمثبت على ما
ذكرنا كان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر اخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في
دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك القيد وان يقع
له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتني القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد
افرط المصنف في وصف القسم الثالث بانه حشو وتطويل وتعقيد تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا
وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل الماخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في
القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها
اي على تلك الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم افز في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد ولا الاشارة اليها

بان يكون

بان يكون كلاما مهما على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعني لم يوصلوها الا بالنفي ولا با
الاثبات كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد اعجب في حل ملتقطات كتب لا غير فوائد مخرجات خاطره
وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله تعالى لا يرد تقديم المسند اليه هيهنا جهر حسن اذ لا مقتضى للتخصيص
ولا للتقوي فكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية وما يقال انه لقصد الاستمرار ففيه نظر لخلوه له
من المضارع نفسه كما سيجيء في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر
كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله تعالى ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي
وكافي لا اسأل غيره وعلى هذا كان المناسب ان يقول والله اسأل بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطفا اما على جملة
وهو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من باب عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية
الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا
زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل
الليل سكنا على واي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول رتب
المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن اولا الثاني المقدمة
والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز
عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر
يلوح بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا
فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما نبين ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في اخر المقدمة
الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة صار كل منها معهودا فعرفها بلام العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه
ذكرها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة
والبلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام وحصولهما ايعرف على التحقيق و
التفصيل غاية العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة
منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقد

الكتاب لطائفة من كلامه قدّمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع لها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم
فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امرها حتى احتاجوا في التفصّي عنها الى تكلف احدها بيان
توقف العلوم الثلاثة على ما ذكر في المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في
بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه وفيما منهما ان هذا عين المقدمة واعلم ان
للناس في تفسير البلاغة والفصاحة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان يقتصر على تحقيق
ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق
لسانه وخلصت لغته عن اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال
كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي في الاصل
تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ومتكلم
بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكأنه
جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته عن الوصف بها الاول واعلم انه لما كانت
الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ على قوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب
الموثوق بعربيتهم وقد علم بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدوران فيما بينهم هي التي تكون جارية على السنة
سالمة عن تنافر الحروف والكلمات وعن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف بان اللفظ الفصيح
ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص عما ذكر
لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت
الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكما كان
البلاغة عندهم يقال لمعان مخصوصة لكون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة
وغير متكلم بمعنى آخر بادر الى تقسيمها باعتبار ما يقعان وصفا له ثم عرف كلا منها على وجه يخصه ويليق
لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينها كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس
وعرفها لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلاثة من قبيل اطلاق لفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر

وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريفها المطلق الشامل للشمس والذهب وعند ذلك صح ان نفسر الفصاحة
والبلاغة على هذا الوجه مما لم نجد في كلام الناس لكنه اخذ من اطلاقاتهم واعتباراتهم
لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس لكنه احرى ما يصلح لتعريفهما به مما لا مدخل للرأي
في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون كالشيخ والسكاكي
ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة وجب
تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر
الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة
شيء واحد من هذه الثلاثة لا تكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر
النطق بها فمنه ما يوجب التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال
تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة
والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات اي مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل
او مرفوعات ان روي بالفتح اسم المفعول من استشزره اي رفعه واستشزر اي ارتفع يعدى ولا يعدى
تضل العقاص في مثنى ومرسل يضل اي تغيب العقاص جمع عقيصة وهي الخصلة
المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس
بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخرين والغرض بيان كثرة
شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة
بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قيل مستشرف لزال ذلك
الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة مع ان مستشرف ايضا متنافر بل منشأ
الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة على الهيئة المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد
المخارج وان الانتقال من احدها الى الآخر كالطفرة ولا بسبب قربها فان الانتقال الى الآخر المثنى في
[illegible] غير متنافر ومن القريب المخرج كالجيش وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد ما هو بخلافه

قوله لانه ثم ان ارد وقوع مفرد غير عربي في الكلام ايراده ابراهيم لان الاستبرق فارسي والقرطاس رومي والمشكاة هندي مع وقوع هذه الكلمات في القرآن فممنوع لجواز تداخل اللغتين كالصابون والتنور وما لم يخل هذا المنع فضعف لما صح النقل عن فحول الصحابة والتابعين بوقوع العجمي فيه واتفق النحاة على وجود العجمة في ابراهيم ونحوه بادنى التسليم واشار به الى ان عدم خروج الكلام المشتمل على غير العربي عن العربية ثم المراد معنى قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا عربي الاسلوب والنظم على ان الضمير في انزلناه قد يرجع الى السورة باعتبار كونها قرآنا او الملاق القرآن على بعضه شائع ثم بتنزل وتسلم ان معنى الآية عربي الكل لا الاسلوب والنظم لكنه ان عربيته محمول على التغليب وكما كان مناط هذه التقرير فلم توصيف الكلام بالفصاحة على سبيل التغليب ايضا دفعه بان الفرق ظاهر بان فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام دون عربيتها في عربيته قوله مما يعود الى نسبة الجهل والعجز لانه ان لا يكون عالما لعدم فصاحة بالالف او لم يقدر على ايراد الفصيح لزم الثاني وان لم يعلم اذ علم وقدر على ايراد الفصيح لكنه لم يورده لزم الجهل في الاول والسفه في الثاني وهو منتجها الجهل على التقديرين واعترض عليه الفاضل بانا نختار الثالث ونمنع لزوم السفه لجواز ان يختار غير الفصيح لحكمة ككون دلالته على معنى المراد اوضح من دلالة الفصيح او غير ذلك مما لا نطلع عليه فاكرر فرضه عن الشيء واحمس حلبي

كلمة بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد

من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر وفق كل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر

سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان

سببه لتعذر ضبطه والاحالة بحال الى سلامة الطبع الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع

الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل لفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة

غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وابدى بعضهم بان

انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان

فصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي

في الكلام عربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاعم

ولم يشترط في الكلام العربي بان يكون كل كلمة منه عربيا كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه

فصيحة فاين هذا من ذلك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها

مشتملة على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل والعجز الى الله تعالى

عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا

مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة

كما روي عن عيسى بن عمر النحوي حيث سقط من الحمار واجتمع الناس عليه فقال

ما لكم تكاكأتم علي كتكاكئكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري

في الصحاح وذكر جار الله العلامة في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة

فهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم

فقال ما لكم تكاكأتم علي كما تكاكؤن على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه

يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا

مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي

٨

٣

فان قلت اذا كان مسرج مولدا فلا فائدة في العلاوة اعني قوله على انه الخ قلت يجوز ان لا يكون كلمة على هاهنا للعلاوة بل تكون للاضراب وعلى تقدير ان يكون للعلاوة لا نسلم عدم فائدتها لان مولدية مسرج ولئن كانت مستلزمة لغرابته لكن لا يلاحظ في الوجه الثاني غرابته ولم يعدل باعتباره بل الملحوظ فيه هو مجرد الحكم بالغرابة وعدم وجوده في حيز الحكم بهاد الملحوظة في العلاوة هو الغرابة والا لا يستدل بها احمد

في الالتقاء ولانه يلزم تقسيم الاعم بالاخص او لانه امكان اجتماع الغرابة مع الوحشية يمتنع امكان اجتماعها مع الوحشية لان اجتماع الشيء مع احد المتقابلين يمتنع اجتماعه مع الآخر منه

في الدقة والاستواء والسريج اسم قين ينسب اليه السيوف وكالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من

قولهم سرج الله وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه

لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون مولدا مستحدثا من السراج على انه لا يبعد ان يكون سرج

الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقال سرج الله اي حسنه وبهجه ثم انشد هذا

المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال فهي في مقابلة المعتادة

وهي بحسب قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب يتنفر عنه الطبع وهي في مقابلة العذبة فلعل

يجوز ان يكون غريبة فلا يحسن تفسيرها بالوحشية بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية

غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى مخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور

في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار ثم استعيرت للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها

والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعمالها على العرب لانه لم يكن

وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن

والحديث والغريب القبيح ما يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب

الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم وجفخت

وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية يمنع كونه مخلا بالفصاحة

المتداولة بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى آخر وزعمت ان شيئا من التنافر والغرابة

والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان يكون الكلمة على خلاف القانون المستنبطة

من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة وما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام

والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يابى وعور واستحوذ

وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليس من المخالفة في شيء

لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال ان القياس كذا الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله

الحمد لله العلي الاجل والقياس الاجل فيل فصاحة المفرد خلوصه عما ذكر وعن الكراهة في السمع بان يتبرأ
السمع من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما
يلذ النفس سماعه ومنها ما تستكره نحو الجرشى في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن
على مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس شريف النسب الاسم مبارك لموافقة اسمه اسم امير
المؤمنين ع واللقب المشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف
وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى مما هو قبيل تكأكأتم
وافرنقعوا والجحيش واطلخم وقد ذكر ههنا وجوه اخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت
تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان
اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف
هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع
اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة وصوت
طيب ليس بشيء للقطع باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادي بصوت حسن او غيره وكذا جفخت
وملح دون فخرت وعظم والسمح ا مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ونحو ذلك فقيله
لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع البيئة فيصير اللفظ فصيحا في مفردات الالفاظ
متفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة ولفظ ضيزى كذلك وفي الكلام الفصاحة
خلوصه عن ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها من الضمير في خلوصه اي خلوصه
عما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون
حالا من الكلمات يعني تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على كلمات غير الفصيحة متنافرة
كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم
فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف قانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه
حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح

وان

وان كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن
جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل وبقوله ولما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير راجع
للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزى واصحاب العصيان كقوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى
اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن
قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ ولا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان
منه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر وقبر حرب بمكان قفر اي خال
عن الماء والكلاء ومنه دون ذلك مثل قوله اي ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي
واذا ما لمته لمته وحدي الورى مبتدأ خبره معي والواو للحال اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما
استحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام
ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم والهجاء مما عابه
الصاحب لالمه فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من التقارب كعله اراد ان فيه شيئا من
الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان
مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل فسبحه والقول باشتمال القرآن على كلام غير
فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث
قال هذا التكرير في امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال
نافر كل التنافر ولو قيل ان في تكرار امدحه ثقلا كان اوجه وبين المثالين فرق اخر وهو ان
منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة
مع اخرى غير متناسبة لها كجمع سطل مع القنديل والمسجد بالنسبة الى الحاجم مثلا وهو وهم لانه لا يوجب
الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على اسم المصدر
من المبني للمفعول لان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون

ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم ما يتاخر بعرف او استعمال او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم

المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان السبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال

في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا بالكل مع اعتبار الجمع بكون اشد واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن

ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام ابن عبد الملك وهو ابراهيم ابن هشام ابن

اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد

يشبهه في الفضايل الا مملكا اي رجلا اعطي المال والملك يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي

ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا مماثل له اي احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه

ابوه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو امه بالاجنبي الذي هو حي وبما كتبه وبين الموصوف والصفة اعني حي

يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه والا فالمختار

البدل فقط التقديم شايع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وقيل مثله مبتداء وحي خبره وما غير عاملة

على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب خللا في المعنى يظهر بالتامل

في قولنا ليس مماثله في الناس حيا يقاربه او ليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله اسم

ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال عطف على يكون

ظاهر الدلالة على المراد لخلل في الانتقال الذهني من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود

وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة مع خفاء القراين الدالة على

المقصود كقول الاخر وهو عباس ابن احنف ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع

وهو الرواية الفصيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلايل الاعجاز والنصب توهم عيناي الدموع لتجمدا

جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكابة والحزن واصاب لانه كثيرا ما

يجعل عليه دليلا يقال ابكاني واضحكني الدهر اي ساءني وسرني قال الحماسي ابكاني الدهر وربما

اضحكني الدهر بما يرضيني ولكنه اخطا في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال

من الفرح والسرور بجمود العين فانه الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع

بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من السرور

الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك

جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما

تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود فان

قيل استعمال الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كونه عن

المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد

المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي من التعقيد المعنوي ما يكون الا

الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما

الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرف في

بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود

واني الى الان كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق

ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكابة ليحصل الفرح والسرور وهذا ان نصب تسكب

بتقدير ان عطفا على البعد وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واحزن الان ليحصل في المستقبل

السرور بالقرب والوصال وح لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكب عليه ولازم ملازمة

الامر المطلوب بفيض الدهر انه مطلوب فيا في نصله هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه

من التكلف والتعسف التعسف ومنشا عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح في الكلام المهرة من

السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى

اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها

واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لا تسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان

الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلايل الاعجاز وعلى

فالسين في ساطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا

وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان
يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات وكثرة التكرار كقوله اي ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة
والغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوي
فيه المذكر والمؤنث اراد بها فرسا حسن الجري لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة سبوح
منها حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف
والضماير كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل
قوله اي قول ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات
رمل مستوية لا تنبت شيئا وفي نابيت لا جرعى قصر للضرورة واضافة جرعا الى حومة وهي معظم الشيء
واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت
بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث
اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ
بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي ع
الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك
والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي ابن حمزة بن عمارة انت
والله ثلجة في خيارة ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه حسن
وملح ولطف كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جاذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومن الاطراد المذكور
في علم البديع كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب وما اورده
المص في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة بان لا يقع بين المضافين
شيء غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث ولعله اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار و
تتابع الاضافات جميعا ولعله اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال انه من اشترط ذلك اراد بتتابع
الاضافات المرتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيت والحديث سالم عن هذا لانا نقول

هما ايضا

هما ايضا ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا وجه للاخلال بهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل
كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا وكقوله تعالى ونفس وما سويها
فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف وقد يرسم العرض الكيف
بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربان بالمفهوم الا ان العرض يقال
باعتبار عروضه والهيئة يقال باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول
الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل
فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ان ما ذكره المتاخرون
وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا
فالكيفيات ان اختصت بذوات الانفس سميت كيفية نفسانية ثم ان كانت راسخة في موضعها اي
محلها تسمى ملكة والا تسمى حالا والملكة كيفية راسخة في النفس وقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من
الهيئة الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح
وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون ان يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه اي
سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار
ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم
المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل
بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال
لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب اجناسا مختلفة
ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلهذا قال بلفظ فصيح دون كلام
فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ ليعم المفرد والمركب سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف
غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم ان
هذه من الاسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لان السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما

هو الموفق

والبلاغة

استعمل فيه البا السببيه والمطابقة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال هو الامر الداعي الى التكلم على
وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا
كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان
اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف
المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل مشتمل عليها علم المعاني وفصاحته
اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان
مقامات الكلام متفاوتة الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر
الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم
كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال حال الانكار مقام التاكيد والاطلاق
والحذف والاثبات والحال يعتبر اضافته الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك
فمقتضيات المقامات يختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار
اللائق بذلك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة
اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سيجي اعتبار مناسب للحال والمقام
وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون
راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا من التاكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا
او اكثر او الى المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشيء
من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك والى
المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية
مقيدا بمتعلق او غير مقيد على ما سنفصله واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكا
المساوات والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا حديث اجمالي تفصيله علم
المعاني واذا تمهد فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام

تعريفه

١٢

تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة
قصر او تابع او شرط او مفعول او ما شبه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام
تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر
يباين مقام خلافه اي خلاف كل واحد منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل للتنبيه على
التنبيه على انه باب عظيم الشان حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه
من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساوات
لكونه غير مختص بجملة او جزئيها ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب
بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان كل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين درجات او مراتب متفاوتة
ومقام كل منها يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني
فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب
بذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة
تهيئها لتصور ما يرد من الغير الفطنة على ما بينه والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ان يكون فطنا
فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صوحبت معها مقام ليس لها مع ما يشارك
تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل اداة من ادوات الشرط مقام
ليس له مع الاخرى ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا الكلام
والمسند اليه مؤكدا مثلا مع المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية
او الشرطية او الظرفية مقام اخر اذ المراد بالصاحب الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضا لمع المسند
السببي مقام ومع الفعلي مقام اخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام ليجمع ما ذكر من التقديم والتا
والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته
بمطابقة للاعتبارات المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للا
للمناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب

البلغا يقال عبرت الشئ اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا
وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن
الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية
لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق
وغيره مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وستتضح لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال
تدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح
بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان
الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل ههنا مقدمتان احديهما ان ليس
ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فحصل
ههنا مقدمتان فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما
وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم
هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد ذكر في مواضع
من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في
الخبر الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد
هو منطلق والمنطلق هو زيد وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج
الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع او يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف
لكل من ذلك موضعه وتجيء به على حسب ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى وتنفرد كل
منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تجيء بما في نفي الحال وبلن
في نفي الاستقبال وبان فيما يتردد بين ان يكون وان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في
الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم
الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والذكر والحذف والتكرار والاضمار والاظهار

فيصيب

١٣

فيصيب كل من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ انفسها من حيث هي بل الاغراض التي يصاغ لها الكلام
بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا مرضية في لفظ وهو في لفظ آخر
في غاية القبح بل هذه اللفظة منكرة في بيت تبهجه والى هذا اشار المص بقوله فالبلاغة صفة
راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له
الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال
وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف
بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها
الكلام وكثيرا ما نصب على الظرفية لانه من صفة الاحيان وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل قوله يسميه
على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور
فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز
فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ
نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي
والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفات الفاضل فتكون راجعة الى اللفظ دون
المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها
من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك
اراد انها ليست من صفات المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب فيحمل لا تناقض لتغاير محل النفي
والاثبات هذا خلاصة كلام المص وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو
مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر
المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل وبه يثبت
الاعجاز وعليه تطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك على الانواع ايضا

وان عدم المعنى المقصود الى الاغراض التي يصاغ
لها الكلام فهنا الفاظ ومعان اول ومعان
ثوان من اللفظ بحسب التركيب ومن اصل المعنى
مع الخصوصيات من التأليف والتنكير والتقديم
والتأخير والحذف والاضمار والمعنى الثاني الا
غراض التي يقصدها المتكلم من هذه الصناعة
ان يجعل الكلام مشتملا على هذه الخصوصيات
لاجلها هذا ابتنى علم المعاني
ولا ابتنى علم البيان
الاول من المدلولات

في ان الموصوف بها ءفهو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع فان

منشا هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي

يدق فيه النظر ويقع به التفاضل الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى

دلالة ثانية على المعنى المقصود؛ فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق

على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم

والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف

الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبراعة و

البلاغة وما يشاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف

ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت من

صفات الالفاظ او المعاني يريد بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان يكون من صفاتها

يريد الالفاظ المنطوقة وبالمعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة

والعامة ولسنا نحمل كلامه على هذا بل هو يصرح مرادا كما قال لما كانت المعاني تبين بالالفاظ

بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيبها

ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب ولذا وصفوا اللفظ بما يدل

على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب

انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة عنها بل ذات

والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الفصاحة

الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس

لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما تبين انسان من انسان يكون بخصوصية

توجد في هذا دون ذلك كذلك يوجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت اخر فرق فعبرنا

عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورة في ذلك وليس هذا من مبتدعاتنا

در بیان و در فصاحت کی بود یکسان سخن ... گرچه گوینده بود چون حافظ چون اصمعی
در کلام ایزد بیچون که وحی منزل است ... کی بود تبت یدا چون قیل یا ارض ابلعی

بل هو مشهور في كلام مهرة وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا بيتنا

ذكره الشيخ ثم انه اشد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ كل مبلغ

وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر

عرض في معناه فلم يعلموا ان الفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل

لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطأ في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون

مذاق الحروف وسلامتها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون

هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع عاقل ان يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا

ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما يكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة

عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى

كما يمتنع ان يوصف بانه دال وليها اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح

فهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته

فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كما قيل

بالمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فيأتي

بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا الايرد

بهذا العلم الا ان هذه الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال

وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة به

العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما ترى وكثير من مهرة هذا الفن تراه لا يقتدر على تأليف كلام بليغ

فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى

هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من

المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة

اذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف

قوله ومنه ما يتبين اي بعض تمييز الفصيح عن غيره تمييزات يبين بعضها في اللغة او في الصرف او في النحو او يدرك بالذوق فكلمة لفظ ... مع انه لشرك ذلك اي في غير هذا الشرح كم ادى الى ... فقد يرد ان الصواب ان يراد الاداة لانه يبين في جميع العلوم المذكورة لا في احدها حكم

للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ
كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح
بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها اي ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال
مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به يتحققان ويتحصلان الى الاحتراز عن الخطأ
في تأدية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة
والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من
ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة
من غيرها لتوقفه عليها فان قلت فبهذا يرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه
قلت لا بل هو سهو لانه ان اريد بالبلاغة الكلام على ما صرح به المصنف يؤول المعنى الى ان الغرض من كون الكلام
مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطأ في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده
ظاهر وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو
ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين او يتوقف عليها ولم يعلم انها غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق ان التفسير
فالحاصل ان البلاغة يرجع الى هذين الامرين ولا قدرة عليها يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو
امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا الا انه حصر في المعاني
والبيان ولما غير فصيح فنقول ان مركب اجزاء السالم من الغرابة منهي من عرف ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك
يحترز عن الغرابة تمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة
من غيره يتبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان في تكأكأتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج من تتبع الكتب
المتداولة واحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة
ايضا مفتقرة الى تبيين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يتبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف
للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح عن غيره منه ما يتبين اي يوضح في علم متن اللغة

الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه
والثاني حد لا يمكن ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما
اعجاز قلنا اما الاول فشيء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو هو من غير
نظر الى كونه كلام البشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق هو الاعجاز بمعنى مرتبته اي مرتبة
البلاغة وذلك هي الاعجاز ولا اضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى
لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان كثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته وعباراته فكان بعضه بالغا
حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته ومما الهمت بين النوم واليقظة ان قوله
وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز لهذا هو الموافق
لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان يبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه الاعلى
اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كما في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات وكذا
اعلى من البعض طبقة وان كان الجميع مشتركة في امتناع معارضته وفي نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى هو المعجزة
واسفل وهو ما اي طرف للبلاغة التي اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه
التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق
من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها
اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها
اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج
الى علم البديع وفيه اشارة الى ان هذه الوجوه للكلام عرض خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه
انما يعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون بلاغة المتكلم
لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة
في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة
في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل

تزداد بكثرة وجوه المناسبة ع ان تسمية الفن الاول بالمعاني فلانه يبحث عن كيفية تطبيق الكلام على مقتضى الحال وانه امر يتعلق بالمعنى لان مبناه درجة الاحتراز عن الخطاء في تأدية اصل المراد وايضا مقتضيات الاحوال خصوصيات يعتبرها المعاني اولا وبالذات و اما تسمية الفن الثاني بالبيان فلتعلقه بايراد معنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة في الوضوح واما تسمية الفن الثالث بالبديع فلانه يبحث عن المحسنات ولا اخفاء في بداعتها وطراوتها و اما تسمية الفنون الثلثة بالبيان فلان البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ولا اخفاء في تعلق الفنون به تصحيحا وتحسينا و اما تسمية الفنين الاخيرين بالبيان فلتغليب حال الفن الثاني على الثالث ولاتعلق شيء من الاول بالمعاني اكثر والتعلق بها اكثر فلذلك اطلق بتسمية الاول بالمعاني و الاخيرين بالبيان الذي هو المنطق المذكور و اما تسمية الفنون الثلثة بالبديع فلانه لا اخفاء في بداعة مباحثها ولطائف مسائلها وطرفة لطائفها خطاء قوله والغرض من هذا الكلام ع ان ذكره بما يتعلق المعنوي قوله لتعيين يتبين ان يتعين التميزات المذكورة كما يشعر به عبارة المتن باعتبار انها تبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس او باعتبار انها يحترز بها عما يجب الاحتراز عنه ما يكون الاخلال بالفصاحة حكم

المعرفة

كالغرابة اعني تميز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعني العلم باوضاع المفردات لان اللغة قد يطلق على جميع اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اعني يدرك ان مستثزرات متنافر ومنه تقع مكذا التنافر في الكلمات فهو اي ما يبين في هذه العلوم او ما يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تميز السالم عن التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في الكلام العلوم المذكوره او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في التاديه وتميز السالم عن التعقيد المعنوي عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم يحترز به عن الخطاء وعلم يحترز به عن التعقيد المعنوي فوضعوا الدالة على المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها واول هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول اعني عن الخطاء في التادية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين الذين احتيج الى الاحتراز عنهما وامّا الاول المقابل للثاني الذي هو تميز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطاء وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي البيان والمعاني ولما كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعلمت بالتامل في هذا المقام فانحصر الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم اخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما به يعرف وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البديع والبيان علم البيان والثلثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة الخ واما علم المعاني فقد قدم على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فعلم البيان بزيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا فقدم وضعا و قبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهي مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا يفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوت ما يعنيه ولا يضيع وقته فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء يحصل من ادراكها ومما رستها ملكة يتمكن بها من الالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولذا قال وجه الشبه بين العلم والجهل كونهما

علم معاني ما به الكلام مطابقا لمقتضى المقام علم البيان هو ما يعرف به ايراد المعنى في طرق مختلف علم البديع هو ما يعرف به وجوه تحسين الكلام فانتبه الاخفر

١٤

فان قيل فرقها عن التعقيد بحيث يحترز بها عن الخطاء وليس ذلك تعيين تلك التميزات بانها التعقيد المعنوي وليس يحترز بها بانها التعقيد المعنوي لترتب ذلك البلاغة بانه لم يبق ما يرجع اليه البلاغة الا ان يقال ان تعيين علم البلاغة فقوله يحترز عطف على يبين وقوله يرجع الى ما لكون عبارة عن التميزات وهذا على طبق ما تراه ثم بقاؤه على تميز السالم عن الاحتراز عن ببعض من الاسباب فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام وتفسير لقوله يحترز عطف على يبين يعني ان تمام بيان ما يحتاج المصدر انما يقوله فان ذلك المشيع المعيد عرض لبيان ان المعنى الزمني لم هو ما عدا التعقيد المعنوي يعني التميزات التي تبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس والاحتراز بهذا العلم مما يكون تحترز عنه عن الرواية وهي لغة الكنايه والضعف والتنافر والتعقيد اللفظي ليعلم من هذا التعيين والاحتراز انه لم يبق مما يتوقف عليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في التادية والاحتراز عن التعقيد المعنوي حكيم

الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له بسيطة اجمالية هي مبدء لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها وقد يطلق العلم على نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها اسم المعرفة يقال للادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي والمركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من ادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله عالم ولا يقال عارف والمصنف جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون يعلم مكانه قال هو علم منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا اندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فمحال لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك وقد وصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع وما اشبه ذلك مما لابد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال من حيث انها بعضها معنى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كان من الاحوال التي يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من جهة انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال انه ليس فيه الا ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية ونحو ذلك فان قلت اذا كانت احوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح

وزيد ... وجوه المناسبة ... النسبة الفن الاول بالمعاني فلانه بحث عن كيفية تطبيق الكلام على مقتضى الحال وانه امر يتعلق بالمعنى لان مبناه ... المراد ... مقدمة

في مقدمة

لم يقيد النسبة من الامور الاعتبارية دون الامور الحقيقية فكيف يعلم للنسبة خارج فقلنا ليس المراد بكونها امرا خارجيا انها امر موجود في جميع الاعيان الخارجية بل المراد انها امر متحقق في الواقع ونفس الامر قطع النظر عن التفات المتكلم اليها وتحقيق ذلك انه لا شك ان بين كل مفهوم له قابلية الموضوعية وبين كل مفهوم له قابلية المحمولية نسبة ثبوتية او سلبية في الواقع ونفس الامر سواء توجه النفس اليها ام لا وسواء خطر ببال احد ام لا فمتى توجه النفس الى موضوع ومحمول وتوجهت الى النسبة بينهما وحكمت بتلك النسبة فهذا هو الخبر النفسي سواء طابقت النسبة النفسية للنسبة الواقعية ام لا فان تلفظ بذلك الخبر فذلك هو الخبر اللساني فمتى كان بين زيد والقائم نسبة في الواقع ونفس الامر ثبوتية او سلبية مع قطع النظر عن توجه النفس اليها فاذا تصورنا زيدا والقائم وتصورنا النسبة بينهما وحكم النفس بان زيدا قائم فذلك هو الخبر النفسي المعبر عنه تارة بالقضية المعقولة واخرى بالكلام النفسي واذا تلفظنا بذلك وقلنا زيد قائم فذلك هو الخبر اللساني المعبر عنه تارة بالقضية الملفوظة واخرى بالكلام اللفظي فقد ظهر بما حققنا ان النسبة الواقعية بين زيد والقائم لها وجود في الواقع ونفس الامر ووجود في النفس ووجود في العبارة والمراد بالنسبة الى رجية هو ما في نفس الامر من النسبة واذا عرفت ذلك عرفت انه لا يلزم مما ذكرنا انه يجوز النسبة من الموجود

الا حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد والذكر والحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامح في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال ... الكلام الكلي المتكيف بكيفية مخصوصة ... ان المقتضى بلفظ اسم الفاعل

عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام

ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي

مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا

الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام

لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان تكون الجملة مؤكدة

او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة

احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة

وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره

لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به الثاني انه فسر التراكيب

بتراكيب البلغاء ومن قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب

البلغاء ولا خفاء ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله

البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز

والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور

وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم

على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء اي بمعرفة العرب ذلك بحسب السليقة

لا يسمى علم المعاني ويعرفات الادباء تسمونه بذلك بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم ان الكلام تسكن

على ان ممارسة التراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا يتوقف

على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرا القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير

ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف ففهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف الفقه بانه

علم بالاحكام الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لا نفهم من قوله توفية خواص التراكيب

حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل

ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا والله انه لقائم فيما اذا كان مصرا او زيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب

حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت

ان يكون للحصر وتخصيص الغير بذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق

الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في

تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد انواع التشبيه

والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما

وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية

اللطافة والعجب من المص وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف

البلاغة المتكلم انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب

انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والاصل في علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم

عبارة عن نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الاتي خارجة عن المقصود احوال

الاسناد الخبري احوال المسند اليه احوال المسند احوال متعلقات الفعل القصر الانشاء الفصل والوصل الايجاز و

الاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة تشتمل على نسبة تامة بين

الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة او لا وقوعها او بايقاع النسبة او انتزاعها خطا في هذا

لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالاخر بحيث

يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد

الازمنة الثلثة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج

وزيد قائم ... ان ... صدق المقسم على قصده المقسم هو الكلام المشتمل على النسبة القسيم له الخبر والانشاء ... كان لنسبته خارج ليطابقه او لا يطابقه فخبر او انشاء ... الا ان لم يصدق المقسم على الانشاء لا يقال ... ولمن لم يكن لنسبته خارج ... لنسبة خارج ... لا يكون لها خارج اصلا فلا يكون

الخارج بنسبة الكلام لان الكلام يدل عليه ... ان يراد به ... الواقع ... خارج ... الصدق والكذب ... وكلامه ... الخارجية ... على الدلالة ... للخبر الكاذب ... خارج ... الكلام ... الكذب عدم ... الخبر الكاذب لا يدل على الواقع في نفس الامر ... وما يدل عليه الكلام ... النسبة فكيف يتصور عدم المطابقة ... الدلالة ...

فيتتبع المراد بالخارج ما يكون واقعا في نفس الامر بحيث يكون ... خارجا ... اللفظ ... اي يدل اللفظ على ... انه خارج ... المفعول للكذب ليس عدم مطابقة النسبة ... بين عدم وقوع النسبة ...

ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا فخبر اى فالكلام خبر والا ان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا فى اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او فى معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكره وقد يكون للمسند ايضا متعلقا وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة واحترز به عن التطويل على ما سيجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذى يليق ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد بابا براسه واما فقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالترديد بين النفى والاثبات فقد ساء كلاما اكثر واظهر والاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هى الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة [illegible] المسند اليه او المسند ثم لما كان ههنا احوال مما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف وعلم بمزيد اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا وانما هو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الوصل والفصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص بمفرد ولا جملة بل يجرى فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال تشترك فيها الخبر والانشاء الا ان ههنا ابحاثا تختص بالانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر فى ثمانية ابواب **تنبيه** وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما فى قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج فى احد الازمنة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما فى قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما فى قولهم الصدق هو الخبر عن الشىء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا يرد وايضا الصدق

١٨

والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور فى تعريفهما صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشىء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر فى الصادق والكاذب ثم اختلف القائلون بالانحصار فى تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المص بقوله صدق الخبر مطابقته اى مطابقة حكمه فذهب الجمهور اى مطابقة حكمه فان مرجع الكذب والصدق الى الحكم اولا وبالذات وللخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذى يكون لنسبة الكلام الخبرى وكذبه عدمها اى عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذى دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفى بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما فى الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة فى الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الحاصلة الخارجية بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما فى نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالى فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائى فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل فى الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح فى ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد فى الخارج وقولنا القيام له تحقق وجود فى الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطا غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اى عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطا فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو فى قوله ولو خطا للحال وقيل للعطف اى لو لم يكن خطا ولو كان خطا والمراد بالاعتقاد الحكم الذهنى الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لان الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوى الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا فتثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا

قوله الشهادة ... والجملة الاسمية ... التاكيد ... للحكم المسلم لصدق الرغبة ووفور النشاط ... عالما به ... التاكيد في هذا الكلام لان كانت لصدق الرغبة ووفور النشاط
فالخبر المنقضي ... عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد وصدق الرغبة ووفور النشاط ... بمضمون انك لرسول الله فالخبر المنقضي انا عالمون بمضمونه معتقدون له
وما شهدنا الا بما علمنا وكلام ... في هذا المقام ... واعلم ان المفهوم من كلام المفتاح ان قولهم انك لرسول الله باعتبار المؤكدات ... اخبارنا هذا صادر عن
صميم القلب وخلوص الاعتقاد وصدق الرغبة ووفور النشاط ... وهو اختيار كلام صاحب الكشف ...
ان الشهادة ... الدال على تاكيد الشهادة يدل على ان الشهادة بانك لرسول الله عن صميم القلب وخلوص اعتقاد وصدق الرغبة ووفور النشاط
ونحن عالمون به معتقدون له ابو القاسم

قوله فلو كان الصدق ... كذب المنافقين في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع دون الاعتقاد فعلم ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فيكون الصدق مطابقة الاعتقاد ...

وكاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق
للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكن اذا تلفظ بالجملة
الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار
فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله
والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك لرسول
الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان
المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا
وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد لشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه مطابق ...
غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم
نشهد لانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي تسمية
هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا
في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق
الشهادات ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا الى
هذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون
في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد
لانهم يعتقدون انه كلام غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر ...
فيه فليتامل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الواقع لا الاعتقاد
وعدمها ... فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا
الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند واعلم ان وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون
التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى
ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله ابن ابي

19

ابن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت
ذلك لعمي فذكره للنبي عليه السلام فدعاني فحدثته فارسل رسول الله الى عبد الله ابن ابي واصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني
رسول الله وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله عليه السلام
ومقتك فانزل الله اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي عليه السلام فقرأ علي فقال ان الله صدقك يا زيد والجاحظ
انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وزعم ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل
منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو
المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق
ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها معه اي عدم مطابقته
للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع
والاعتقاد ح وغيرهما اي غير هاتين الصورتين وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد
وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب
بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما ...
فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام في تقرير مذهب النظام فقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب
واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام بالحشر والنشر
في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب
لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير
الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فضلا عن اظهاره وتكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم
ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه وكلا
ان يعبر به عنه فمرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان
عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا
في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل ...

بيان الاقسام الستة ... الجاحظ بهذا

	مع اعتقاد المطابقة	مع اعتقاد اللامطابقة	بدون اعتقاد
المطابق للواقع	صادق	غير صادق وغير كاذب	غير صادق وغير كاذب
اللامطابق للواقع	غير صادق وغير كاذب	كاذب	غير صادق وغير كاذب

محشي رحمه الله تعالى

اعتقاد الصدق دليلاً على عدم كونه صادقاً بل على عدم ارادته كونه صادقاً على ما قررنا في الفرق وقد

هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا

افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون والثاني ليس قسيماً للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء

فيكون هذا حصراً للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلّم ان الافتراء بمعنى

الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت

الافتراء هو الكذب مطلقاً والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى

ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره

في كونه خبراً كاذباً او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقاً ولا كاذباً قلت لا نسلم لا ليلاً والتعقيب نقل

ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلاً في خبرية الكلام فان قول المجنون

او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبراً ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه

بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره

المركبات مثل الغلام الذي لزيد وبان زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا

بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبراً ويفيدها كقولنا زيد

انسان او فرس والا يسمى مركباً تقييدياً ومقصوداً كما في قولنا زيد الانسان او الفرس وايّاما كان اما

مطابق فيكون صادقاً او غير مطابق فيكون كاذباً فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب وبان زيد

الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا

ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف وظهر الفرق وظهر ان النسبة المعلومة

من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة الى بعض الاوصاف لا يخرجه

عدم الاحتمال من حيث هو هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو

بالجملة الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية

ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو العمدة في تفسير الوقا

وراء الحكم فيد قوله قصد المخبر بخبره افادة المخاطب في قضية حملية شبيهة بالمنفصلة فيعتبر الثاني بين جزئيها الصدق على موضوعها فيجب ان يكون احد الامرين صادقاً على مقصود المخبر

بان يصدق الخبر احدهما فان ذلك يصدق الملزوم يجب ان يصدق اللازم وبالعكس ويجوز ان يصدق كلاهما بان يقصد بهما جميعاً الا اقتصار على سبيل منع الخلو

وليس قضية منفصلة ... الوجود فيه فانه لا يكون بين اللازم والملزوم الانفصال ... على ما تقرر في محله

وانت تعلم ان ما ذكره انما يصح لو كان كلمة اما ... ايضاً على ما ذكره لو كان قضية منفصلة لا محذور ... في القضيتين فتذكر

الشارح ... افادة الحكم وكونه افادة كون المخبر عالماً به ... فتأمل

الجمع ... الانشاءات فتأمل

الاول الباب الاول في احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة

او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى

من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من

اوصاف الالفاظ وعرفهم وانما ابتدأ بالمباحث الخبرية لكونه اعظم شاناً واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور

الكثيرة وفيه تقع الصناعات العجيبة وبه يقع غالباً المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلاً في الكلام لان الانشاء

انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام

والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة

عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً او مسنداً اليه وهذا الوصف

انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد اللفظين الى الآخر لم يصر احدهما مسنداً اليه والآخر مسنداً والمتقدم

على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها ولا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام

لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيراً ما يورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى

حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى اظهاراً للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى الله لانها

كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكراً وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني اظهاراً للضعف

والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الآية اذكاراً لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف القاعد

ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكاً لحمية الجاهل وامثال

هذا اكثر من ان يحصى وكفاك شاهداً على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي

هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب

اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالماً به اي بالحكم كقولك قد حفظت التوراة

لمن حفظه والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة مثلاً او لا وقوعها لظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه علم وقوع النسبة او انه

عالم بانه اوقعها وايضاً لو اريد هذا لما كان للانكار والحكم معنى لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت

فقد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وعدمه في النفي والله لا يدل على ثبوت

معنى ونقائله والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل علم ثبوت ما اثبت وانتفا ما نفي اذ لا معنى
للدلالة الا افادته العلم بذلك الشيء ولما صح ترتيب ... منه التردد ولا يلزم اخلا اللفظ
عن معناه الذي وضع له وح لا يتحقق الكذب اصلا ولزوم التناقض عند اخبار ما يوجد متناقضين
ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا
بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا ما كان دلالة الخبر على ثبوت المعنى وانتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا
معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد تفهم منه خروجه وعدم الخروج
احتمال عقلي ولهذا صح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية
هو الحكم بالثبوت والانتفا لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم
وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من
اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس مدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون
ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول
اللفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها
اي لازم فائدة الخبر كما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع وهو بدون الاولى لا يمتنع كما
هو حكم اللازم المجهول المساوات اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع وهو
بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه
كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التوريت ووهم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح
حيث قال ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم
وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المص في تفسير هذا الكلام
حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه ...
عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده اما
لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان الحكم العلم بكون المخبر عالما بالحكم يوجب حصول

لحصول العلم موجب حصول هذا الحكم في ذهنه

هذا الحكم في نفسه ضرورة وان لم يكن حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله سماع
الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني
قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا
العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن
لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه حافظا للتورية ويترجح بكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على ان من شانه
ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصل في ذهن المخبر ام لا وايضا
اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم يكون مخبره عالما بحصول في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل
او لا فيكون الاول حاصلا وغايته ان لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان الحكم يكون صورة الحكم
حاصلا في ذهن المخبر ضروري لوجوده عند سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز
وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني صورة الحكم حاصلا في ذهنه وهذا ...
محقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المص ومن الثاني ان الذهن
اذا التفت الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان مخبرا
مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لا نم انه كلما افاد الحكم افاد
انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم ههنا
الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل يتصدى للحكم
وقد ينزل المخاطب العالم بهما منزلة الجاهل بهما فتلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة لعدم جريه على
العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة
لان موجب العلم العمل وللسائل العارف بما بين يديه ما هي هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال
ومثله هي عصاي في جواب ما تلك بيمينك ونظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح
وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الاخرة من خلاق ولبئس ما شروا
به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي واخره ...

بنفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم بعنوان شتان تعرف العالم ما لشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها منزلة الجاهل لاعتبارات خطابية لان الاية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشراء لامتنعوا منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الاهمال او على ان قوله ولقد علموا الاية خبر القي اليهم مع علمهم به لان هذا لمحمد صلى الله عليه وسلم واصحابه وكله دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح

ثم اشار الى زيادة التعميم فمعنى ان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي شيء واثباته وما رميت اذ رميت واذا كان المخبر بالخبر كذا فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا من اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة ولا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة او لا واعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد في الحكم ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء لانك تقول زيد في الدار لمن يتردد انه هل هو فيها ام لا ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد فيه متنافيان لا يجتمعان قطعا استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة ونحوها نون التاكيد واما الشرطية وحروف التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ عبد القاهر وقد لاكثر النحاة اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن بشرط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم بخلافه حاكما وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم

وحي ورسالة من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة وان البشرية في اعتقادهم تنافي الرسالة من الله لا من رسول الله فقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلاثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للاخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قوينا برسول ثالث هو يونس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يبقى اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف او المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي بخلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل اي يشير اليه بالخبر فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك وهذا الكلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام

بنفيه منهم حيث لم يعملوا بعلمهم بعنوان شتان تعرف العالم ما لبث ان من فائدة الخبر وغيرها منزلة الجاهل

لاعتبارات خطابية لان الاية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا

يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك التأييد لامتنعوا منه اى ليس لهم علم به فلا يمنعون وهذا هو الحق الملقى اليهم

لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الاهمال او على ان قوله ولقد علموا الاية خبر القى اليهم مع علمهم به لان هذا خطاب

لمحمد صلى الله عليه وسلم واصحابه فذكره دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح

ثم اشار الى زيادة التعميم فهي ان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره

في النفي والاثبات اى في نفي شيء واثباته وما رميت اذ رميت ولما كان الخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب يقتصر

على قدر الحاجة حذرا من اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه

اى لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة او لا فعلم ان ما سبق الى

بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد في الحكم مردود لان التردد

في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن لكن لا يوجب الاذعان انك تقول زيد في الدار لمن تردد انه هل هو فيها ام لا

ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد فيه منافيان لا يجتمعان استغني على لفظ المبني

للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة ونحوها كنون التأكيد واما الشرطية وحرف التنبيه

وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اى في الحكم طالبا له حسن تقويته اى الحكم بمؤكد قال الشيخ عبد القاهر

في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت

تجيبه فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد

وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا

للحكم بجزمه فحاكما وجب توكيده اى الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التأكيد كما

قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي الثانية

ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا

ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب

٢٣

وهي رسالة من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما

في نفي الرسالة ... رسولا البتة والا

فالتسمية في ... الثلثة مبني على ان

تكذيب الاثنين ... الثاني بدليل قوله

اذ ارسلنا اليهم ... الثالث اى قويناها

برسول ثالث ... كاذبا وسمى

الكلام عليها ... في الثاني وجوه

التاكيد بحسب ... معناه مقتضى

ظاهر الحال فكل ... قيل اذا جعلت

المنكر كغير المنكر ... هو لانه يقتضي التأكيد

وليس ... الكلام من جهة الاسلوب

قلنا لا نم انه ... مطلق الحال ولا

يلزم من كونه على ... وجب انتفاء العام

على انه لا ... وكثيرا ما

نصب على الظرف ... الظاهر بعنوان

ويوجد في الكلام ... غير السائل

السائل اذا قدم ... اى للخبر بعين

الذى يقال ... او المتردد

الطالب ... فيها

الشيخ حسن الحسني ... الكرام ... من ذرية ... السلام ... جمع ... والشهداء ... المؤمنين ... بالحمد

الكلام يلوح بالجزم ... المقام ... هل صار ولا

بالاغراق ... وطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم معترفون مؤكدا او محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدر

ارقال اثر تبه وحاليا انه كبر

وعيٓ رسلاً من الله بناءً على ان الرسالة من رسول الله ورسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين عدلوا

في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا زعما منهم ان البشر لا يكون رسولاً البتة والا

فالبشرية في اعتقادهم اياها في الرسالة من الله لا من رسول الله فقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلثة مبني على ان

تكذيب الاثنين منهم تكذيب للاخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله

اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قوينا

برسول ثالث هو يونس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائياً والثاني طلبياً والثالث انكارياً ويسمى

الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحساناً في الثاني ووجوب

التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجاً على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقاً من مقتضى الحال لان معناه مقتضى

ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت

المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيداً لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد

وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلق

قلنا لا نم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا

يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقاً لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام

على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيراً ما

نصب على الظرف او المصدر اي حيناً كثيراً او اخراجاً كثيراً يخرج الكلام على خلافه اي بخلاف مقتضى الظاهر يعني ان

وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلاً فيجعل غير السائل

السائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل اي يشير اليه فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر

اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد

الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا

الكلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا ووحينا مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا

بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكداً اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم

الحالي ... بناء ... تنزيل العالم ... منزلة الجاهل

... تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناءً على ان قوله لو كانوا

... لا مستفيداً منه اي ليس لهم علم به فلا يعلمون وهذا هو الخبر الملقى اليهم

... من علموا الاية خبر القي اليهم مع علمهم به لان هذا

... وظاهر على ان شيئاً من الوجهين لا يوافق ما في المتنا

... هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره

... وافاكان المخبر ماذكر فينبغي ان يقتصر من التر

... ان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه

... المستبشر هل هو فعله او لا نعلم ان ما سبق الى

... الحكم تسليم الخلو من التردد في الحكم مردودة ان التردد

... قد غير في الدار بمن تردد انه هل هو فيها ام لا

... بيان لا يجمعان فلا استغني على لفظ المبني

... وهاتون للتاكيد واما الترطيه وحرف التنبيه

... تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ عبد القا...

... انه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما...

... فنقم لنا ان نقول صالح وجاز ...

... الافيل به وان كان المخاطب منكراً

... وكذا بان واسمية الجملة وفي التا...

... طبين في الانكار حيث قالوا

... الى الاسلام على حسب ظنوهم

رتته، هداية الاهية من فراية القران

اللهم لغ واوصل ثواب ما قرأنا وتلونا

ورتلنا من كلامك الكريم الى روضة

نبينا مسيدنا حبيب ... شفيع ذنوبنا

... طبيب قلوبنا ... وحبيب

الى ابي القاسم محمد صلى الله عليه وآله وسلم

والى روضة امير المؤمنين والامام المتقين

ويعسوب الدين ... المحجلين اسد الله

الغالب ... علي بن ابي طالب

اخ الرسول ... وابو الحسن والحسين

... الى ابي ... عليهم السلام ... والى ...

فاطمة الزهراء سيدة نساء العالمين والى ...

الامامين ... التقي ...

الامام ... الطاهر ...

يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس البيقظى والفهم المسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه لا لتدبر الى الحقيقة

الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم

ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير

في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان لفظة ان في هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة

فيه وتغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شئ من امارات الانكار

نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه واضعا على العرض من عرض العود على الاناء والسيف

على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة

انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات

بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا باللام وان وان كان مما لا ينكر

لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه

اي مع المنكر ان تامله اي شئ من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشئ ارتدع عن انكاره ومعنى كونه

مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما يقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من الادلة

الدلائل الدالة على نبوة محمد صلعم لكنه لا يتاملها ليرتدع عن الانكار وقد بينا في صدر الكتاب ههنا فحص

متعسفة لا فائدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به

لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا

عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون

مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود المص انه قد يجعل انكار

المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فترك التاكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب

بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظيرا لتنزيل وجود الشئ منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول

انه لما نفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له تاويلين احدهما في الذكر ما ذكر في الكشاف

فهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب

الكشاف

ثم نفي الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة

وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه وكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب فيه انه من عند الله

وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الادلة

المزيلة لهم الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني

المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي في قولك جاءني زيد نفسه في اعني نفي بعد نفسه دفعا

لتوهم السهو والتجوز ولا يكون من قبيل التكرار لكن المذكور في دلائل الاعجاز بوكد السؤال وهو انه قال لا ريب

فيه بيان وتاكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب

هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح في ان اخراج الكلام لا على مقتضى

الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم شئ لينتقل منه الى ملزومه فكيف وجهه قلت لعل وجهه

ان تاويد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن ان تغلبت بهذا المقام والحال المتحقق منزلة المقام

والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللايقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما

يلزمه ايراد الكلام على وجه المذكور وينتقل اليه منه فقولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا من التاكيد كناية

عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة من هو خالي الذهن عن الانكار تعويلا على ما يزيل الانكار

ولك معه ما ان تامله ارتدع من الانكار لا انك تسوق الكلام مع المنكر مساق خالي الذهن مما ينقل عنه الى المعنى

ومن ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في المهد بطن عن سعادة جده او نجابة ساطع البرهان ان

قوله او نجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في

المهد فهذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال حقيقة وذلك كناية عن ان هذا الامر وذكره

مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الراي ويحوجه الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان سببه فيسوق الكلام معه

مساق الكلام مع السائل المستشرف لبيانه المنتظر له ساطع برهانه ومر على هذا التوالي والاصل المذكور

للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشارة الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص

فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتداء وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي

ووجوب التاكيد بحسب الانكار ... وكذا يخرج الكلام فيه على خلاف مقتضى الظاهر كما
ذكر في ما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه لا ينحصر فائدة ان في تاكيد الحكم نفيا للشك ورد الانكار
ولا يجب في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا التجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر
قد يدخل ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب
انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه قوله تعالى رب اني وضعتها انثى ورب ان
قومي كذبون ومن خصائصها ان ضمير الشان معها حسنا ليس بدونها الا يصلح بدونها نحو انه من يتق ويصبر
من يعمل سوءا انه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان يصلح مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون
وان كانت النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله ان دهرا يلف شملي بجمل لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف
الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا فلو اسقطت ان لم يحسن الحذف ولم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد
الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل من نفس التاكيد ويؤكد
الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا
الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان
منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد
واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم فهم في اخبار عن انفسهم با
الثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم وكان مظنة
التحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انت لعالم
كامل وعليه قوله تعالى نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعائه
انه على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا ليطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين
لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع ايهامها وانما
ويوبخ فالمخاطب عالم به ومدع له فيما من فنون يخرج من مناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا
فلذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما

مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا ومعناه كقولنا الحيوان جسم وكان
قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الاسناد دون الكلام كما فعله
عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اخترنا ذلك لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا بنفسه
بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان نسبة الاسناد حقيقة عقلية
انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان
اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد
اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب وفي الخروج في الزمان الماضي دون
المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل
لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تابعه قلنا قد زعم انه داخل
في علم المعاني دون البيان وكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات
وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الظاهر والحال وظ
ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز
اللغويان ايضا من احوال المسند اليه والمسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف احترز بهذا عما لا يكون فيه المسند فعلا
او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني
له نحو ضرب زيد عمرا او المفعول فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم
فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع
لكن يتجاوز عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا
متعلق بالظرف المذكور اي ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويرى
من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به

اى عند المتكلم يحتمل ان يكون معناه ما عند المتكلم فى الحقيقة ويحتمل ان يكون ما عنده فى الظاهر ولنا فى كونه عند المتكلم فى الحقيقة حتى يرد عدم صدق الحد على ما ذكره وبهذا القدر تم الجواب عن عدم الانعكاس والاطراد بقوله وللدلالة ... لدفع الايهام فى الحد واثبات دخوله فى الحد مع قوة داعى لشمول على سبيل البدل والتى معناه انه شامل لهما معا حتى يرد ان ما عنده فى الحقيقة اعم من ان يكون فى الظاهر اولا وكذا ما عنده فى الظاهر اعم من ان يكون فى الحقيقة اولا فيتناولهما ... وجه واذا كان شاملا لهما يلزم ان يكون ما عنده فى الحقيقة فقط دون الظاهر داخلا فى الحقيقة مع انه ... لقوله بدون دلالة ... فانه اعتراف بالتدارك التوقف ... الجواب
حكيم

وهو من فعله ومعتقده ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط حلوله عليه فلا يرد ما يكون المسند فيه مصدرا كقعد جلوس فيدخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلى لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر وان لم يكن كذلك فى الحقيقة وهذا المثال غير مذكور فى المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهو ايضا اسناد الى ما هو له عنده فى الظاهر لان الكاذب ... وفيه وانت تعلم بتقدير المسند كما تقدم اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه انه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثانى ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا فى الحقيقة ولا فى الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد فى الحقيقة ولا فى المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به فى المفتاح بخلاف الثانى لان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هى الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد الثانى انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكذا قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه فى العقل واقع موقعه فتعريفه غير منعكس لخروج ... عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك القيد بقولنا فى الظاهر والاعتذار عنه بانه انما ترك مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكر فى تعريف المجاز او لان ما لا يلتفت اليه فى التعريفات بل يجب ... غير مستقيم على ما ذكر فان قوله هى الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم فى الحقيقة او فى الظاهر ولا دلالة على الثانى لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريفه غير مطرد ولا منعكس اما

الاول فلصدقه على مثل قولها فانما هى اقبال وادبار مما وصف الفاعل والمفعول بالمصدر فانه مجاز عقلى نص عليه الشيخ فى دلائل الاعجاز وقال لم يرد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز فى الكلمة وانما المجاز فى ان جعلها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هى ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شئ مغسول وكلام عامى مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعانى المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جئ به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه المجئ بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظ ما فى التعريف عبارة عن الملابس اى الفاعل او مفعول به هو له على ما صرح به فيما وهذا اسناد الى المبتدأ والاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثانى فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا فى الحقيقة ولا فى الظاهر وان اريد اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فقد دخل فى التعريف من المجاز العقلى ما هو منفى نحو ما صام ليلى وما نام ليلى قال الشاعر فنمت وما ليل المطى بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفى واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى نفى الفعل عما هو له عند المتكلم فى الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفى وادى بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفى فرع الاثبات فالاسناد فى قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد فى نحو صام نهارى فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفى وكذا الكلام فى سائر الانشاءات مثل ليصم نهارك وليت نهارى صائم وما اشبه ذلك فليتامل فان التامل ومنه اى من الاسناد مجاز عقلى ويسمى مجازا حكميا ومجازا فى الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اى اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له اى غير الملابس الذى ذلك الفعل او معناه له يعنى غير الفاعل فيما بنى للفاعل وغير المفعول به فيما بنى للمفعول بتاول متعلق باسناده وحقيقة قولك تاولت الشئ انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذى يؤول اليه من العقل واولت الشئ فعلت وتاولت تفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اى انتهى اليه والمآل المرجع كذا ... ومعنى بتاول فى المجاز وحاصله ان ينصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفصيل التعريفين بقوله وله اى للفعل ملابسات شتى اى مختلفة جمع شتيت كمرضى ومريض

الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند
اليها فاسناده الى الفاعل او الى المفعول به اذا كان مبنيا له اى للفاعل او للمفعول يعنى اسناده الى الفاعل اذا كان
مبنيا له والى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى
غيرهما اى الى غير الفاعل والمفعول به يعنى غير الفاعل في المبنى للفاعل وغير المفعول في المبنى للمفعول به للملابسة يعنى لاجل ان ذلك
الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل
الشجاع اسم الاسد لمشابهته اياه في الجرأة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد واما الزمخشري فيشبه هذا
بالمجاز والاستعارة الاصطلاحية كأنه لاجل الاتحاد ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه
الذي يفاد بكأن والكاف ونحوها وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في
اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تعدية قد روعوا في
نفوسهم وجهة راعوها في اعطائها حكم ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بنى للفاعل واسند الى المفعول
اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر
شاعر في المصدر والاولى تمثيله بنحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تأليف
الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقة ما ذكره المرزوقي وهو ان من شأن العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي
يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر
شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الآمر وضرب التأديب في السبب
الغائي ومثله يوم يقوم الحساب اى اهله لاجله وقد خرج من تعريفه للاسناد المجازي لعل ان احدهما وصف الفاعل
او المفعول بالمصدر نحو جد جده وانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه
نحو الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبنى للفاعل قد اسند الى المفعول لكونه الى المفعول الذي يلابسه وذلك
المسند فعل او معنى فعل لا مثل انشاءات الكتاب وكلامه ظاهر فان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا
يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا اذا اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل او من افعال فاعله نحو
الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب فوصفه بفعله مثل جد جده

كذا في الكشاف وظاهر ان المصدر ليس مما يلابسه ذلك المتصل به المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عن مجاز
كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصورة من قبيل الاول
فان الاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد والم في ضلاله وعذابه فيكون مما بنى للفاعل واسند الى المفعول
بواسطة فتأمل وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي
ان اسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله فما ربحت تجارتهم فللكلام
امثال من قبيل الاسناد الى السبب وقيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف نحو قوله تعالى شقاق بينهما
ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجرى النهر ونحو لا تطيعوا
امر المسرفين وقولنا نومت الليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز
العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها وكما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه
على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاء من موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب
ما تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة او مطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل
عليه الكلام صريحا كما مر او يكون مستلزما لما كان في هذه الامثلة فانه حصل منها البين شاق والليل والنهار ماكر
والمسرف سارق وآمر مطاعا وكذا جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا ولا انتم
في الاعمال فيدبع فانه يحتمل نفسي واعلم ان المجاز هذا ما يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم
انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم مجزوما بقرينة اضافة السلبة اليها فهم ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم
من كلام السكاكي والمصنف وقولنا في التعريف بتاول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل وايضا الانبات
من الربيع وهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض
ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت اى حاجة في
بيانه الى هذا القيد وليس هذا من اعادته في هذا الكتاب ثم اى حاجة في الشرح لاخراج قول الجاهل
والاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت للتنبيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بالكلام
الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بضرب من التاول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما

قوله ... تعبير ... لانه ... ليس من التوابع المتبادرة من قولهم ... عند اهل ... لا غير ... لكن ذلك ... ومنقطع ... ولئن كان من ... اللغة ... قوله ... اذا كان ما عند العقل اعم انذفع اعتراض ... الطرد ... اندفع ... ما عند العقل ... فلا بد ... بقوله ... اما ... الخليفة الكعبة ... بل حصل ... ما عند المتكلم ... لا بد ... ذكره ... الفاعل ... نحو كسى الخليفة ... لا بد له ... جعلها

قلت ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهرى انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفس الكعبة ويمكن ان يدفع بضرب من التاويل بحيث يخرج عن الكذب ويعترض المص عليه بانا لا نم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله بضرب من التاويل ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لا ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار هاهنا الى ان التاويل لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم في المفتاح بل يخرج عن قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرده تعريفنا بنحو قول الجاهل ... ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم من نفس الامر لا مما نقول الكاذب ... والتعبير عنه ... الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الآخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم وبضرب من التاويل لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول لتخرج نحو قول الجاهل بكان فقوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المص مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر ويرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن لا يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها فانه اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة اذا كان غير ما هو له في نفس الامر خرج عن تعريفه امثال ما ذكروا ان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ما ذكره في مقابل الحقيقة فتخرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بتاول ضايعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر لا اعم من ما يصدق عليه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر ويخرج بقيد التاول نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فخرج جميعها بقوله بتاول وبقي التعريف سالما فخرج عنه ما لا تاول فيه ويدخل فيه نحو

اعني المغاير

قو

قول الدهرى والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتاول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهرى انبت الربيع البقل متاولا حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل متاولا عند من يعرف حاله من الدهرى وبظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد بين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان ناشيا من ارادة الخاص بخصوصه ولا فساد في ارادة العام بعمومه فليتامل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اى ولان قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراطه فيه لم يحمل نحو قوله اى الصلتان العبدي شاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اى على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر الليالي مجاز ما دام لم يعلم ولم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التاول بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما هو قول الجاهل كما استدل يعني لم يعلم ولم يستدل بشئ على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم من ابيات الحماسة قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اى فصل قنزع هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب الليالي اى مضيها واختلافها في الاساس جذب الشهر اى مضت عامته ابطئ او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول وكون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اى اصبحي ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر ان بقوله متعلق باستدل عقيبه اى عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اى ابا النجم او شعر رأسه قيل الله اى امره وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون الاسناد الى جذب الليالي بتاول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اى المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقيان وضعيان نحو انبت الربيع البقل او مجازيان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحياة وهو صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما

فتح الارض ... ازدياد ... الزمان ... العرب ...

المسند حقيقة والمسند اليه مجاز او على العكس مثل انبت الربيع وعكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات ثم للاسناد
ثانيا وبالعرض تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه من حاله الحال سابقا والالفاظ المستعملة في
انه اما حقيقة او مجاز وان الذي ما عسى ان يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد و
كانا مختلفين وانحصار الاقسام في اربعة ظاهر على مذهب المص لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون
مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز وفي قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار
وكذا في قولنا الحبيب احياني ملاقاته لانه اسناد احيا الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا واما على
مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القران كثير واذا تليت عليهم اياته اي ايات الله زادتهم
ايمانا لم يقل منه قوله تعالى ونحو قوله ... فنسبة الزيادة الى الآيات وان المعنى اذا تليت اياته زادتهم تصديقا بوقوع
المجاز العقلي في القران كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الآيات مجاز لانها فعل الله وانما الآيات
سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه لانه سبب امر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع
اللباس عن ادم وحوا وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقا
سمته اياهما اني لكما لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على
الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة
الهموم والاحزان فيه لان الشيب يتسارع عند تفاقم الاحزان او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة
واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو
فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما توهمه من تسميته المجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال
الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل
العملة وهامان سبب امر وكذا الاخراج فعل الله وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم
نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند فيه الامر او النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك
عنه وكذا ... على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلاتك تامرك ونحو
ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفا

القرينة

القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند
بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور معه عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحقين و
المبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه لعد محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة
وكذا اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم
او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد فيما ادعى
الموحد الحق انه ليس بقائه بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وانبت
الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد الا انه ما هو له لكن
هاهنا بحث ليست بقبيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من العقول ولما احتاج في ابطاله الى الدليل
ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة
لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له
جواز ان لا يسند الا ما هو له قطعا كان المجاز العقلي الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة
لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لم يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون
حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد النظر
والنظر كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعتز وبنا صفحتي فهو مقرونا
ها القمر يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن و
الجمال يظهر بعد التامل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه
ونحو قولك محبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي لمحبتك وكقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني
يضرب المثل اي صيرني الله هواك بسبب هذه الحالة وهي ان يضرب المثل بي لهلاكي ففي هذه
الحقيقة الاسناد نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض بانه حيث
قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت
حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في اقدمني بلدك حق لي على انسان فاعلا سوى الحق

وكذا لا يستطيع في حيرتي ويزيدك ان تعلم ان له فاعلا وقد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولوجهه

فالاعتبار اذن بان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على الحقيقة فان القدوم

موجود في الحقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا

فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى يكون على بصيرة من الامر وقال

الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا

عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز

العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة

بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للا

ستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده

ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المسا

وية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها في الذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم

السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات

يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي

اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو

الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر للاسباب الهزيمة

هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل

الحقيقي في تعلق الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه

اي وفيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى

في عيشة راضية صاحبها كما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة على مذهب السكاكي

وقد ذكرنا نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقوله هو في عيشة راضية وكذا الا معنى

لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي يصبه في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا يصح

الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه

اللازم من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة و

وقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله

فنام ليلي وتجلى همي كان ادفع للشغب لان قوله نهاره صائم مما يناقش بان الاستعارة مما

هي في الضمير المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من دأب

المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان

لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف

نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله

تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا

ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب شائع صحيح ذائع في كلامهم

سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة با

الكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات

على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه

به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية

نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل

لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه

ادعى اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تاويل ان المنية تدخل في جنس

السبع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء

السبعية لها وانكار ان يكون غير سبع شيئا وحينئذ يكون المراد بعيشة

صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء

القائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون
الامر بالبنا لهامان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله
من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله حقيقة
حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة الربيع لكن بادعاء انه قادر
من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر ونعم يرد على مذهبه
في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي مذكور في علم البيان انشاء الله تعالى
ولانه اي ما ذهب اليه ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه
ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه
وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو
رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه
لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان
على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه
جعل نحو قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على
ان المشبه به ههنا هو صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير
صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين
بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها
والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم من اضافة
المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبعدة وحمل الكلام الذي هو من
البلاغة بمكان على حصر المستبدل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز ولغيره حقيقة
وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباقي حقيقة كما فهم لم يكن الامر له الا حقيقة
ولا مجاز الا يرى انك لانه شايع ذايع في كلام الجمهور من غير توقف الباب التأ

المسند اليه اي الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره
وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثل كونه مسندا اليه لحكم مؤكدا ومترتب
التاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك مسابق بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم
اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو مقدم على الاتيان لتاخر وجود الحادث
من عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني
الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني تعرض الى الثاني تفصيلا
مع اشارة ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة
ونفس الامر بل بناء على الظاهر واما هو الركن في الحقيقة فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا
الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة
السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند
الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى بالدلالة بخلاف اللفظ
فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل
لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل
فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت
عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين واختبار تنبه السامع عند القرينة يتنبه ام لا او
اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له
او ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له او اهانة او تاتي الانكار وتيسره لدى الحاجة
نحو سوقا جرا خيبر ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل غيره او تعينه او ادعاء التعيين او نحو ذلك
كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة او سامة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية
او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقول هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع
من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم

ادعلى ان نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتداء نحو الحمد لله اهل
الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا
وكذا وهذا طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وح يجب اسناد الفعل الى المفعول
ولا يفتقر هنا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل لمجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي
لعدم الاعتناء ببيان قاتله بل انما المقصود القتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه
بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم اي الملة والدين التي
او الحالة التي او الطريقة ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقدر
المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية
يقال لا تسأل عنه اما لانه لا يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجاره المتكلم واما لانك لا تقدر
على استماعه لايحاشه السامع واضجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه
او للاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير
ومنه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم
كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح وجعل كل من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة
التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط
الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي
ولهذا يطال الكلام مع الاحباء بحيث يكون استعمال الموضع وقد يكون بسط الكلام في مقام الامتنان
والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد
ابن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل والتعجب او الاشهاد في قضية
على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة وجعل صاحب المفتاح مقتضيا للذكر
يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قام وعمرو ذاهب وخالد في الدار و[illegible]
المراد عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما بلا بد ان ينضم

اليها امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك لا يترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء
لانتفاء شرط الحذف [illegible] عموم النسبة وارادة التخصيص وجعلهما مع ان عموم النسبة وارادة التخصيص بتفصيل لا
قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله تعالى وان كان
عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل ما هو [illegible] ولا يفتقر بالقرينة
سوى ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او يكون
ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب
ذكره وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو
ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج ما اشارة وضعية وقدم
في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة
المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هو افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا
حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم ههنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان
احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا
ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد قربا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك فلان حافظ للتوراة
فقد فاته فائدة يقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والتنكير وان امكن ان يخصص بالوصف
بحيث لا يشارك فيه غيره كقولك اعبد الها خالق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده
قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه منها
ويتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب والغيبة وقدم
المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او اكثر لان وضع المعارف
على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب مع معين
الى غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لا يريد
بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت

النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راءٍ واذا كان كذلك فلا يختص

به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يأتي منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ

فلا يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف فالمعنى واحد

وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا

بعينه بل تريد ان اكرم اليه واحسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير

نحو ولو ترى اذ المجرمون الآية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم متعلق بما يدل عليه الكلام اي

يحمل على هذا المعنى اعني عوم ارادة مخاطب معين لارادة العموم لتشير بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية

اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف

لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه احترز به

عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره

ثانيا بالضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار

هذا الوضع واحترز به عن احضاره بالضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد

والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بالمسند اليه معين

فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود

انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا بأس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا يقال التعريف

قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره

تحقيقا او تقديرا والثالثة بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله

ابتداء بنفسه اي بنفس لفظه يعني احضاره لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر من تقدم الذكر ونحوه فلو

اريد ذلك لكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به والسياق التي يكون احترازا عن سائر المعارف فلا يكون

تخصيص ما ذكر وجه لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي

ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما

٣٢

كما في سائر المعارف فانها لا يفيد الا زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافرادها الجزئيات المرادة في الكلام

انما يكون بواسطة قرينة معتبرة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة وبالنسبة ونحو ذلك

ولا يخفى على المتفطن ان الوجه ما ذكرناه مادة لا نحو قل هو الله احد والله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت

منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او

المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى الا ترى

ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم

المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو محتمل

الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود

فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بالحق والله علما للفرد الموجود منه

والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف

ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق ثم وتعظيم او اهانة

كما في الالقاب الصالحة للمدح او الذم او كناية عن معنى يصلح العلم له نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت

يدا ابي لهب او يا جهنمي لان انتسابه الى اللهب انتسابا يدل على ملابسة ايا ها كما في قولهم ابو الخير وابو الشر

واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي هو لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي

انتقال من اللازم الى الملزوم او من الملزوم الى اللازم على اختلاف الرأيين في الكناية الا ان هذا اللزوم

انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية

ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان اسمه

ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية

في شيء ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل هنا في الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل

النجاد مستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طويل القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب واردت كافرا

جهنميا لا اشتهار ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتما فلا يكون من الكناية في شيء

في الذي والموصوف [illegible] الدلالة [illegible] ينبغي [illegible] الا ان يكون نصا عليه لفظ الموصوف في الافراد اقرب يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا [illegible] الذي في المعرفة او في النكرات اما في المعرفة فانت تقول جاءني الرجل الكريم وهذا الرجل ولقيت الشيخ العجيب واما في النكرات فانت تقول رايت شيئا [illegible] قديمة اوواحد [illegible] المضمرات والاعلام والمبهمات وذو اللام والموصوف الاحد [illegible] لا يوصف مما يصح وصفه منها عا يصح الوصف به [illegible] الموصوف اخص او اعرف من صفة او مثلها في التعريف فقولك الرجل [illegible] اخص من الاول [illegible] هذا اللفظ [illegible] التعريف [illegible] هذا الرجل لفظة هذا اعم من الرجل من حيث انه [illegible] الذي [illegible] يوصف [illegible] دون العام [illegible] والقديم [illegible] والصفة [illegible] الذات [illegible] المعرفة [illegible] في قرب [illegible] لكن يكفي [illegible] والموصول

[illegible] فليتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام وابهام [illegible]

اي تعلم [illegible] على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره على [illegible]

[illegible] الموصوف [illegible] ان يقدم عليه ذكر [illegible] لكونه

[illegible] بالقلب و [illegible] الموصول ثم الموصول [illegible] سواء في [illegible]

[illegible] صفة [illegible] وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا

[illegible] وعليه الجمهور وفيها مذهب اخر [illegible] المقام [illegible] الموصولية

هو [illegible] معلومة [illegible] الى مشار اليه بحسب الوهم لان وضع

الموصول [illegible] محكوما عليه بحكم حاصل له ولذا كانت

الموصولات [illegible] الموصوف [illegible] بحسب الوضع فقولك

[illegible] معناه [illegible] اللسان [illegible] وبكونه [illegible] وان جعلتها

[illegible] بالك فهو وان [illegible] بكونه [illegible] بالك لكن ليس بحسب

[illegible] الموصولة فان وضعها على ان يخص بمضمون

الصلة [illegible] هذا هو [illegible] الموصول ثم لم [illegible] الى تفصيل الباعث [illegible]

[illegible] بقوله [illegible] المختصة بمن سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس [illegible]

[illegible] ولم [illegible] لما لا يكون للمتكلم [illegible] علم بغير الصلة [illegible] في بلاد الشرق لا اعرفهم

او لا نعرفهم [illegible] هذا الكلام [illegible] استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير

اي تقرير الغرض المسوق له الكلام [illegible] هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف

والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع [illegible]

لصاحبه عن الشي الذي [illegible] من يده ويحتال عليه ان تغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن [illegible]

[illegible] فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز [illegible]

او زليخا لانه اذا كان في بيتها وهو [illegible] تمكنها من المراودة [illegible]

اللهم وفقنا لاتمام

[illegible] فان الماء المجتمع بالقبر اذا ارتحل عنه كان في غاية [illegible] والاحاطة بجميعهم بحيث لم يخلص واحد [illegible] حيث رتب على [illegible] الصلة ما هو مناف لها ليعلم انها منتفية [illegible]

[illegible] هذا الكلام [illegible] في هذا الكلام [illegible] بل العلم بالصلة [illegible] في الاول [illegible] علم المخاطب [illegible] علم [illegible] الموصول [illegible] كيف [illegible] الحكم على الموصول [illegible] المعلوم [illegible] الا حوال المختصة [illegible] الخبر [illegible] ولهذا قالوا الموقوف [illegible] علم المخاطب [illegible] المعتبر في المعرفة [illegible] علم المتكلم [illegible]

لما يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان كونه في بيتها زيادة [illegible]

في المراودة لما فيه من فرط الاختلاط وطول الالفة وقيل بل لتقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك

في زليخا وامرأة العزيز فلا يتعين المسند اليه ولا يتعين مثله في التي هو في بيتها لانها واحد متعينة

متشخصة [illegible] في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام وهو غير المسند او المسند اليه [illegible]

[illegible] المسيح [illegible] من خلق المسيحا فان ارادل [illegible] النصارى من [illegible]

والمشهور [illegible] مثال الزيادة التقرير فقط [illegible] من المصالح انها مثال لها ولاستهجان التصريح

بالاسم لانه [illegible] زيادة التقرير [illegible] والعدول عن

التصريح باب من البلاغة [illegible] فلو لم تكن مثالا لهما الاخر في زيادة التقرير عن [illegible]

او التفخيم اي التهويل والتعظيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم وصرح في غير المسند اليه [illegible]

مع الغواية [illegible] حيث ساموا وبلغت ما بلغ [illegible] فان [illegible]

[illegible] على خطأ نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين [illegible]

نصحتم [illegible] لتبلي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على

خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني [illegible]

او الايماء بالجر عطف على التنبيه على الخطأ او [illegible] المصنف بالتنبيه فيه ايماء الى وجه الخبر [illegible]

ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه [illegible] شاهد صدق على ان [illegible]

عند ذكر جماعة [illegible] المخاطبون باخواننا [illegible] الذين يظنونهم اخوانكم [illegible] ايماء الى ان الخبر

المبني عليه امر [illegible] ايماء الى وجه بناء الخبر اي طريقه تقول عملت هذا العمل

على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني يؤتى بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر

عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان يؤتى

بالفاتحة على وجه ينبئ عن الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي

سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال [illegible]

اللهم وفقني وتمم

... فان الملاء المجمع بالقبر اذا ارسل طبعهم كان في غاية الرحمة والاحاطة بجميعهم بحيث لم يخلص واحد ...

... حيث رتب على تحقق الهلكة ما هو منافٍ لها للعلم انها متضمنة ...

ثم لما جدد هذا الكلام قبل فيه جدد هذا الكلام ... فظاهر انه قد تطلبت ... في حضور مادة ... فان الاولى ...

عدم التعرض له اذا لم يكن عالم بخبر الصدق كيف ... الحكم على الموصول ... معلوم ابو ثبوت عنده للموصول فيكون ... علم ...

بالاحوال المحققة ... هذه الجملة ... فلا يرد ان كيف لا يكون للمتكلم علم بخبر الصدق انه حاكم ...

بالمنسب الخبر للمبتدا ... المعتبر في المعرفة من علم المخاطب ... علم المتكلم ...

لها يكون غاية في التراهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان كونه في بيتها زيادة ...

عن المقارنة ...

في المراودة لما فيه من فرط الاختلاط ... وقيل بل التقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك

[illegible]

٤ ... الموصوف اخص او مساوٍ ... الموصوف ...

الصفة او مساوياً ... في المعارف ... في النكرات ... هذا الرجل ... العجيب واما في النكرات فانه

تقول رأيت شيئاً ... من المضمرات والاعلام والمبهمات وذو اللام والمضاف ...

لا يوصف مما ... منها ما يصح الوصف ... الموصوف اخص ... في التعريف فقولنا الرجل ...

اخص من ... اللفظ ... هذا الرجل ... هذا اعم من الرجل

من حيث انه ...

... دون ... فهو ... والقصد ... وهو المراد ... في قوله ...

... والنكرة والموصول

[illegible]

ما اذا ذكرت ذلك بلفظ اسماء هم الاعلام ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة
الى التعريض بالتعظيم لشانه اي شان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمك السماء اي رفع السماء
بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله
ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل
ان الله او الرحمن وغير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء
ارفع منها واعظم او شان غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء
الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب عم وهو ظاهر وربما يجعل
ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذين لا يعرف الفقه قد صنف فيه او شان
غيره نحو ان الذين يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا
مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى
طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المحبة وانقطاع المودة
ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض الشارح بانه
لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان الذي سمك السماء البيت وان
الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطا كما مر [illegible]
فهذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه والايماء الى وجه بناء
الخبر العلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين امنوا لهم جنات النعيم ثم صرح بانه قد يتفرع على
اعتبار اللطيفة وبما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء
الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو
لم يتعرض لذلك وص الناس من اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع
على هذا اي على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون شيء من الامثلة المذكورة ايماء
وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الراي عند المتامل وقد يقصد بالموصول البحث على التعظيم او التحقير

او الرحم او نحو ذلك كقولك ان الذي كرمك واهانك او الذي سبى اولاده ونهب امواله مغريكم
للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف
المسند اليه بايراده اسم الاشارة متى صلح المقام لها واقترن بغرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره
في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس
قريبا وبعيدا فان اشير الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل
الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند اليه
اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال
والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر والتعريض بغباوة السامع حتى كانه
لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم هذا الامر التعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة
من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا
او ذلك او ذاك زيد واخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقرب وذلك للبعد
وذاك للتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع
وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر من حيث ان هذا للقرب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد
بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء
يوجب تصوره ايا ما كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم
كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم وقد يقصد به تقريب
حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته
ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره
بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة
بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه
نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل ومنه ما فيه ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب ويجوز على

قوله وقد نم حرف المنبه ايه يا مو قوادره اسم الاشارة وجه التنبيه ان فطاهر المقام يقتضى ايراد الضمير لتقدم ذكره وقد عدل الى اسم الاشارة بناء على ان ذلك الموصوف قد تميز بتلك الاوصاف تميزا تاما

فصار كانه شاهد فقرب اسم الاشارة اشعارا بالموصوف من حيث هو موصوف كانه قيل اولئك الموصوفون بتلك الصفات على هذا فيكون من قبيل ترتيب الحكم على الوصف المناسب الدال

على العلية بخلاف الضمير فانه يدل على ذات الموصوف وليس فيه اشارة الى الصفات وان كان متصفا بها والفرق بين الاتصاف والحيثية الفاصل الامر بعد ملاحظة الاتصاف

في العبارة بما ذكر فيه

لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهذا اليء هذا القرب اي هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قرب

فكانه حاضر نحو قربه لكن المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لا افعل كذا لان المعنى

عن هذا ملك مسافة فكانه بعيد والتنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه بأوصاف

اي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول

متعلق بالتنبيه عقبته بالشيء اذا جعلت الشيء على عقبه على انه اي التنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة

من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى

قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعددة

من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم

احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بأوصاف

المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله ونحو ذلك

وباللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معلومة معهودة بين

المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة يقال عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره

صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالتي اي كالانثى وهبت لها

فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في نحو قوله تعالى قالت ربي اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه

والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما

وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو

وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد كقوله

لمن دخلت البيت غلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في صفة المنادى

واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى

من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومثل اللام الداخلة على المعرف

نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد يأتي

[illegible]

قوله وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف باللام

الحقيقة الذي هو موضوع الحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات

تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان القصد الى

الحقيقة من حيث هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق

حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل السوق قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة

في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا

باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة

ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على الاصل وضعه واسامة موضوعة

للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة لزم من اطلاقها على الحقيقة باعتبار الوجود

الوجود التعدد ضمنا فكذلك النكرة نفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو

ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص

بالقرينة فالمجرد والذي مع اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى نفسهما مختلفان واليه اشار بقوله

وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه

مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى

الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا ونعلم بما ذكرنا من تعريفه ومن عود الضمير في

قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة اي الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا

المعرف كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجملة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار

يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار وفيه ايضا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون

على قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال او النساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه

حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف التعريف كما ذكره من

ذهب وان كان اسما موصولا لا يصح هذا ايضا يعامل معاملة المعرف كما ذكره صاحب الكشاف ان الذين انعمت

لان الموصول الضمام

لا توقيت فيه كقوله تعالى غير المغضوب عليهم وصفاً له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا

اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورأيت اسامة أحقيقة ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما

وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصده منها وانا اذا اطلقنا المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من

ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وستتضح هذا في بحث الاستعارة

ان شاء الله تعالى وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير

باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل

في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان

اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة

بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا نظر صاحب الكشاف حيث

يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى

ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيراً ما يطلق على ما يقصد به المفهوم والحقيقة

كما ذكره ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس

الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة

واما على حصة معينة منها واحداً كان او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما

على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله كل مضافاً الى نكرة وللطفاء في تمييز بعضها عن بعض الا في نحو

الحقيقة فنقول ان قصد بها الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز من اسماء الاجناس النكرات فيما

دلالته على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد بها الاشارة اليها باعتبار حضورها

في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام كذا

انا اقول نعلم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف

الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم

النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله

اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ

بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفاً لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع

الصائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبنياً على

مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا

يعمل وان كان بمعنى الماضي واما الذي في معنى الحدوث نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة والاولى

فيها حرف التعريف اتفاقاً وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم

مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضاً ياتي للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيداً او

اضرب القائمين الا عمراً او هند ابنا هو واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى و

المجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع

انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان

دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في

الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق

احتمالاً مرجوحاً لا يعتد به الا عند قيام قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب

ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل مجازاً كثيراً في الاستغراق نحو تمرة خير من جرادة وقليلاً في غيره نحو علمت نفس

ما قدمت وفي المقامات في المغني وفيه تمام ما قدم اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل

او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني من رجل ولا رجل في الدار بل رجلان

والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه و

لقائل ان يقول لو سلم كون الاستغراق المفرد في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام

الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في

كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات والارض وعلم آدم الاسماء كلها واذا قلنا

بالعالم يعني او افراد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا
يخفى عليك فساد ما قيل من ان مراده ان المفرد وان كان يشمل لكنه قصد ههنا الى معنى اخر وهو التنبيه على كون
العالم اجناسا مختلفا لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يلق
الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده فكيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم وهل هذا
الا تهافت وايضا لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان للعالمين
هيئات مختلفة فلبينا ولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل
وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة
وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لوجود جميع ذلك بكلام صدر عن
صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه اخر وهو ان المفرد صالح لان يراد
به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان ياكله الذئب والجمع صالح لان
يراد به جميع الجنس والجمع وان يراد به بعضه لا الى الواحد منه لانه وزانه في تناول الجمعية في الجنس
وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف فهو قولهم فلان يركب
الخيل وانما يركب واحدا منها ما جاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت
قد روي عن ابن عباس رضي الله عنه ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس
والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية
من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة
اورده توجيها لكلام ابن عباس ولم يقصد به انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في غير موضع والاستعمال
ايضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار
وكم من متحير في الخوض فيه اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو
ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان
فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال

للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك
ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع قولك كل جماعة من العلماء
الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الآحاد والجمع لا يقتضي استيعاب الجموع حتى
ان معنى قولنا جاءني الرجال جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين ايضا لان [illegible]
مع اثنين اخرين من الآحاد والاثنين مع واحد اخر جمع منهما من الجموع والتفوه بان كل جمع من الجموع داخل في الحكم
على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع
من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسألة فظهر بطلان ما ذكره صاحب
المفتاح في قوله رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن الى
صيغة الجمع نحو وهنت العظام [illegible] دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا
نحن قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض دون الوهن في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو
ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب
منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها
حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب
للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام
صاحب المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين
واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض
عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين
ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر
في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى وما الله يريد ظلما
للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن
للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي

قوله الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد ... لا مجموع الافراد ... من حيث هو ... اولى فيه ملاحظة وحده وفردية ... المراد ... يقتضي اعتبار ... مع الجنس فان المعنى ... اتفقوا على ما هو اقرب الى الفردية واحدة وذلك يوجد بما يقتضي اعتبار ما هو ارتد كاداة الاستغراق عند بعض ... فيه منافيا بعض الافراد لانه يقتضي اعتبار الفردية ولا يمنع من اعتبار فردية مع اخرى ولا ينافيه ... الجواب الاول هو المناسب بنحو لا رجل في الدار ولكن الثاني هو المناسب بنحو ليس رجل فيها

سر فريف

على الاستغراق بحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على اسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة لا انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشج اي مختلف فوصفا المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافة الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق الى احضاره في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهويي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهذا معنى قوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد وبنادمه ويصاحبه وقد يكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا وكسامة السامع او المخاطب او جميعا او المتكلم نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال ونحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المراة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد ولتضمنها استهزاء وتهكما نحو قوله ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا لطيفا مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير علاقة واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سواها او لافادة الاضافة جنسية وتعميما كقولهم تركت علي ...

على خيرها اي لا يمكن النحو من ... بعي على جنس ... وذلك لان اسم المفرد حامل المعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد الى الجنس كالفرد ونحو ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجيء ان شاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي للقصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله تعالى وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه وافق بتاديته او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب اي مانع حقير فكيف بالعظيم والتكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير بحسب الكميات والمقادير تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بها وكذا التحقير والتقليل وللاشارة الى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير جميعا نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي رسل ذوو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وذوو آيات عظام هذا ناظر الى التعظيم وقد يجيء للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع من التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين بطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض عليه بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة ... في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف والاخذ ... ان التحقير المستفاد من الاخير مفهوم منها بحث لا ملفوظ للتنكير اصلا وممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب [illegible] ... ويعتبر في نفحة العذاب بالاضافة [illegible] ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف

ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب هايل او شئ من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب

الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم

الحليم اشد لقوله عليه السلام نعوذ بالله من غضب الحليم ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوع

نحو والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به

او كل نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب فصرح بانه من غير باب

المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه وهي اذا كان المقام للافراد شخصا

او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد به الاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل

بالاية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ما يخصوص خلق الله

كل دابة منه ونسخه ظاهر بل مقصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا

لا لتنكير المسند اليه ومثل هذا في كتابه كثير فلينتبه له او للتعظيم فاذنوا بحرب من الله ورسوله

او للتحقير ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق

ههنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنويع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك

في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على هذا التركيب وهو ان

المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس

مصدر نظن يحتمل غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه ولا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه

محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتر

الا اغترارا او الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت الا ضربا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب

ان يكون قد فعل غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاعتبار يصير المستثنى

كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم يعني اذا قلت ما ضربت زيدا الا ضربا فكانك قلت

شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا يخل لكم

اي ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتعليل هو قوله فيوما يخيل بطرف الوعم عنهم ويوما يطرد

الفقر

٣٧

الفقر والجدب اي بعدما نزل من خولك وسالت ومنى بصيبي فيضان بجودك وعطائك واعلم انه

كان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق

بعض درجات اراد محمدا صلى الله عليه وآله ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى

قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا الكلام ذكره بعض الناس

او للتقليل نحو كفى هذا من بعض اهتمامه واما وصفه اي وصف المسند اليه اخر لما ذكر التوابع وضمير

الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعد التعريف وقدمهما السكاكي على التنكير نظرا

الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع

ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى

المصدر وهو انسب ههنا ليوافق قوله وتوكيده وبيانه والابدال منه يعني ان الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه

فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ

يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه

قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد

وقعا الالمعي الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى

وقد سمعا الالمعي واليلمعي الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير

اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر قد يحاول البدع فالالمعي ليس مسندا اليه

وقوله الذي يظن بك الظن وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد البيت فلم

عليه ومثله في الكشف قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه

وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة

من تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت

عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المخصصة بالعلم والتوضيح

عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما

وصفته بريد فعت له مثال فيكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاء زيد العالم او الجاهل
او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له
شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا لئلا يصير الوصف
مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما وقد
يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتي في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر
يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان المقصود منهما الى الجنس دون الفرد
وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير
الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب حكمها حكم وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي ليست من الجمل
نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة ولا
فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في مثل الجملة ان يكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد
المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها فانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف
ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب
قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صلة او صفة انما يكون بتقدير القول هذا هو المشهور
فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير من اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه
صلة من علم بتقدير القول قلنا ان مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق
والكذب بعد ابقاء في تاكيد الجبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا اقسم بالله
ونحو ذلك ومعنى كان الشرط جملة خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلام الكشاف ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في
الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان يكون قصة
معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس
والحجارة ثم قال وانما جاءت النار هنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت بمكة
تعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوا اولا قلنا يمكن ان يقال

الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق بحسب المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من
النبي والمشركون لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه
اي تحقيق المسند اليه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم
غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او حمله على غير معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق
بين القصد المجرد الى التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما
كان القصد لمجرد التقرير كما تطلع عليه في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة في شرحه ان
المراد مجرد تقرير الحكم ولم يبين انه اي موضع من مباحث التقديم والتاخير يطلعنا عليه وهو ظاهر ما جوابه في نحو
لا تكذب انت حيث ان تاكيد المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انا لم نرد التاكيد الصناعي
بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقوي الحكم هو التكرير
بل التقديم الا ترى الى تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير وانما هو تقرير المحكوم عليه
على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل في اخر بحث تاخير المسند ولو سلم انه
اراد ذلك فليكن قوله كما تطلع اشارة الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم
كما بين قوله والايضاح وكما سياتي اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض
لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه مؤخرا على انه تاكيد قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي كما تطلع اشارة
الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري
وتقرير التخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التاكيد
الذي هو لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي ولهذا نظير في اسلوب الكلام ومثل
هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلامه على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في امثال هذه المقامات
وبهذا يعترض ان ما يقال من ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو
انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري فلا فحش عن او تكابر غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز
اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع

هو الموفق

قوله لا يتوهم كون الثاني اوضح ... لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما كما اذا فرض ان كنية زيد مشتركة بين شخص وسمي بينهما مغايرة ... فاذا اتبع الاسم الكنية عطف بيان لهما افاد ايضاحها ولذا كانت الكنية اوضح من الاسم عند الانفراد وكذا لا يتوهم لكون الثاني اشهر من الاول فان زيدا اذا اشتهر بكنية اشتهر به الاشتهار باسمه مع كون الكنية مشتركة دون الاسم واذا جعل الاسم عطف بيان لها اوضحها مع انه المتبوع اشهر

القاطع بعض على انه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع

هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم واجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم

لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من كل الواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان

قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمع بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون

بناء على كثرة الملائكة واستبعاد وجود جميعهم مع تفرقهم واستغال كل منهم بشان وهنا يزداد التعيير والتوبيخ على

ابليس ولذا قال اجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو انه ذكر عدم الشمول

انما هو زيادة توضيح فلا مهو من قبيل دفع التوهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع

دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا كان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني

بقولنا يفيد الشمول يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع

ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره متجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما

ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول

بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان المجاز

منها او نفس احدهما ورسول الاخر فلان يقال لم يقع جاء في الرجلان كلاهما بل نفسهما او عينهما وكذا اذا توهم السامع

ان الجائي احدهما والاخر محرض وباعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه

واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني

اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح لما ذكره صاحب الكشاف ان البيت

الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك

وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة

وسما يحصل بهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم اشتراط ان يكون اسما مختصا

بمتبوعه ما ذكروا في نحو قوله والمؤمن العائذات الطير ... ان الطير عطف بيان مع ان كل صفة جرت على الموصوف فهي بيان له

الفاضل الكامل زيد فالاصل ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه استعماد يكون ... في هذه الصفة

فان قلت قد اورد المصنف قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده

السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق وذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف

بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا او يكون مراده في هذا مثل ما اورد كل

رجل عالم وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي ...

للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقريره ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية والعدد

والغرض المسوق له الكلام في الاصل النهي عن اتخاذ اثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات

جنس فوصف الهين باثنين والا بواحد ليعلم ان العرض وتفسيراله وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل

لمعنى الجنسية الدال على ان المعني به منها والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا الاصرر وقوله يؤكده اي يقرره

وتحقيقه فلم يقصد انه تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ مخصوصة فما في شرح المفتاح من ان مذهب

صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونحوه واحد من التاكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورده في المفصل

مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فعلم ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير كما في قوله

تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف

فلو اتيا لتشتركان في ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث انه في اثنين والواحد لبيان ان القصد الى الجنس دون

العدد فتقرر هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمصنف وبه تبين انه لا خلاف ههنا بين صاحب الكشاف وصاحب

المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع

يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب فلم يذكر اثنين وواحد الدالان على

تثنية والوحدة الكثير في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكرا الدلالة على ان القصد في متبوعهما الى الجنس من غير اعتبار تثنية والوحدة

دون الجزء والاخرى عن الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر تاكيد

على معنى في متبوعه فلو نسلم في التعريف على شيء من الصفة لانها التي تكون للتخصيص او تاكيد او مدح او ذم او نحو ذلك وان

اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا اخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فلا يكون ذكر اثنين

وواحد الدالة على التثنية والوحدة ويكون الغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من الوصف

ماهو كاشف وموضح ولم يجئ بهذا من الوصفية ثم قال واعلم انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه
وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى
لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين
من الآلهة على ما هو تقريره واما الابدال منه اي من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا
بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي
لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات
المبدل منه وان كان مفهومهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا
من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فمن الهيئين اثنين اذا جعلناه بدلا لا يكون
بدل الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الهيئين وسلب زيد ثوبه في بدل
الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه
متشوقة الى ذكره ومنتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح
الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفي التاكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح
على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى معموله او اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير و
النكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تحصل بالتبعية بخلاف التاكيد فان
المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى
صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير واشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره
صراط المسلمين وفي بدل الاشتمال والبعض باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في بدل
البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه
بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني غلام زيد او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشير به كلام

ثم

ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح وتفسير لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل
ايضاح كامل ولا احسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على
على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل
الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للفاعل للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية وانما
قال مع اختصار احترازا عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل هو
من عطف الجمل او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الثاني مترتبا او غير متراخ كذلك اي مع
اختصار نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او بسنة وما اشبه ذلك او جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو وجاء القوم
حتى خالد فهذه الحروف الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على التعقيب من غير
للتابع بعد ثبوته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى على ان ... ما قبلها اما
بتفصيل شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف
الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء
الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم
حتى خالد اذا جاءوك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل المسند في حتى ان يعتبر تعلقه
بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء
وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت قد ذكر الشيخ في دلائل
الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه
ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص من ذلك والمقصود
من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه فاذا قلت جاءني زيد فعمرو يكون المقصود اثبات مجيء عمرو بعد
مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة
تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا لمجيئه في عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معا
او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمهلة فيحتمل ان قلت فهو العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل المسند نحو جاءني

العطف

قلت ان ذنا الى الآخر لم يتبادر الفرق جلياً بين بدل الغلط والكل وعطف البيان بل لا ادري عطف البيان الا البدل الكل هو ظاهر كلام السيد وما قاله من ان الفرق بينها ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط دون سائر الابدال
الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وايضاً قال الجلبي الجرجاني الظاهر ان ههنا مراده ان ليس مقصوداً بالاصالة مراده انه ليس مقصوداً اصلياً
والى هذا ليس مثل قولك جاء اخوك زيد ليس قصدت ذلك اسناداً الى الاول وحيث بالثاني تمّ توضيحاً فالثاني عطف بيان وان قصدت الاسناد
الى الثاني وجئت بالاول توطئة مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وقد يكون التوضيح الى اصله مقصوداً تبعاً والمقصود الاصلي هو الاسناد اليه
بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه المتأخرون انتهى فالكلام الثاني الدرجة لكن هذا الفرق لا يجدي نفعاً في بعض الامثلة كما اذا كان
الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع ليس في الاول
فائدة مقصوده ليست في الثاني دون الابهام
كمررت برجل زيد فانه زيد ذكر مفسر الرجل
او مورد الى علم ما دل عليه رجل مع زيادة
التعريف فليس للاول منها الا توطئة للثاني

الا كل للشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحداً قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى الذي
بالاكل والشرب فيام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون التفصيل المسند او رد السامع عن الخطأ في الحكم الى
الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمراً جاءك دون زيد او انهما جاءاك
جميعاً ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيداً جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح ولم يذكر الملم ههنا
لكونه مثل لا في الرد الى الصواب ثم ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع وهل لا ايجاب للتابع بعد نفيه عن المتبوع
والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع توهم المخاطب ان عمراً ايضاً لم يجئ كزيد بناءً على ما بينهما
بينهما من ملابسة لانه للاستدراك ومعناه دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم شبيهاً بالاستثناء وهذا امر يعرف انه انما يقال
ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعاً الا لمن اعتقد ان زيداً جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح
واما انه يقال لمن اعتقد على انما جاء السائل ان يكون قصراً فلم يقل مراحل اذ صرف الحكم عن المحكوم عليه الى اخر
جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم المسكوت عنه يحتمل ان يكون ثابتاً للحكم وان لا
فمن جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدمه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعاً واما اذا انضم اليه لا نحو
ما جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعاً واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت
عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد
انتفاء الحكم عن المتبوع قطعاً حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا اشير كلامهم في بحث القصر
ومن ذهب المبرد حاز ان يصير النقل فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو محقق ومجيء زيد وعدم مجيئه
على الاحتمال ومجيئه محقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور
ففيه اشكال فان قلت فقد صرح ابن الحاجب بل في المثبت مطلقاً وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلامه فصيح
فكان الاولى ترك كبدل الغلط فلت مما صرح بما ذكر بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل غير فصيح مطرد
في كلامهم لانه انما موضوعه لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع
في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو انا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل
الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط فلا يجوز الا باحدهما فانه يجوز فيها الجمع ايضاً لكن لا من

مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وقاعدة السكاكي من حروف العطف هي المشهورة والجمهور على انه عطف بيان لما قبلها
ووقوعها تفسيراً للضمير المتصل المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد وفصل يقوي مذهب الجمهور
وهذا نوع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه
يقترن به اولاً ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند
بالمسند اليه فيكون من عبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول المعنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا
هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يتعداه وغيره كما قال في المفتاح ان تخصيص المسند اليه بالمسند خاصة تطلبه
قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعاً الى المسند على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما جميعاً الا انه
يجعل احدهما مخصصاً ومقصوراً والاخر مخصصاً به ومقصوراً عليه فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر
المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال
في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لا ان معناه
جعل المسند اليه بحيث يختص المسند ولا يتعداه الى غيره قلت نعم ولكن غالب استعمال الاصطلاح على ان يكون المقصور
هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلاناً بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص
مختصاً بالذكر فكان المعنى جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسنداً اليه مختصاً بان يثبت له المسند
وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى الى قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك من الناس من زعم
ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله
تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين
وتحققوا ما هم وتصوّروا بصورتهم الحقيقية فهم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى
لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة اخرى وهذا غلط
منشاؤه عدم التوفيق في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولاً فلان هذا اشارة الى معنى اخر
الخبر المعرف باللام اعني الذي تعرض له الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان الخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر دقيقاً
مثل قولك هو البطل الحامي لا تريد ان البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة وهو ذلك بل تريد ان تقول

صاحب هل سمعت بالبطل المحامي وهل سمعت معي هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان

يقال ذلك له وغيره فان كنت تصورته فليلت بصاحبك بنيه نبهناه انه لا يعتقد لمرود امذ ذلك وطريقته

طريقته قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان

صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف فقائدته لا معنى الفصل لا صرح في هذه الاية الكريمة بان

فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه

دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو

وزيد هو يقاوم الاسد ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى الم تعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده هو

للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد

قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على الكرم هو الكرم

والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب [illegible] السكر

والشيب فالحياة هو الحمام اي لا حياة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت

كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في

مكانه قلت التقديم على ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى

فيه لدى التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدا على الخبر

والفعل على الفاعل وذلك بان تنقل الى اسم فتقدم مرة على الفعل وتجعله مبتدا نحو زيد قام ومتاخره

تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف بالضرب هو

الاول فلا منافاة ان ذكره اي ذكر المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا

لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه

العناية بشيء ويعرف فيه وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر

من اين كانت تلك العناية كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المصنف الى التفصيل وجعل كونه اهم فقال اما

لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون

نكره

ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر

اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم

المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سبق

تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه

ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها

فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي

ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات كذا في ضرام السقط وقيل بان المراد ان اختلاف الناس

فداع الضلال والهادي يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث

من الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى ولا المقتصر على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب

السياق واما التعجيل المسرة او المسائة للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما لايهام

انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله

تعالى واجل مسمى عنده نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند

على سبيل الاستمرار او لمجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر

الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار التجددي فقولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال و

الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لانه يكون مفيدا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول

خبر المبتدا وبالخبر الثاني الاخبار والمطلوب يفهم من الثاني ههنا معنى خبر المبتدا اعترض عليه بان نفس الخبر مقصود

لا محالة والمطلوب من الخبر انما يكون تصديقا لا تصورا واراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اذ يصح لما سيأتي

احوال ومتعلقات الفعل لذكر المسند اليه امر ومن يقال وقع الشرب مثلا ثم لو قيل على المفتاح لا نسلم ان التقديم دخلا

في الدلالة على الاستمرار بل انما دل عليه فعل المضارع لما سنذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى لكان وجها

مثل فائدة تفيده تخصيص كقوله مني قهر ربي فظن جزهم سيوفا وانهم سوى في جلوس في مجالسهم ودان

وان ضيف الحقوف والمراد هم حقوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله هم حقوف بتقديم المسند اليه

قوله وظاهر كلام الصحاح انه اي استعمال احد بمعنى الجميع بحسب وضع اللغة فانه حمل كلامه على الاشتراك المعنوي كما ان الفرق بينه وبين قوله وقيل هو مبني على ان احد اسم بمعنى الواحد
بان احد وصف على هذا القول على قول الصحاح فيتعدد بتعدد المشترك الذي وضع اللفظ بازائه بينهما ولذا حمل كلامه على الاشتراك اللفظي فالفرق واضح

قد راى كل احد لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم فان
المص لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته
لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد
من الناس بل الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله
كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل واحد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما
انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن بدلا عن الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما
انا رايت احدا ردا على من زعم انك رايت كل احد من الناس لا انه ايجاب فلا يستعمل بدون كل الثاني ان احدا بمعنى الجمع و
حتى دخل بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله فما منكم من احد عنه حاجزين
بعضهم في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة
يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة في سياق النفي كما توهم البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة
لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا اسم في
معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر فيه موصوف مفرد او مؤنثا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
اي احدا من الافراد والمثنيات والجماعات واذا كان احد هاهنا في معنى الجمع يكون الاصل المعنى ما انا رايت جميع الناس
ويلزم المحال المذكور وكذا هاهنا [illegible] لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت
شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد
دخل فيما نحن فيه وايضا يجوز ان يكون احد هاهنا مبدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا
يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والمنفي ح هو الرؤية الواقعة على جماعة من
الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب
جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او عجلا او نحو ذلك يفيد نفي عموم الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم
ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي

فقول المص هذا يقتضي الشيء باعادة لفظ ليس واعترض ايضا بان كون التقديم مفيد التخصيص مشروطا بكون الخبر
فعليا على ما سيأتي في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر هاهنا اسمي لان خفوقه جمع خافق بمعنى خفيف وليس منع هذا
لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا وغير ذلك
مما الخبر فيه صفة لا فعل وغير بحث لظهور ان الحصر في قوله وهم خفوق غير مناسب للمقام واجيب ايضا بان المراد
بالتخصيص هاهنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار بقوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي كون الخبر
عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا اسهل لكن في بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص
نوع خفاء قال عبد القاهر قد اورد في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ان ما اسند المص اليه بتقعه وقد يقدم اي
المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما افهم من كلام
الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز وما علم
النفي اي بان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم وليك عرب منك نحو ما انا قلت هذا
اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه
من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول لغيره وانت تريد نفي كونك القائل له لا نفي
القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا ولان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكه
معه في القول او انفراده به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان التقديم يفيد
التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري لان مفهوم ما انا
قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب
عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلت هذا ولا احد غيري نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم
لغرض غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك
تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلته لا غيرك فتقول له ما انا قلت ولا احد غيري قصدا
الى انكار نفس الفعل فقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما انكاره ممكن كما في هذا المثال بخلاف
قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم

ان يكون قد رأى كل احد بل يكفيه ان يكون رأى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال

السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية وهو ما ذكره المصنف انا

نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والملزوم امتناع ما ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب

الواقع على كل واحد فيلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم

بالجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رأيت احدا لما كان عاما

لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك رأيت كل احد في الدنيا لان

الخطأ في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الوقوع على المفعول على الوجه

الذي المذكور منفيا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطأ في الفاعل

فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل هنا هو السلب اعني عدم رؤية

احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه

وزعم انه غيرك وانت بمشاركة الغير فنفيت وهم وقصرت في نفسك هذا الحصر السلب اعني عدم رؤية

احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن خطاؤه في الفاعل فحسب وهذه اي الكلمات الدائرة

في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة ومنشأها انهم لم يحافظوا على كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم

المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي فهو عند التخصيص فجعلوا التخصيص

في نحو ما انا قلت كذا اصلا وفي نحو ما انا قلت كذا اوليس هذا اول قول دوره كسرت في الاسلام فنقول

محصول كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوي وتارة

للتخصيص كما ذكره من قريب واذا قدم على الفعل دون الحرف فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيص في

النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته

ولكنه اخطأ في فاعله الذي هو زعم انه غيرك وانت بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في

حاجتك فهو على ما اشار شارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي وايضا لكنه اخطأ في فاعله الذي

ثم ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود السعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي سوى نفسه ...

سوى نوع انه ضربت وحصل التعلق بشارك الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكره والنفي ان عاما

فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء

ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما كما كان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت

اليوم شيئا وما انا رأيت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل ورأى

كل احد من الناس فيجب ان يكون اياه هذه كلها فاذا اعتقد مخاطب ان هذا انسان لم يقل شعرا قط او لم يأكل

اليوم شيئا ولم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في نسبة نوع انه غيرك انت بمشاركة الغير فقد

ان تقول له انا ما قلت شعرا قط وانا ما اكلت اليوم شيئا وانا ما رأيت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا

كما اذا قلت اما الذي لم يقل شعرا انا الذي لم يأكل اليوم انا الذي لم ير احدا من الناس لان التقدم من هذا التحقيق

ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي ان يكون احد قد قال شعرا واكل شيئا ورأى احدا او كلهم وهذا المعنى

ان يقال ما انا قلت شعرا وما انا اكلت شيئا وما انا رأيت احدا لان انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه

الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطأ فيمن نفي عنه

الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او بمشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الوارد

فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المتكلم

وحده او بمشاركة الغير فلهذا قل لا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد

سوى زيد وهو محال لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم اعترا اشار الى

الوهم الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي

ان يكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا يكون ضربته بل يقتضي على امتناعه ما ذكرنا الاما

ذكره ولانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اي تقديم المسند اليه وايلاءه

حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا محققا متفقا بينهما وانما يكون المنازعة في فاعله فقط

وفي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيد مخطئا في اعتقاد انه فاعله

مقصورة الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا الا انه لنفي ان يكون انت الفاعل لا لنفي الفعل بعينه

قوله والمعنى الذي ولي حرف النفي فرع على اعتبار التقدم لان فيه حرف النفي ... انا ما قلت هذا فهو يفيد التخصيص قطعا اي من غير احتمال للتقوي وحكم بعض الشارحين بان اللحاق ليس عليها ما ليس فرد ... يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ... الى المسند اليه المقدم حرف النفي اي التخصيص فقط لانه الذي يقتضيه تقدم للتخصيص والذي افادة التخصيص غير مختص بحرف النفي ... معطوف على مجموع قوله وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي حرف النفي فبين ... قوله والا لم يل حرف النفي ... فبين بين مهنا احتمالا اكثر وهو ان يكون المسند اليه بعد النفي مع فصل لا بد من التعرض له فذكره لان الكلام في بيان احوال المسند اليه بقياس الى المسند لا بالقياس الى متعلقاته فانه سيجيء في الفصل ... التاكيد نحو لست انا قلته فهو كعدمه وقد يقال انه غير واقع في كلام البلغاء او قليل فلذا ترك حكيم

ذلك الضرب الواقع على زيد مسلّم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع فيه الضرب المعين الواقع على زيد فانت تريد ان تثبته
وتنفي ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا الجواب يحقق ما ذكره العلامة في شرح
المفتاح ان النفي بما يقتضي ان ينتفي عن الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل فيما نحن فيه
ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وحينئذ يكون نفي الضرب محمولا على الافراد غير زيد والا
لزم فيتأتى التوفيق للمقال بحيث لا يكون هناك ضربان وقع احدهما على زيد والآخر على زيد وعمرو
المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا بهذا الضرب الذي
نظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا اصلا لانا نقول المنفي انما هو النفي الضرب الذي
وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد مضروبا عنده وهذا محال وعندي ان قولهم نقض النفي بالا
يقتضي ان يكون ضربت زيدا اكد بان يعترض عليه فيقال ان النفي لو توجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل
الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المؤكد هو الضرب الذي استثنى منه زيد فالاستثناء انما هو من الجهات
دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانك اعتقدت ان انسانا
لانسان ضرب كل واحد الا زيدا وانت ذلك فنفيت ان تكون ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المص ليس فيه مخالفة
فيما نحن له لانه ... في نحو قولنا ... انا ما قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فلانه لا امتناع فيه عند المص
لجواز ان يكون اعتقد ... كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا الاقتضاء ان يكون
الفاتحة مقروءة للمتكلم وغير مقروءة له لما مر هذا اذا ولي ... عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي
المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان معرفا او منكرا [illegible] مظهرا او مضمرا وان
لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام حرف النفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن يقدم المسند اليه على النفي و
الفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي والى الثاني اشار بقوله فقد يأتي للتخصيص
ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور بذلك الفعل او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في ذلك
الفعل نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر
قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا عمرو ولا زيد وقس سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني

قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا عطف على محذوف اي هذا اذا كان مثبتا والمشار اليه بهذا البيان المذكور وانما تعتبه ... في ... الا انا عند عدم الولي للتخصيص والتقوي حتى يرد لذلك المذكور ... محقق بما اذا كان مثبتا فلا يحسن ايراد هذا الكلام قوله والا ... لانه لم يورد ... التخصيص ... المذكور ... قوله نفي الكذب ابلغ ... بالحكم المدلول عليه بلفظ الحكم فالمعنى الذي حكم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غير الضمير ... الضمير محكوما عليه وليس معناه ليس غير الضمير موصوفا بنفي الكذب حكيم

نحو وحدي مثل منفردا او متوحدا وغير مشارك ونحو ذلك لان التاكيد ... دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول
ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر عنك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا
غيري وعلى الثاني نحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوي الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل
قصدا الى ان تقرر في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب التقوي تكرير الاسناد
كما يذكر في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى
تخصيصه بعدم السعي ... ياتي للتقوي ... عليه التقوية بعينه ويعني التاكيد المسند اليه فلهذا حمل الاثبات
بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا ولهذا ذكره
بلفظ كذا لا لانه اي لان لفظ انت لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي
الكذب عن الضمير المستتر وانت تاكيد له على ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تحتاط ان تحمل
الكذب في هذه الحالة التي تكلم فيها مسندا الى غير الضمير وانما اسند الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه
ان نفي الكذب مقصور عليه فليتامل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي
من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي فصله صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في
حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجود السعي في حاجته وقد وقع خطاء منه في فاعله فقصدت
ازالة الخطا بل لو قلته ابتداء معلما للسامع صدور السعي منك في حاجته من غير تجوز او سهو او نسيان
اي في الفاعل صح وقال ايضا هذا في نفي التقوي لانه انما اورد في هذا الكلام في مبحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال
الاخير لانه هو محل الاشتباه والنزاع ... وفي هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان بالابتداء
النظر فيه لا التعجب ... وذلك انه قال ... انك اذا قلت ابتداء ... على علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت
في حاجتك او سعيت انا في حاجتك فانه لا يصح ان يكون قد حمل التجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت
انما يستعمل لرد خطاء في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعمله لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه
لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك واما
الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك ابتداء من غير خطاء المخاطب في الفاعل بان يعتقد انه الفعل

قوله وقد سبق ... المراد ... المعنى اللغوي ... حكم
ان ... التقوي ... ضابطه فالمعنى ... المنكر
... التقوي ... جواز ...
والمراد المنكر ... جال نكيره ... لا اعتبار التخصيص
اما المنكر الذي ... اعتبار التقديم ... وكونه القصر
... لا عبرة بذلك فلا حاجة فيه الى اعتبار التخصيص فيه
... ولا بغيره حكيم

النفي بعد يفيد التخصيص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اي كون المسند اليه في الاصل مؤخرا
على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى
وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني اشار بقوله ان جاز تقدير كونه ... عطف على ان جاز اي وقدر تقدير
كونه مؤخرا على انه معنوي فاعل ... وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوي للحكم سواء كان انتفاء الشرطين
بانتفاء نفس تقدير التاخير كما في انا قمت على تقدير ان لم يجعل اصله نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام
زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز
تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد
بخلاف قمت انا فيجاب لا يفيد الا التقوي نحو زيد قام استثناه السكاكي وتخير من هذا الحكم بان جعل في
الاصل بدلا من الفاعل اللفظي لا يكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله
من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجلا بدل
من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعل من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي
سوى تقديره مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط لا لفظا ولولا انه لولا التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف
المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة فيجب في المنكر دون المعرف
ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع
كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امراة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه
مانعا من التخصيص اما على تقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون
الا شرا فلا يكون السامع مترددا في ذلك فلا يكون شر اهر ذا ناب مفيدا للتخصيص بالجنس اذ ظهور الخير
للكلب بهرة ولا يفر غير واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد من الافراد فلنبوه اي هذا التقدير عن
مظان استعماله اي موارد استعماله قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يقصد به القصر الى ان المهر شر واحد
لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه

...

هو الموفق للصواب

المخبر على الانفراد او الشركة فان كان قد نسب الى الغير ... كان يجوز او لا كان سهوا ونسيانا فالتجوز او السهو او النسيان
على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بني على كلام هذا ما بني من الشجر تبنى من الثمرة هذا الذي ذكرته من الفصل
انما بني الفعل على معرف فان بني الفعل على منكر افاد التخصيص بالنفي او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل
نحو رجل جاءني اي لا امراة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ عبد القاهر انه قد يكون
في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصر الى احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر ... لم يدخل في القصر كان لم يدخل
في دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب
او اعتقد انه امراة ... الكلام ان قد اتانك ... رجل هو ام امراة وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرفت ان قد اتاك
من هو من جنس الرجل ولم يدر هو رجل ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دليل الامجاز مفصح عن ذلك
في تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام ... انه
اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر وبين البناء على
المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن لا شرطان يقصد به
الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي وافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك
اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائطه وتفاصيله لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان ولي
حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا
معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا على ما ذكره ... انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر
كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في نحو الله يبسط الرزق لمن يشاء والله يستهزئ
بهم وامثاله مما فيه المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كانت نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع
منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل
مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض صاحب المفتاح في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يلي
وصرح بما فرق الحكم بين الصور الثلث وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم
وكرر ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله ثم انه قال

للجمع بين قول الائمة بتخصيص وقولنا بوجود مانع من التخصيص تعظيم شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل

كان تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر

او الا شر عظيم فيكون تخصيصا وعاد المانع انما منع من التخصيص الجنسي والفردي فيتاتي التوفيق بين الكلامين بهذا

لا بوجه جعل نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوه

بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول نعم ما جعل التنكير للتفظيع ليحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا

على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهب الشيخ في الحصر ويتاتي التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدا كالموقر

فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في الموقر لصحة وقوعها مبتدا لولا دفع لهذا الاشكال

الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر ههنا ليس مستفادا من التقديم بل من

الوصف عند من يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير من غير تقدير كونه مؤخرا ابدا على ما

انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضرب الا كرا حويك وهو في معنى ما ضرب اخاك الا كبر وفيه اي فيما

ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم

ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما

فلا امتناع في تقديمهما وايا ما كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم

بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن

العائذات الطير انما هو لبيان ذلك بل انما يمتنع تقديمهما ما دام فاعلا وان جعل مبتدا واقيم مقامه ضمير

فلا يجوز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض ههنا فلا نعتبر

في جرد قطيفة ملتفتا في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نم امتناع

تقديمه حال كونه تابعا وهو واقع كما في التاكيد في قوله بنيت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فات

كل تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه وبيت الحماسة لو كان يشكي الى الاموات

ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر على فهر فان قوله وساكنه

عطف على قبر نحو انا وانت وهو في قولنا انت قمت وانا قمت وهو قائم عند قصد التخصيص لمن يسند

قوله الا التقدير التقديم كما لا ظهر من تفسيره بان لا يقدر انه كان خبرا له التقديم ووجه صحته ان المراد من التقديم اي المبتدا في الاصح وقوله ازم ولا يمكن فرض هذا التقديم

انما هو في الفاعل قوله الا التقادير اثبات للمقدمة الممنوعة بما يدل عليه قوله لمجيء مع ابطال سند بغير ان التنكير انما يدل على اعتبار معنى زائد على الخبرية

بصيرة كافية لا يفيد الا اذا الحق له لا يبقى شيء فقدير التقديم اذ لا مفيد له ههنا فثبت ان التخصيص يتعين لولا اعتبار التقديم قوله والا فلا توجيه لكلام صاحب

المفتاح حيث يرى امتناع تقدير التاخير اذا تخصص النكرة بالوصف فلم يقل ان الحصر مستفاد من الوصف لانه يتاتى التوفيق بين كلامه وكلام الائمة حيث قالوا

ما اهر ذا ناب الا شر قوله في الجواب في الجواب عن قوله لا يقال في جواب منع الحصر التنكير انما يدل على هذا الجواب هذا قوله

قال الشيخ في تأييد منع الحصر اذ قول الشيخ حجة على السكاكي لانه المرجوح اليه في هذا الفن فيبقى هذا بناء على ان يجعل الخبر والنكرة

والواقع يجوز ان يتعلق شر اهر ذا ناب لا خير لان الخير لا يعد مهيرا لتاذيه منه ويبعد المراد الخير والشر بالنسبة الى الكلب

على الواقعين لا بغير ...

عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي قلنا امتناع

تقديم التابع حال كونه تابعا شائع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان العائذات

لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومن هذا تحقق كما

ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتدا قائم ههنا بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فمع

ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا بالضمير المستتر في كان او لاول الحول قبل المحاق على الشهر وكان مع

ذلك الشهر بدلا منه وتفسير الخ ولو سلم فيكون شاذا محمولا على الضرورة فلا يصلح علوا نه في السعة ولو

فيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا ثم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف

بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما

تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا مما لم ينقل احد من ثم لا يلزم انتفاء التخصيص في صورة

المنكر اعني نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التاخير كما ذكره السكاكي من

في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح به

بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عن المنكر لفوات

شرط المبتدا لا بقاء التنكير مما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم ولا

منه لحال الا انا نقول فذكرنا ان التخصيص بالوصف يمنع تقدير التاخير لصحة وقوعه مبتدا كالموقر وانه

يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة

المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني

بمعنى لا امراة او لا رجلان ثم لا يمتنع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال

الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير فقال السكاكي ويقرب من قبيل

هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فيكون الاسناد ويتقوى الحكم وقال بما ملت يقرب

دون ان يقال نظيره لان قائم لما يتفاوت في التكلم والخطاب والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم

اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي بشبهه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عن الضمير

عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه في انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يخفف في قوله
وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع انه شبيه بالخالي عن الضمير يعني
ان قوله ولشبهه يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير على الاول
وقوله وشبهه على الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرء وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون
اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة في غير صلة الموصول واما في صلة الموصول فانما حكم بذلك
لكونه في الاصل فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم
مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما وبرجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا
للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل تركيبا من هو قائم من التقوي واما الثانية فبان
لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء وان قيل لو كان الاخلاء للحكم بالافراد فلا اعراب في قائم من زيد قائم بناء على
ولا اعراب ٢ ما الخالي عن الضمير لوجب ان لا يحكم بالافراد في المسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا
يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلت جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا
معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا للمسند الى الضمير كعارف
المسند الى الضمير العارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله وقال المص معناه اتبع عارف عرف
في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل لهذا الكلام
ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو قولك مثلك
لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود وفي الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم
وغيري باكثر هذا الناس ينخدع اي انا رجل ولكنا لا انخدع فلا يراد كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن
ما عن اضيف اليه لفظ مثل اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو اخص اوصافه او نفي عنه واريد
ان من كان مثل الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا او لا يفعل
كذا لزم الثبوت لذاته او النفي عنه ما بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير
في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود

ولا بد من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من الصديق والعدو كالسلطان انسانا سوى المتكلم يتصف بالانخداع
ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فيما استعمل على سبيل الكناية
يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كما في قولنا مثلك لا يوجد وغيره وجوده وقوله غيري
عن جهتي ولذا المعاتب عني مكان سباب المشتري فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى ولهذا اشار
بقوله من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله
من غير ارادة تعريض لغير المخاطب معناه حال الكون ولك المعقول ان الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض اي نشاء من
ارادة التعريض كما في قوله ضعني من غيره الاحدب اي غيري ما لم ينتني من ذنب كان قولك غيري جعل كذا معنا
اما الم اعلم فهذا مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه تقديمه اعون على المراد بهما اي بهذين
التركيبين لان فهمهما من الكناية المطلوب بها تخصيص الحكم اثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ كما سيجيء والتقديم لكونه
مفيدا للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقد يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز
ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى
كاللازم اللازم الذي لا يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ في دلائل الاعجاز وانشاذا تصفحت الكلام
وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا نحي بهما هذا المنحى ويرى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما
لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك ذلك كان كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه
ورايت الطبع يابى ان يرضاه قيل وقد يقدم اي المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي
التقديم دال على العموم اي نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي
القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا
عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك
اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس وهو ان يكون
لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى لم يكن حاصلا قبله يعني
لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل

لبعض افراده وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا الجواب عن السالبة الكلية فانها تقتضي
بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ويحتمل نفيه عن بعض ولما كان المعترض منعهم ان المهملة في قوة الجزئية ومعترض هيهنا بانها في قوة
الكلية فاحتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اى موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق
النفي وكل نكرة كذلك تفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد
الوحدة في الاثبات ولعل التي يفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فمع ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي
العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى
القيام لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظ كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس وهو مرجوح بل يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان
التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون التاسيس لا التاكيد والتاخير بالعكس ولان
تقديم لان لفظ كل لا يخرج عن افادة هذين الامرين المعنيين فعند انتفاء احدهما ثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على ان يكون
كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا ضرر فيه بل يجب ان يكون كل تاكيدا اعني
المعدولة يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم
وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو
لفظ انسان وقد حصل ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اى الى كل لان انسانا صار مضافا اليه
فلم يبق مسندا اليه فيكون اى على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون
كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد يفيد لفظ تقوية ما يفيد لفظ اخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل
انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده نفس الاسناد الى كل لا شيء اخر ليكون كل تقوية ولما كان
لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرتم من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد هيهنا
ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع اخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد
هذا فقال ولا ان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افاد
النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني اى على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي العموم

قوله لا يجوز السلب ... هذا وجه لفظ للفرق بين المعدولة والسالبة كما تقرر في موضعه لكنه جار في لم يقم انسان ... سالبة
[illegible]
[illegible]
[illegible] القيام عن انسان ... سالبة [illegible]

باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان لفظ عموم
استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلا يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام
على الافادة وكان هو القايل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب
والمناسبة فلا يرد ان اثبات اللغة بالاستدلال وبيان اللازم ملزوما في صورة التقديم فلان قولنا انسان
لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها كمية الافراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد صار جزءا من المحمول
لا ينفصل عنه ولا يمكن تقديره رابطة بعد ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الحرف والسلب ولهذا
صح جعلها في قوة السالبة الجزئية موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع
وفي المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء
الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن
كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع فمعنى لم يقم بعض
الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لا فرق في حكم المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان في
الجملة اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي
القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة وكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان
وبالعكس او التقدير وجود الموضوع فهو في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة
الجزئية الموجودة الموضوع وعلى كل تقدير يلزمها النفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون عن
عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسانا لم يقم موجبة كان معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن بعض من الافراد وثابتا للبعض
كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ~~نفي القيام عن جملة [illegible]~~ ايضا كذلك كان كل تاكيدا
لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس وح يجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون
كل تاسيسا معنى اخر لا تاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور للتاسيس
فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما
قال في الاول المستلزمة وفي الثاني المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض دون بعض لنفي الحكم هيهنا

... عن الوضع والاستعمال ... الحكمة ... لكل احد ... الجهة ...
... لترك التعرض ... بالخفي جريا على مقتضى الحكمة ...

عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون تاسيسا بل تاكيدا على ما هو من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن
تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس اذ لا تاسيس هيهنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان لما
كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا
لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب الحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس بقاء
دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة
فلا يكون تاكيدا لانا نقول انما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالة او لا يشترط وان لم يشترط يلزم ان يكون كل في قولنا
لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم
مفيدا للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر
وح يبطل ما ذكره من الجواب بان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعضها دون
تاسيسا للبعض الاخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم كل انسان هو القسم الاول فقط فالحق ان لا تاكيد
بل هو تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس ولما اذا جعلناه عن جملة الافراد
على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فيتامل حاصل ان النكرة المنفية اذا عموم
كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد
الموضوع لا يقال انها مهملة باعتبار اهمال السور اعني لفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول
المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم تبين فيها ان الحكم
على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما ان السور
ممنوع اذ المعتبر متبين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لها البتة من شيء يدل عليه صريحا كما في السور
من هذا القوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم
فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك مما نص عليه الشيخ في الاشارات فهيهنا يجوز ان يكون القضية
او كون الموضوع نكرة منفية وادخال السور عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات

ان كان ادخال الالف واللام يرجحان تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا لانه مهملة ولغة العرب وقال عبد القاهر في
تقريره ان كلمة كل تارة يكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته
سواء كانت معمولة لادات النفي اولا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح
بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمني المرء حاصلا او معمولا للفعل المنفي او التميمية او معمولة
للفعل المنفي ويكون عطفا على داخله في حيز النفي ولما ان يكون
فعل عطفا على اخرت في المعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس بشيء لان كلا من الداخل في حيز النفي والتاخر عن ادات
النفي شامل لو فيهما معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه باو اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخر
عن ادات النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم وعدمه كذلك من المذكور او
لا يقع نحو ما كل متمني المرء حاصلا وان خصصت التاخر باللفظ فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان
جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان فاما ما كان في الكلام عن تصحيف ولعنا وقع في نسخته مصر
عبارة الشيخ فهو قوله اذا ادخلت كلا في حيز النفي بان يقدم النفي عليها لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها
على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر لان مرتبة المعمول التاخر عن العامل فالاولى ان يجعل عطفا على اخرت
بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن ادات النفي ما اذا لم يدخل ادات النفي على فعل عامل في كل على ما
يشير به المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن ادات النفي الغير الداخلة على الفعل العامل او جعلت معمولة
للفعل المنفي اما فاعلا لفظا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم او ما جاءني كل القوم وقدم التاكيد لان
كلا اصل فيه او مفعولا كذلك متاخرا نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مقدما نحو كل الدراهم لم اخذ
او الدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل المنفي بلم لان المنفي بما لا يتقدم
معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم
وما سهرت كل ايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور يتوجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام
ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كانت كلمة كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي عمل فيها
او تعلق بها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب يعني ما يكتب كل القوم وفي الوصف وما كل القوم كاتبا وما كاتب

كل العوم فيفيد ثبوت الكاية لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامد انحو ما كل سوداء تمرة و

لا بيضا شحمة لكان احسن او تعلقه اى تعلق الفعل او الوصف به اى ببعض ان كانت كل فى المعنى مفعولا للفعل

او الوصف المحمول عليها اذا العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذها

انا وما اخذ انا كل الدراهم فيفيد تعلق الفعل ببعض متميانه وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وانهما

والذوق والاستعمال فى الشعر اذا تاملنا وجدنا ادخال كل فى حيز النفى لا يصلح الا حيث يراد ان بعضها كان وبعض

لم يكن وفيه نظر لانا نجد كل حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب

كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين والحق ان هذا الحكم اكثرى لا كلى واما او ان لم يكن داخلا فى حيز النفى بان قدمت كل

على النفى لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفى عم النفى كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفى الحكم عن كل فرد كقول النبى

م م لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن

اى لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اى على عموم النفى وشموله عن كل فرد قول ابى النجم قد اصبحت

ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب فالت

المهم المعتمد فى اثبات المعنى الحديث وشعر ابى النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين الاول ان السؤال بام عن

الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام فى اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفى كل منهما

على المستفهم وتخطئة له فى اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفى الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون

قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثانى ما روى انه لما قال النبى صلى الله عليه واله كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين

بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما ينافى نفى

كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئى يرفع السلب الكلى لا السلب الجزئى واما الاحتجاج بشعر ابى النجم فلانه صح

عند الشايع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت علم نصب كل

هيهنا بلا كسر لوزن وفاقا وسياق كلامه انه لم يات بشئ مما ادعت عليه هذه المرءة فلو كان النصب مفيدا لذلك

العموم الرفع غير مفيد له لعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة

فلقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيف الى الضمير

المضمر الضمير لم تستعمل كل الا مبهم الا تاكيدا او مبتدأ لا يقول جاءنى كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم

ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه فى قوله تلبث كلهن قتلت عمدا ان الرفع فى كلهن على الابتداء وحذف الضمير

من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت عمدا بالنصب واعترض عليه

ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى الضمير

لم تستعمل الا تاكيدا او مبتدأ لان قياسها ان يستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضمير لان معناها

افادة الشمول والاحاطة فى اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى المضمر كانت لجملة متقدم ما ذكرها او فى حكم

المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوى لا يخرجها فى الصورة عما هى له الا ترى انك تقول الامر

كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الامر كله لله هذا كلامه واما تاخيره اى تاخير المسند اليه فلا

المقام تقديم المسند وسيجئ بيانه هذا الذى ذكره من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير و

والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال

اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار دون

الاضمار لعدم ذكر تقدم المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود فى الذهن

باعتبار الوجود كالمظهر فى نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذى هو المدح العام

او الذم العام اعنى من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل فى الذهن ويكون فى اللفظ ما يتعين

ما العامل ولا يلتبس بالمخصوص ما الفاعل وفى مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة ليعلم جنس المتعقل

فى الذهن صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل فى الابهام والاجمال فلا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما يلى المخصوص

بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب على احد القولين وهو قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف

واما فى قول من يجعل المخصوص مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب قطعا لاحتمال

ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعم الرجلين

الزيدان ونعموا رجالا الزيدون لعدم المطابقة للابهام المقصود فى وضع الباب فلما صح تفسيره بالنكرة اذلا

معنى لدفع قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا مع عدم المطابقة

سواء كان المفرد او المثنى او المجموع لمشابهته لاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم وانما

الابهام ثم التفسير فيكون حاملا على التزام تاخير المخصوص في لفظ الآحاد وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة

وايضا ان يكون التمييز للتاكيد مثل نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا فلا يرد بئس

المخصوص بالفاعل كان نحو قولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان والقصة فالاضمار فيهما ايضا على خلاف

الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة فانها لا تقتضي

الاعتبار قصد المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث نعم يستحسن نحو هي الامير مخرج فهي

عالم وان كان القياس يقتضي جوازه ولما لم يرد من الفصحاء نحو قولهم بالله رجلا وبالها قصة وربه رجلا

وقوله تعالى فقضاهن سبع سموات الاية لانه ليس من باب المسند اليه ليتمكن وضع تعليل الضمير موضع

المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم

منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله عليه النفوس

من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان الحصول بعد مقاساة

التعب ومعاناة الطلب له في القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون

الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير فالواو هذا اعني قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم

والتعظيم هو السر في التزام تقديم الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه

كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع

اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اما السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم

ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لا

لشهادته ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر اي القرآن ولانه بلغ من عظم الشان الى

منقل الاذهان نحو هو الحي الباقي او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كما في [illegible]

ورواق وسر النجوم فلانه وطاق وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع

المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي

كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية

اعيت اي اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا

هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير اي المتقن من نحر الامور علما اي اتقنها زنديقا كافرا نافيا

للصانع قائلا بانه لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس و

هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع انه عجيب

الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض

المحسوس كانه يري السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع

وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه

عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال

العناية اي او للتهكم بالسامع والتجريد كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على

كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء

كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور

من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى

اي احزن من شجي يشجى كعلم يعلم واما شجا يشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي احزنني

وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس

بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة

فلزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصد لانه

مصمود اليه في الحوائج ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين

من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي وما انزلنا القرآن الا بالحكمة المشتملة على

الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المامور اي ما يكون

داعيا لمن امر بشيء الى الامتثال وكلاهما بيان مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قوله

نقل ابن المومن ان هذا جواب ابن الراوندي

تعالى الله كم شيء وما بك علة
تريدين قتلي قد ظفرت بذلك

المقتضى لانزال وما نزل الا بالحكمة صح

قول الخلفاء امير المؤمنين مكان انا امرك وعليه على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من
غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الراي فتوكل على الله حيث لم يقل
علىّ لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي ع الى التوكل لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة
وساير اوصاف الكمال او الاستعطاف اي طلب العفو والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا
مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذا اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل
فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبي ليتمكن من
اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله تعالى هو الرسول الموصوف
بتلك الصفات المذكورة مطلقا كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه
قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص
بالمذكور ولا بان يكون من الحكاية الى الغيبة تخفى العبارة اذنا ناسا لهم ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية
الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بضمير غايب فلا اول ادفع بقوله بل
كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الاخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين
لان كلا منها ينقل الى الاخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بمصرح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق
بالغيبة على معنى سواء كانت الغيبة باسم مظهر او مضمر غايب او بالجمع على معنى سواء كان المسند اليه او في
غيره وسواء كان كل منهما قد ورد في الكلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم يرد ولكن كان مقتضى الظاهر
ايراده فعدل الى الاخر وهذا انسب بمقصود المصنف بتعميم لفظ السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء
المعاني التفاتا ماخوذا من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب
الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله
امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع [illegible] بكسرها خصص هذا المثال من بين امثلة
السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده
فعدل عنه الى الاخر فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظ

ليلى

ليلى بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب
والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق اخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني
على خلاف مقتضى الظاهر وسوق الكلام ان يعبر عنه بهذا الطريق وبهذا يتم كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا
نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام عن اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة
الى اسلوب اخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه ولو لم يعتبر هذا القيد لدخل في
التفسير اشياء ليست من الالتفات مثل انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن
الذين صبحوا الصباحا مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم والمخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها
نحو يا زيد قم ويا رجلا لذ خذ بيدي وفي التنزيل أانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق
غيبة ومنها نحو الطريق للملتفت اليه نحو اياك نستعين واهدنا الصراط وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك
نعبد والباقي جار على اسلوبه فان كلا يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ومنها
نحو يا من هو حقيق لي هذه المسألة فانك الذي لا نظير لك له فهو [illegible] قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم
وجداننا كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك لان الراجع العائد الى الموصول بلفظة الغيبة وحق الكلام
بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب ككل من تفارقهم وبعدكم جار على اسلوب مقتضى الظاهر وما سبق
الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات والقياس امنتم فليس بشيء قال المرزوقي
في قوله انا الذي سمتني امي حيدره كان القياس سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول
لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام
على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته
ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرناه قيدا وهو ان يكون التعبير الثاني في كلام اخر وهو غلط
قوله تعالى [illegible] لنريه من اياتنا فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة
الى التكلم مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات لنريه وهذا اخص منه اي لا
التفات بتفسير الجمهور واخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر بطريق عن معنى من الطرق

الثلثة ثم عبر عنه بطريق آخر ويكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول

فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات

له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبا جاءني وخبرته عن ابي الاسود والعائر القذى في العين

ومن الاساس في عينه عوار وعائر اي غمصة تمض منها وبات له ليلة من اسناد المجازي كصام نهاره فانه

لا التفات في البيت الاول وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول صاحب

الكشاف وقد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات ظاهره في ان مذهب السكاكي موافق

لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها في بات والآخر في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والآخر

باعتبار الانتقال من الغيبة في بات ويكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف في

ذلك للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح فيه ثلثة التفاتات

على مذهب الجمهور ايضا فالجواب بعد الاولى ان الالتفات انما يكون من شيء حاصل واقع عليه اسلوب

الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب

اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وبعد هذا وعن الثاني بانا لا نسلم

وان الكاف في ذلك خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله هل خبركم رسالة موصل ام ليس

ينفع في اولاء ~~...~~ حيث لم يقل اولاكم وقوله لم يكن اصاحي قبل الهجران ذلك بالنجاح في البكر حيث

~~لم يقل ولا في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ...~~

مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب نحو وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان

قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد

الذي فطرني وهو المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء والمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون

فان قلت هل يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى

الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام

بل يجرى اللاحق على سنن السابق وهو الخطاب مثل التكلم في قوله من نبا جاءني وقد قطع المص

بانه

بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر و

هذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الآية والبيت التفات

عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر فيه في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا

فلا يتحقق اختلاف فيه بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني

من خلاف مقتضى الظاهر على ما حققناه ومن التكلم الى الغيبة نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا

وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجيء ذلك في الغائب والمخاطب

في الكلام المعتد به وانما هو استعمال المولدين كقوله باي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو

تعظيما للمخاطب وتواضعا للمتكلم ومن الخطاب الى التكلم نحو قول علقمة بن عبدة طحا بك قلب في الحسان

طروب اي ذهب بك قلب طروب في الحسان اي في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد ينصرم عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب

واقبل المشيب يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك

وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله اي يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها وقد روي

بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب

وفيه التفات من الغيبة الى الخطاب عند الجمهور وقد شط وليها اي قربها وعادت عواد بيننا

وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت

تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود اي عادت عواد وعوائق كما كانت قبل اي عاد الينا ما كانت عليه

قبل ومن الغيبة الى التكلم نحو والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان فساقه ومن الغيبة الى الخطاب نحو مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وقصد دلالة

فمن الاسقاط انه من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك

نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله تعالى من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب

لان ذلك يجري من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف قول الحجاج يا ابليس لما شرحه ومن عند

بالحلاج اعني يا قدك بان وبانى بسبب مثل انك ذو ولاد ويتاع فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب
بالبيت الاول امرأته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة وهذا اخص من تفسير الجمهور وقول ابي العلاء
هل يزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولات الود منه التفات عند الجمهور من الخطاب في يزجرنكم الى
الغيبة في اولات يعني اولئك وهو قال انه اضراب عن مخاطبة بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يمكن
جعله من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل يزجرنكم بنو كنانة وبقوله اولئك انت ثم فسر تطلق الالتفات
على معنيين اخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما
كما في قوله وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي
قصة الفرزدق والفرزدق قاصمات الظهر وفي قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث
ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان يذكر معنى فيتوهم ان السامع
اختلج في ... فتلتفت الى كلام يزيل اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي
الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب
بقوله وفي الياس راحة ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام من اسلوب الى اسلوب
كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي
الى ذلك الكلام قد يختص مواقعه بلطائف اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه
مختص به بحسب مناسبة للمقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد من
نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام
قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي تلك الصفات وهو قوله مالك يوم الدين المفيدة انه
اي ذلك الحقيق بالحمد مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه اذا اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع
والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه
في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات
والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب تلك

العبد

العبد على الحقيق بالحمد بما يدل على الحقيقة بان العبادة هو غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة
في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء
العبادة ويكون هذا بيانا للمعونة ليتلائم الكلام ويكون العبادة لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة
في المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هي ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب
ان تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذي ذكره المصنف على طريقة المفتاح وطريق الكشاف
هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء
والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب
ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا تحق العبادة الا به لان الخطاب اصل في التميز واعرف فيه
فكان تعليق العبادة تعليقا بلفظ المتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال انه قد يراد ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب
ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجرى عليه
صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه مربي العالم واهله وثانيا بانه المنعم باصول
النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويتعدوا لامر المعاد والثالث بانه المالك لعالم الغيب و
معاد العباد فاخرت النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على
ان من هذه الصفات يجب ان يكون معلوم الحقوق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث
يراه ويشاهده حين عبادته ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه الى خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام
منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه ومن خلاف مقتضى الظاهر تلقي المخاطب بغير ما يترقبه بحمل كلامه على
خلاف مراده والباء في بغير للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى
المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه وهو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف مراده تنبيها
اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا
اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد هذا مقول قول الحجاج مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول
القبعثرى فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم

هو الاولى بان يقصد الامير اى من كان مثل الامير فى السلطان وبسط اليد مجدا يعان يقصد اى بان يعطى المال

ويهب من الصعاد لان يقصد اى يعتد ويوثق من صعد وقال الحجاج له تاليا اندرى لاد هم مدبر يغال لان

يكون صديدا امير من ان يكون بليدا اى حمل الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اى تلقى السائل

بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اى غير ذلك السؤال تنبيها على انه اى ذلك الغير الاولى بحاله اى بحال

ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج سألوا عن سبب اختلاف

القمر فى زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا

قليلا ٢ حتى يمتلى ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا ولا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض

من هذه الالتفات وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم

من المزارع والمتاجر ومجال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها الناس وقته وذلك

للتنبيه ٢ على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسئلوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على

دقايق علم الهيئة ولا يتعلق بهم غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم

ببيان من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقوا فاجيبوا ببيان

المصارف تنبيها على ان المهم هو هذا السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل

ما يأخير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن دون القصد ومنه اى من خلاف مقتضى الظاهر التعبير

عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الارض

بمعنى يصعق هكذا فى النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع وهذا فى الكلام لا سيما فى كلام الله تعالى اكثر

من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير بلفظ اسم

المفعول ٢ الفاعل كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اى يجمع له الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب ومجيء

ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسمى الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون

ومعنى ٢ بمعنى الماضى والحال فيجب ان يكون معنى لواقع ومعنى يقع مجموع ليجمع من غير تعرض له الا دلالة الفعل على الاستقبال

بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض من الجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على

قلت لا خلاف فى ان اسمى الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة

وكذا الماضى عند الاكثر فتنزيل الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون على خلاف مقتضى

الظاهر ولكنه فيهما من الدلالة على تمكن الوصف وثباته ما ليس فى الفعل فان شئت فوازن بين قوله

ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر

على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه محقق

الوقوع هذا والكلام بعد محل نظر ومنه اى من خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام

مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعى الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ

عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو فى موقع المبتدا نكرة وما هو فى موقع الخبر معرفة كقوله قفى قبل التفرق

ياضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اى لا يكون موقف الوداع موقفا منك والثانى ان يكون الداعى اليه

من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والصحيح عرضت الحوض على الناقة لان

المعروض عليه هيهنا مما يكون له ادراك ليميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة فى الراس

وفى الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع مظروف لكنهما لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعرض

عند المعروض عليه ويقرب بالمعروض للمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا المعنى

واما قوله فانك لا تبالى بعد حول اظبى كان امك ام حمار اى ذهب السود من الناس واستغنوا بعضهم من الثنيا

حتى لا يبقوا على هذا الوصف بسبب لا يبالى ابناؤهم هجينا كان ام غير هجين فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء

على ان ظبى مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة

كما فى قوله ولا يك موقف منك الوداعا لتحصيل المعادلة بين ما وقع بعد ام وبين ما وقع بعد الهمزة

بالالتزام حذف الفعل كوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة

هو ظبى لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبى مبتداء وكان امك خبره وصح الابتداء

بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة بعد الهمزة مع ما فى الداوام امرأة وحمار عطف على ظبى لان دخول الهمزة فى الاسم

من ان يحصى وسيجئ فى الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتداء بخلاف هل زيد قام

ثم لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والقصر والضمير معرفة كما يقال وصل شريف كان اباك ثم قيل قلب من جهة

المعنى لان الخبر محط الفائدة في الاصل هو الاسم والمعنى اصبا كان امتلاء حارك لان المقصود هو التشبيه بان يكون امتلاء الحارك

حار كافيه وقيل انه اي القلب السكاكي مطلقا انه ماوقع وقيل انه مما يورث الكلام حسنا ملاحة وتبع عليه كالبيت الغد وامن

وبيان في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل وكذا غيره اي غير السكاكي مطلقا وللحق انه ان تضمن اعتبار اللطيفا غرض القلب

حمله السكاكي من اللطايف قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة اي مملوءة بالغبرة ارجاؤه اي اطرافه

ونواحيه جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي لون سمائه وهذا معنى قوله اي لونها

فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ماليس في ذكر

بان لون سماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه كون الارض في الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا ردّ لانه

العدول عن مقتضى الظاهر عن نكتة تقتضيه لخروج الكلام عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على متمسك احدهما

الا لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي يصف الناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت من

طينت السطح بالفدن اي القصر الشامخ اي الطين المخلوط بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما

قوله تعني امرت بها الرجال لياخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة

في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهام ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى

ان صار بمنزلة الفعل الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان لا يتضمنه يوهم

عكس المقصود فيكون ادخل في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام

والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان

الجذع قبل الثني والقارح قدمه وتناهيه فالمناسب وصف الراي والبصيرة بالقروح ووصف

الاقدام في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غرّ وراي مجرب فليس في هذا المعنى القلب اعتبار لطيف

بل فيه ايهام العكس للمقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب

لانه اقرب ومعناه لم اكن اصبت الشي الكذا وجدته اي لم الف جاهل الصفة بل وجدت محاربه

جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتجرد منه الدم و

فهو

وفهو كالدليل الدال على انه جرح ولم يمت علاوة ما بان الاقدام ليس بعلة للجرح وحينا على انه لفكر في العواقب

وفرط التحرز خوفا من المعاطب كذا في الايضاح فيه بحث لان قوله قد اصبت اي جرحت يصلح قرينة على انه لم اصب

بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا وبناء عليه مع ما فيه من تنافر النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح له كما

ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذه الحالة بل جرحت جذع الاقدام قارح

البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف فالسباق يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه لا يتناوله

للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت ومعنى

البصيرة عبارة عن انه قد طال ممارسته الحرب فعلل الاقدام قال المعنى ثم انصرفت وقد نلت ما اردت

من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا مني ولنا على بصيرة في الاول ولم يسل الي في الاقحام ولا غلب على اختيار النظر

والحراف بل قد صار ما قدامي في الحروب فارحا لطول ممارستي وتكرر ما دربي الباب الثالث احوال

المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه رعاية للطيفة

وهو ان المسند اليه اقوى ركن في الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر

لفظا فكانه اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج

~~تركه ولا يؤتى به لغرض اشارة الى ان المسند اليه هو العمدة في الكلام~~

~~انه حق الكلام ...~~ كقوله اي قول ضابي بن الحارث البرجمي ومن يك

بالمدينة امسى رحله فاني وقيار بها لغريب في الاساس الرحل مسكن الرجل وما واه وقيار اسم للفرس

لفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى لغريب وقيار ايضا

لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز

ان يكون غريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لان زيدا وعمرو منطلقان

ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون من عطف ...

ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا آخر والثاني ان يرتفع

بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا اشتراك ههنا في العامل

كانقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والشرط في تقديم قبل على ان خبر قصد به التوبيخ على التحسر

على الاغراب كانه اثر وعين والعقول ايض بيان ذلك انه لو قيل ان لعربي وقبل الجاز

ان يتوهم ان لمزية على قباد في التامن الغريبة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدم ركيتا

الاخبار عنها دفعا لحسبان الظن بينها على ان قبادا مع انه ليس في مساوي العقلاء في استحقاق

الاخبار عنه بالاغراب فضلا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع صاحب الكشاف في قوله

تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من امن بالله الآية

وقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الخ

ولا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون للتنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين

ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل صالحا فما ظنك بغيرهم

وههنا ابحاث لا يحتملها المقام وقول الاخر نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف هذا

صريح في ان المذكور خبر الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله

يا امر كنت منبرا والدي ٥ بريا ومن اجل الطوي رماني على ان بريا خبر لو الدي وخبر كنت

محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت وذلك

مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال المرزوقي في قوله فيا فرمن فكيف وا

دبت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر مرفوع بالابتداء على تقدير البنا

والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل

تمام المعطوف عليه لان هذا المبتداء في نية التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو

انهم قدروا المحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منبريا والدي ايضا بريا وكان البر

منه مترعا والبحر ايضا مترعا لكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن

بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي عمرو كذلك فحذف الخبر من الثاني للاحتراز عن العبث من غير

ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا

المفاجات تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر

ثم من ترك الفعل على نوع خصوصية يقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل

على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء فاذا قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها

اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات وقت وجود زيد

بالباب والعامل في اذا هو فاجات فيكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون فيها العامل هو الخبر المحذوف ولهذا

لا يكون مضافا الى الجملة وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر مبتداء اي فبالمكان زيد والتزم

تقديمه لمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد في مثل خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب

وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب

وصحب اي بعدا وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها الى الاخرة ارتحالا او ان لنا الرفاق وقد توغلوا في

المضي لا رجوع لهم على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار

والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان

زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه في كتابه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا قال عبد القاهر

لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام

اعني المحافظة على الشعر ولم يعد ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا كما قال وعليه

قوله ان محلا يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكرر ظرفا ولم يفصل انه بدون

الضيق فافهم وقوله نحو لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول

وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف

ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر

تفسير المقدر فلو اظهر لم يحتج اليه والشاهد فيه لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل

المحذوف لا مبتدأ ولا تاكيد ايضا على ان التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف

الجملة ولانه لا يبعد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد [illegible] صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب

فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح

المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدا والخبر يعني كان

قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتدا وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله

في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت يفيد الاختصاص مع جعله فعله

وانا ليس بمبتدا بل تاكيد متقدم وهذا الكلام صريح في منافضته فهو حجة عليه لا له وقوله

تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند او فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اي فامري

صبر جميل فهو لحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر

فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه

بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر

الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا

وحمله على حذف المبتدا موافق له دون حذف الخبر وبان قيام القرينة وتنبيه حالية على حذف

المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر

لان وجود القرينة شرط للحذف لا موجب للحذف ما لم يكن والقرينة هيهنا هي انه اذا اصابه

الانسان مكروه وكثيرا ما يقول الصبر جميل حتى صار المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة

ويرجح حذف المبتدا ايضا بقرائة من قرا فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان

الاصل في المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة

وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع

وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى لا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا لنا ثلثة او في الوجود الهة

ثلثة او ثلثة الهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المبتدا اي لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي مستوون

في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ودرجة فقيل هم ثلثة

فحذف المبتدا قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الكلام الى ما

كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع

وذلك لان ازيد عندك وهمزة جملتان مشتركتان في حد الجزئين اعني المسند اليه والمسند ونقد عل

انقطاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد قام ام عمرو عندك او عندك

عمرو فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال بكون ما

قبلها وما بعدها بتقدير كلام من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة

على المفرد احتراز عن نحو الفعليتين المشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل

لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام

ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات

والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء

يكون جوابا من سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل

ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع

بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عن فاعل الفعل ومصدره منه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها

يؤدي المعنى وكذا القرينة انما يدل على ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله

خلقها لظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتداء والخبر جملة فعلية ليطابق

السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسؤل عنه اهم والجواب ان حمل الكلام

على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله

ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر وعطف على محقق اي

كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه

قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان

الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهرا للاذلاء

والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي

زد ان ... ام عند كعمرو وام عمرو عنده ... الا ... اما عطف ... لانها تفيد ... اذا اختلفا يكون ما بعدها

... او في جملتين كاقام زيد ام قام عمرو ... بتقديم خبر احدى الاسميين ... كازيد عندك ام عمرو ام لا كقولك قائم زيد ام عمرو

... ام هناك منفصل ... الثاني فالظاهر كونها منقطعة لان الجملتين الواقعتين بعدها اذا كانتا فعليتين مشتركتين في الفعل كاقام زيد ام قام

عمرو او اسميتين مشتركتين في المسند اليه كازيد قائم ام هو قاعد او في المسند كازيد عندك ام عمرو عندك ... اختلف بين الاسميتين في تقديم خبر

واحد منهما دون الاخرى في هذين المثالين ... في هذه الصور الثلاث منقطعة ...

ام انتم ... منقطعة ...

يانيك المعروف من غير وسيلة ويطيح من الاطاحة وهو الاذهاب والاهلاك والطوايح جمع
مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقع طوحته الطوايح واطاحته الطوايح ولا يقال المطوحات
ولا المطيحات وفيما يتعلق بيختبط وما مصدرية اي يسأل من اجل اذهاب الوقايع مالزيد
المفقود اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد فيطيح على التقديرين بمعنى الماضي عدل اليه استحضارا للصورة
ذلك الامر الهائل وفضله اي فضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع
المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد
ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا
وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد علم ان هيهنا باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع
اي يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى ولان الاجمال
ثم التفصيل اوقع من النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد اجمالا في سؤال المقدر يعني من يبكيه
لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلث
مرات اثنين على واحد تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء مسند اليه بخلاف ما اذا نصبه
على المفعولية فانه فضلة وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره
اي في ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهو اكثر لذة بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه
مطمع في ذكر الفاعل والمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه
لسلامته عن الحذف والاضمار واشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من حيث ان نصب نحو يزيد
وجعله فضلة توهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام
به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اجاع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه
فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى
للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم

قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم وغير ذلك وان يتعين كونه
اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك
زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كما تقول في تعريف زيد ذلك وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان
القرينة انما تدل على نفس المسند واما التعجب المتكلم للسامع فبالذكر المستغنى عنه في اللفظ واما افراده اي جعل المسند
غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو
جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر وقوله
مع عدم افادة التقوي حكمه معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك ويفيد تقوي الحكم فيما
الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وليما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما تشعر به لفظ المفتاح
حيث قال واما الحالة التي تقتضي افراده ... التقوي فليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك وفي
جاءني فيما نا فكتب هذا فانه يفصد به التقوي لكنه يفيد بحسب ضرورة تكرر الاسناد نعم افادة التقوي
ثم يهدم قصد التقوي واجيب باحب المفتاح بان نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة فعلية
وانا تاكيد مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما في سمعت انا وقد عرفت ما فيه ووقع في قوله غير سببي موقع
الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه
او بالانتفاء عنه فوقع الحصر انه شمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه
او بانتفائه عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او نفيه عنه وللقائل ان يقول لا نسلم صدق
هذا التفسير على المسند السببي لانا متبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق هو منطلق ابوه هو
ويطلق بالمنسلق الى زيد لا الجملة التي وقعت خبرا للمبتدأ وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد لكن
هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد اسندت اليه ضرورة وقد صرح بالاسناد الخبري في كتابه بان
الحكم بمفهوم المفهوم واما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق
ابوه لزيد بمعنى انه يثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري

وزعم جمع ذلك خبط اما السؤال فلانه لم يقصد السكاكي تمثيل المسند المفرد واما الجواب فلان جعل الظرف في البيتين بتقدير اسم الفاعل وجعله في الدار خالد على راي الاخفش لعدم الاعتماد خبر مقدما بتقدير المسند فعلي سواء قدر اسم الفاعل او الفعل فان معنى التعليل بتقدير الفعل والفاعل ذكر له الجزاء فلا للابتداء ... الاعتماد فلا يجوز اعماله على المختار ... الفاضل في شرح المفتاح ... انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل لما كان المعتبر في المسند الفعلي هو الثبوت المقيد ... ما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قدره بما هو المختار عنده واعترض بانه لا نسلم كون ذلك غير ظاهر اذ تقدير متعلق ... لو كان المراد ما ذكر لم يكن لتخصيص التعليل لتقوية في الدار خالد جهة لجريانه في قوله الكريم البرجستين ...

فلو اراد هيهنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية فاذ كان المجموع مسندا فعليا فقد يجوز ان كون المسند فعليا مع فقد عدم التقوى يقتضي فراده وما ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح هيهنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهيهنا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكره ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولا يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد ابوه منطلق ليس بفعلي كما انه ليس بسببي ولو كان المناسب ان يورد في الفعلي مثاله من هذا القبيل لانه اخفى فاولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقبل نفي الجملة عبارة المص اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها الكرم في البرجستين ويهما وفي الدار خالد وقال اذا قدر استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة وتحصيل التقوى لان خالدا مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قدر المثال الاخير بقوله اذ تقدير استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد مرفوعا به يصح التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي ذكر امثلة المسند ... صالحا لتفسيره مفردا كان او جملة ولم يذكر افراد المسند هيهنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلته واغراضه فيكون التمثيل هيهنا ضايعا ولذا لم يذكره ايضا ويدل على ما ذكرناه انه بعد ما فرغ من هذه الامثلة قال وتفسير تقوى الحكم يذكر في تقديم المسند فلو كان قصده انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب تأخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع مسند في

وزعم جمع ان ضابط الاول المسند السببي اربعة اقسام جملة اسمية يكون الخبر منها فعلا كزيد ابوه انطلق او اسم الفاعل كزيد ابوه منطلق او اسما جامدا كزيد اخوه عمرو او جملة فعلية يكون الفاعل منها مظهرا كزيد انطلق ابوه والتعريف شامل للجميع اقول هو منقوض بتشكله لانه فرق بين ابوه منطلق وبين منطلق ابوه في ان الاول سببي دون الثاني مع ان ... مشكل

وضابطة الافراد ذكر الفعل وذكر التقوى فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيرهما لا يكون مناسبا و
هذا ظاهر للفطن العارف بصياغة التراكيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره المص لاشكاله وبعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدأ بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد المسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربته عمرو او غلامه ونحو ذلك مما يشرح فليس على من يدعو زيد ضربته وفيه قوله ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدأ اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعائد من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدأ وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او منفي عنه مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات لهالك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده للاثبات او بالنفي فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات ~~...~~ المسند اعني ابوه قد علق بزيد بلا اثبات له وزيد غير ما بني عليه منطلق لان معناه ما جعل مسندا واو قع منطلق مسندا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه وانطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس بمبني على شيء الملوحة من تفسيره ولتناوله نحو عمرو ضربته اخوه فان ضرب فعل مسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بلا اثبات لكون المرح متعلقا به ومضافا الى الضمير فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله ان يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اما كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اما ارادة تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو ولو كان المناسب ان يقول واما اذا كان المسند فعلا او لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ انما في موضع الالتباس مع رعايته في الاول الذي لا التباس فيه

قوله اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق
وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد
ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل الذي يفهم من كلامه
انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسنده ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر ان
المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى المبتدأ ويمكن ان يقال في قوله وان يكون مضافا
محذوف هو الزمان وضمير هو عائد الى المسند السببي او الى قوله اذا كان المسند سببيا يكون انا
كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا كونه كذا وح يكون المسند السببي هو الماخوذ من
مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرنا اولا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد للمسند باحد الازمنة
الثلثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمانك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد
هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد
يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة
واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس والآن او غدا فانه يحتاج الى قيام قرينة
واما الفعل فاصل لازم جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد لان من لوازم
الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل التجدد بالجزء وحدوثه فيستلزم تجدد الكل وحدوثه وطالان الزمان
غير القار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم او كلما وردت عكاظ
هو متسوق العرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة بعثوا الي
عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتأملها
ويحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر عنه النظر لحظة فلحظة يعني انه على كل قبيلة جناية
فكلما وردوا عكاظ طلبني الكافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدمهما اي عدم تقييد المذكور
وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم
وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرتنا وهو ما

يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دائما من غير اعتبار حدوث
او تجدد قال عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم
وان كان ~~الاثبات في صفة من حدوث الخبر فينبغي ان يكون بالفعل~~ الغرض لا يتم الا باشعار
بان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء
للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات
الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث في
معنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا زيد يغور اي
بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا انتهى كلامه
واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه
او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد
التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب زيادة البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في
المسند اليه ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس
لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون الخبر ليكون الخبر لتربيتها اشار الى انه مستثنى من
هذا الحكم فقال فالمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند
حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك
زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته
على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة بمعنى
ذلك الفعل فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود
في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف ~~بالخروج~~ بمعنى اي الحصول بعد ان لم يكن
في الماضي وهذا معنى قولهم لانها لاعطاء الخبر حكم معناها لان للغنى في هذا المثال حكم الانتقال
لانه الحال التي انتقل زيد اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال

وأما تركه أي ترك التقييد فلمانع منها أي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات وعدم الاحتياج إليها أو خوف انقضاء الفرصة أو عدم إرادة أن يطلع السامع أو الحاضرين على زمان الفعل ومكانه أو غير ذلك لأغراض تتعلق به أو خوف أن يتصور المخاطب أن المتكلم مكثار أو قادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما أشبه ذلك وأما تقييده أي الفعل بالشرط نحو أكرمك إن تكرمني وإن تكرمني أكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا يعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته أي حروف الشرط وأسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع إليه وفي هذا الكلام تنبيه على أن الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فإن قولك إن تكرمني أكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت إكرامك إياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية فالجزاء إن كان خبرا فالجملة خبرية نحو إن جئتني أكرمك بمعنى أكرمك وقت مجيئك وإن كان إنشاء فالجملة إنشائية نحو إن جاءك زيد فأكرمه أي أكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح إن الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على أنه في بحث تقييد المسند الخبري لا الإنشائي وأما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لأن الحروف قد أخرجته إلى الإنشاء كالاستفهام ولهذا لا يتقدم عليه ما في حيزه فلا يصح عمرا إن تضرب أضرب وأما ما ذكره الشارح العلامة من أن مراده أن الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها أي نظرا إلى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد على ما ظن لأن التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذه الدقيقة قيده بقوله في نفسها فتعسف منه وتخليط لكلام أهل العربية بما ذهب إليه المنطقيون من أن القضية إذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما أو تاليا ارتفع عنها اسم القضية وما ثبت لها من احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا إن كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا يحتمل الصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو أنا لا نسلم ذلك في الجزاء لأن قولنا أكرمك حينئذ بمنزلة قولك أكرمك على تقدير مجيئك ووقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام أن مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار

أهل العربية

لأنا إذا قلنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند أهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية أن الوجود ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس فظاهر أن الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار وكذبها بعدمها وأما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا إنها تشارك الحملية في أنها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بأن طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا ولكن لم يكونا خبرين وبأن الحكم فيها ليس بأن أحد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية ألا ترى أن قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم أن وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة أن النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس فظاهر أنه جملة خبرية قيد مسندها بمفعول فيه فكم فرق بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث لكن لا بد من النظر ههنا في إن وإذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فإن وإذا للشرط في الاستقبال لكن أصل إن عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى إلا على طريق الحكاية أو على ضرب من التأويل وأصل إذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فإن قلت كما أنه يشترط في إن عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط أيضا عدم الجزم بلا وقوعه على ما ذكره جميع النحاة وصرحوا بأنه إنما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له قلت لأن الغرض بيان وجه الافتراق بين إذا وإن بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتأمل ولذلك ذكر في المفتاح أن الأصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو إن تكرمني أكرمك حين لا تعلم أنك تكرمه أم لا فنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع وكذا قال إنها في نحو إن لم أكن لك أبا كيف تراعي حقي مستعملة في مقام الجزم لنكتة فظاهر أن الجزم ههنا إنما هو بلا وقوع الشرط لأن الشرط إنما هو انتفاء كونه أبا له فلو لم يشترط الخلو عنه أيضا لما احتاج هذا المثال إلى التأويل وقد سمى

الفاضل الشارح هٰهنا فزعم ان الجزم انما هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم به ولذلك اى ولان

الاصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان لان النادر

غير مقطوع به فى الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضى على المضارع فى الاستعمال مع اذا لانه

اقرب الى الجزم بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على

لان اذا الشرطية تقلب الماضى الى المعنى المستقبل مثل ان يعرف فاذا جاءتهم اى قوم موسى الحسنة

كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اى هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة كالجدب والقحط

يطيروا بموسى اى يتشأموا به ويقولوا هذه بشؤمهم ومن معه من المؤمنين جيئ

فى جانب الحسنة بلفظ الماضى مع اذا لان المراد بالحسنة المطلقة التى حصولها مقطوع به ولهذا عرفت

الحسنة تعريف الجنس اى الحقيقة [illegible] وان كان تعريف الجنس يطلق عليها وجنس الحسنة وقوعه

كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه فى كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا تكثر كثرة جنسها

ولهذا جيئ بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل

من الله وهٰهنا بحث وهو ان عدم الكثرة وعدم القطع بالحصول انما هو فى نوع معين

او فرد معين واما نوع من الانواع او فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع

الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا فى ضمنه فالفرق بين

جاءتهم الحسنة ونحو وان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص وللمعترض

يكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف العهد

انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر

لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حصة

معينة من الجنس والمقرر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها واتساعها وبهذا صح

ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التى

حقها ان تنال فى نحوها كثيرة الوقوع فقطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول

ولان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر فى الذهن حتى كانها نصب

اعينهم لفرط الاهتمام واحتياجهم اليها وكثرة دورها فيما بينهم فيكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى

فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى

لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهى الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها

فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففى تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص

هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها انهم اقبح الناس اعتقادا واسوءهم معاملة ولا يلزم

ذلك فى تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون

الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر فى الاولى دون الثانية واما لفظا فلانه اذا

قصد بها العهد فيكون واقعة موجودة فتوافق لفظ اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها

من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود

دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع جنس الحسنة

ليس الا باعتبار وقوع افرادها واما من حيث هى فممتنع فدخول اذا عليها يكون متناولا لا موجها واذا

جعلت الحسنة هى الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقرر ومع ظهور فساد ما قيل انه

اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار والمداخل فى الالزام لكونها اشارة حاضرة الى المعهود فلا يمكنهم انكاره

والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المطلقة المعهودة ينافى القول بكون المراد بالحسنة

المطلقة ويمكن ان يجاب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الجنس وهى الخصب

والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة

ما ذكر فى كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها ولهذا جيئ فى جانب السيئة بلفظ ان

مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها

على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضى والسيئة منكرا فى قوله تعالى فاذا مس الناس ضر دعانا

معرفا فى قوله تعالى واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فالنظر الى لفظ

المتن المنبئ عن معنى القلة والى تنكيره المفيد للتقليل والى ان الانسان المخوان بالجملة كل من لبعده من
الحق وادباره عن الصلاة لات فنبه بلفظ اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر ... جعله
ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول
عليه بقوله واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا ... على ان مثل ابتلائه بالضر
بالترجيب يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا او لا لاقتضاء المقام
التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها
اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان طلع الصبح وينقضي الليل
افعل كذا فتجاهل تولها وتحيرا او قس على هذا او لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط كقولك
لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل او تنزيله اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل
لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى
العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ او التعيير اي تعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع
الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض فيتعلق بغرض
كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر اي افنهملكم فنضرب عنكم القرآن
وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما
مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن جيء بلفظ ان
لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد
الفرض والتقدير كالمفروض المحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي
ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال الذي ... بحسب مقتضى المقام لا يقال المستعمل في فرض
المحالات فينبغي ان يكون كلمة لو في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان
لما مر من انه شرط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال
ان طار الانسان فكان كذا بل يقال لو طار الانسان لانا نقول ان المحال في هذا المقام تنزل

منزلة

منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هذه الجهة استعمل ان فيه
كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين
الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير اي ان حصلوا دينا آخر مساويا
لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة
من السماء اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد
انه باطل تعليق بالمحال وفي قوله قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او لتغليب غير المتصف به اي
بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى بعض دون بعض فتقول للجميع ان قمتم كان
كذا تعليقا لمن لا يقطع بانهم يقومون او لا على من حصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا
على عبدنا فاتوا بسورة من مثله يحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما
لا ينبغي ان يثبت لهم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة
على انه منزل من عند الله او يكون لتغليب غير المرتابين منهم على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف
الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم وههنا بحث وهو ان الاشكال المذكور وارد ههنا لان عدم الشرط
يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان فيه لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل
الوجود والعدم لانا نقول ظاهر انه ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ...
... ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب
كان الى معنى المستقبل وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى المضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله
ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضي فلا تقلبه ان لان الحدث
المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر وانما يستفاد منه الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله
تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك قبل النهي قبح
مجالسة المستهزئين لانها مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان
وجعل ينسينك خبرا له ليستقيم المعنى فقيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا

كالنور [...] لا سيما ادرنا بهم فلما هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب

في نحو ولا يخص من هذه الاشكال كما ان يقع غلب على الابوين قصعا عن الابوين قصعا اعني الذين لا قطع

بادنيا بهم من غير ومنهم الا ابناء وعدهم ويكون معنى احلاه او للتغليب غير المقطوع باضافته

بالشرع على المقطوع به كما اشرنا اليه في امثاله مذكور ونمر وللتغليب باب واسع يجري في فنون

كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم

على طريقة اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور

القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات

ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها

من اعقاب هرون اخي موسى صه وقيل هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرايع ربها

وبكتبه وكانت من المصدقين له ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كقوله بل انتم قوم

تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكنه

لما كان في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوين

كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين وما اشبه ذلك مما غلب

احد المتصاحبين والمتشابهين على الاخر بان جعل الاخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد بها

جميعا وينبغي ان يغلب الاخف لان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين وله

تخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس تغليب

احدهما على الاخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة جريانه على الذكور خاصة بل بان جعل

احدهما متفقا للاخر في الاسم ثم يثني ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في التثنية الاتفاق في اللفظ بل لا بد

من الاتفاق في المعنى ولذا تأولوا نحو الزيدين بالمسمى بزيد فلا يطلق قرآن الا على الطهرين او

لا على طهر وحيض قلت هو مخالف لما قال الاندلسي في العينان في عين الشمس وعين الميزان

فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجيء باب التغليب

من المجاز

من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا يرى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف

فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السالفة وطايبه ومنه

تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله

تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس عدّ ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا مغمورا

فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية

يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى

ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من امن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب

او الغائب نحو انت وانا فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما

وانتم والقوم معا فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب والمعنى تعمل

يا محمد انت وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يخاطب غيرهم من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب

في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فافهم فقال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم

اي جزاؤهم وجزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان

الخطاب في لعلكم شامل للناس الذين توجه اليهم الخطاب اولا والذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان

لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه

تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام

ورزقهم الله فان لفظهم مختص بالعقلاء وقد يجمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم

كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم

اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا ويثبتكم ويكثركم ايها الناس والانعام

في هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكين للتوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله

يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب

وقد صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم

ولا لما فيه خطاب الجميع بلفظ الجمع كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقول
يذرؤكم وإياها كذا ذكر في الكشاف والمفتاح وغيرهم ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام
تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس والخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم
ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في
المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع للناس ومنها تأكلون وجعلها ازواجا
وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه وهو جعل الانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم
يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كأنه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك
والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه
كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع
بالايدي تغليبا ولكونهما تعليل لقوله كان كل قدم يثبت الحكم من اول امره معللا ويكون له في النفس
استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا لتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره
يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط
في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو امر في زمان التكلم لا في الاستقبال
الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار
في زمان المستقبل كان كل جملة من جملتي كل من ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر
لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول
الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان
الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبال لدلالته على الحدوث
في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون
طلبيا فانهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر
اي يقتضيها نحو وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين ان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضية

فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك
اياي الان فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه ولا تحزن
واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من
قبل ذلك وقس على هذا ما يناسب المقام وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض
الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا مطردا اذا كان الشرط
لفظ كان نحو وان كنتم في ريب كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط
ولا يذكر له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قوله
فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله ايضا وان نهلت
فقد البهت لظهور ان المعنى على الماضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي
حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين
امنوا او لابراز غير الحاصل منزلة الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد
اسباب الشراء او كون عطف على قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي لكون حاصلا هو
متوقع كقولك وكذا جميع ما عطف بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي لكون ما هو
للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل
او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المراد كهذا يصلح مثالا للتفاؤل
واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت
رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل اليه ذلك الامر
الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا
فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث عبر بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل
تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول انه ان التعليق
بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه ولا نسلم ذلك بان انتفاء الشرط يوجب عند انتفاء المشروط

لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء وغاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم
ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا عليه حصول
جملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناه اللغوي يقع
شرط عليه كذا اذا جعله علامة ومنه الاشراط فقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع
ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في
الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم
انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه
يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها وايضا الاية نزلت فيما يردن التحصن ويكرههن
المولى على الزنا الثالث انا لا نتكر هو امعناه يحرم الاكراه او اطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم
ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل
فعند عدم ارادة التحصن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه والرابع انا سلمنا ان الاية تدل على
حرمة الاكراه بحسب النظر الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع
قال السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب
الفعل الى واحد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك
فالخطاب لمحمد صلى الله عليه وآله وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك الغير الحاصل في
معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم كما
تقول والله ان شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك
وان ذكر المضارع لا يعين التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكي
والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع حيث
في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي ما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه
ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب لسياق الاية واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا

التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه
ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي على وجه يعين على قبوله
اي قبول الحق لكونه اي ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى
هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه من المخاطب قال انصفك المتكلم او لان المتكلم قد انصف
من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم
وهو من لطائف [illegible] وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فمن قبل في قوله تعالى ان يثقفوكم
اي ان يجدوكم مشركو مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالص العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء
اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم [illegible]
للقتال قد ذكر في موضع الجزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالث الى لفظ الماضي فاقتضى
نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا
قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم
الدين ولما المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه
ثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان ودادتهم ان يرتدوا كفارا لصادفهم وظفرهم بهم محتمل من
ما يحتمل لوقوع الاولين لهما اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانهم لو انجز اللزوم بالنسبة
اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا ما ستهم من كفرهم لكونه امر الاشياء بالمؤمنين وانفعهما
للمشركين لانحسام مادة المخاصمة وانقطاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي
والالسن فانه يجوز انتفاؤها لدى المصادفة لما بينهم من القرابة والمصاهرة وبما نشأوا عليه من قولهم
انا ملكت فاسجح واما انتفاء ودادة كفرهم بان يظهر المشركين ايمانه فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا
انه ابعد واخفى فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتوقف وجود
كل من المذكورين بنفسه لاخر وهو جزاء نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني المعطوف على
المعطوف عليه كان يجيء الامر استاذنت وخرجت وهو اي المعنى على كلا مبني اذا رجع استاذنته

استادها صح حسبت كذا فيه لابل الاعجاز فما في الايران كان من الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل الثلاث لازما

واما لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول فليكن في التعقيد وودادة الكفر بالشرط العاشر

لانها حاصلة ظفروا بهم اولم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على

الجزاء فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون

عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي

عطف الشرطية على قالوا امثلة الثانية من الضرب الاول والمراد اضمار وودادة الكفر وسيفا مقتفيا

بها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء وكذا العداوة حاصلة ظفروا

ام لم يظفروا الا ان يقال ان الاية نزلت في حاطب ابن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى اهل مكة ولعله

ما يستعد النبي صلى الله عليه وسلم لقتالهم فقيل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا امثالهم فلا عداوة ولا ميل ود الى

الكفر واما اذا ظفروا بهم وجدوهم مؤمنين فيتحقق العداوة فيبسط الايدي والالسن ووداد الرد

الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق

والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذ اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الطريق فمعنى الشرط اي

حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء

كما تقول لو جئتني اكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة

فهي لا امتناع اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط

المفتاح وهي انها للتعليق في الماضي امتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا

لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق

عليه امتناع نفس الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل

منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اي انها لتعليق امتناع ما امتنع

لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من مجيء وفيه انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية

فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله لما

امتنع وهذا معنى لطيف يندفع الاشكال على هذه العبارة وغفل عنه المهرة من الناقلين كتابه

فعلم

فعلم هي لتعلق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا التعليق الثبوت بالثبوت مع القطع با

لانتفاء الثابت ومآل ولعل نفي الجلد هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء

كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والاخر منفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس

فنحو لو لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت

الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني

المسبب فربما يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق وانتفاء

السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف المسبب فانه موجب لانتفاء السبب اي سبب كان فوجب ان

فيهما الهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على تعددها امتناع الالهة دون العكس اذ لا

من انتفاء تعدد الالهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله سبحانه فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني

وقال بعض المحققين ان هذا ليس بباطل ودعواه خروج ما اتى اولا فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا

لو كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت وغيرهما نحو لو كان النهار موجودا

الشمس طالعة واما ثانيا فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم موجب لانتفاء الملزوم من

غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل انتفاء

اللازم وهو الجزاء فهو لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ليدل على انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا

قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولو

لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس

بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني

لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل

على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول

فمعنى لو شاء لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة يعني عندهم انها تستعمل للدلالة على ان علة

انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما

نفي هذه الامثلة اذا ادعى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه لوجوده عند عدم هذا الشرط
بالطريق الاولى ويستعمل بهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت يعني اثناء عليك على تقدير
عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين قولنا لولا ولو ما الداخلة على النفي من قبيل
هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان
المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منتفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا يقدر
انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد
ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء ولعنا يجيء ذلك من ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط
تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اي اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني
لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كل ما يدخل في لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب
ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وغير الدال على الشيء وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ
المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر الثناء المنفي غير المثبت
بخلاف المنفي فانه يفيد للعموم فيلزم في لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي
المنفي لزم الاثبات وتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء في المثبت
حتى يكون المعنى في لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا بالاهانة
يعصيه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان
غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر ذلك بل اعتبر الاطلاق فيلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما
قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة القياس الاقتراني
الانتاج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل
الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتجان
لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير
فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان كلمة لو تستعمل في فصيح الكلام في القياس الا

الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب
لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري
ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج
شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر
اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها واما ارباب المعقول فقد
جعلوا ان ونحوها اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا
صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها
انها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء
اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات
لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء اللازم لا يوجب العلم بانتفاء الملزوم
بل الامر بالعكس وانا تتبعنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم
كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة
لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم
وغفلوا عما ... وكم من عائب قولا صحيحا فان قيل ما ذكره من لزوم انتفاء الجزاء
لانتفاء الشرط في قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه واضح يلزم ثبوت عصيانه لان النفي
النفي اثبات وهذا فاسد لانا نقول منشأ مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة
على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه
لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود
الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني
لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك

وقد لقصد استمرار الفعل اشارة الى ان الاستمرار للفعل لا للشرط اللفظي فيما مضى اذا لم يكن فمن ذلك ان الفعل المضارع في حركة وقتا فوقتا لان المضارع يدل على الاستمرار التجددي لتجدد زمانه لا تنهار فذبيهم لانه كان يخ وذنبه تعكيس امر الرسالة تقصد ان ترى ما اراد وانو بجماعه عليهم ويجنى ما لو لم يهد من عن الموافقة الاطاعة وانا قلنا ان اللفظ ليس مستعمله فيه بل من مستنبعات التركيب يراد صيغة المستقبل كالتعليق في قوله ولكن التركيب يبطل عمله بما يراد صيغة الماضي لذلك المقصود من الاية نفي الاطاعة في الكثير للمخبر له عن استمرار الاطاعة في الكثير حكمه

وانما استعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانتفاء الامتناع التي لامتناع غيره شرط التالي

لهذا لا يصح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الله تعالى وتقدس انه اهمل خير

شرط الانتاج فاي فائدة تكون في ذلك وهل تكب العباس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله

لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ

قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير

فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا واقول يجوز ان يكون التولي منفيا بسبب انتفاء

الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فان قيل انتفاء التولي

خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نم انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهل الخير

بان سمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يرضوا وهذا كما تقول لا خير في فلان لو كان له قوة لقتل المسلمين فان عدم

قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيهم ولما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا

فيحتمل ان يكون ~~[illegible]~~ قيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا

الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء

اي لو جعلناه الرسول للرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم

عدم الثبوت والمضي في جملتيها ليوافق الغرض اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي والاستقبال ينافي

المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال

ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وانى اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط السقط

وقال ابو العلاء ولو وضعت في بطن دجلة نعلها لم تنق من الجرع الهوى والقلوب ظل يصف نافة

على معاد قد ابعدت عن بغداد وشوق بكائه الى ماء دجلة والمعنى ان وضعت لكنها ما بلغت لدنا

وكانه الهام في ماء دجلة كانه امر قد حصل منه الياس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء

فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار

الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لان ترك فائدتهم استمرار على النبي على ما تستصوبون ولكنه كلما

داى فيما مر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله

انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده

وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف والمراد به انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا

كانت نكايات الله في المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا ويحدث حالا فحالا فان قيل

ان اراد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة منكم ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمرار

على طاعتكم فهذا يخالف لما ذكر في شرح المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم وان

اراد به امتناع الاطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الاطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان

المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول

والثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي

ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام و

التاكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي يكون لتاكيد النفي ودوامه لا لنفي التاكيد والثبوت ولهذا قالوا

في قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا امنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيد ضربت ولا يد

مرورت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع انه بدون الحرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم

وفي دخول لو على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم او لكل من يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار

اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك

وقفت على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا وكذا في قوله ولو ترى

اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم لتنزيله اي المضارع منزلة

الماضي والكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض والمستقبل الذي

اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المحقق فيستعمل فيه لو واذ الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل الا انها

انما يكون في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المحقق فاستعمل فيه لو واذ وهما مختصان بالماضي وكان

كان المناسب ان يقال ولو رايت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام ممن لا خلاف في اخباره فا

قوله فانت لو رأيتهم لرأيت العجب فاندفع ما يقال ان فرض الصدق يدل على وقوعه ففرض الصادق فلا يدل المقدر على الطلب وانما اصل الرؤية فتذكر الدفع وجه الوقوع

فتدخل لو لجعل اصل الرؤية المستقبلة منزلة الماضي وكذا الدفع بما يقال ان تنزيل المضارع منزلة الماضي في التحقيق يأبى دخول لو الدالة على الامتناع لدى الامتناع

باعتبار الانتفاء والتمني لكنه في التحقيق لدلالة الفعل فتذكر لو يدل على الرؤية بمنزلة الحقيقة يمتنع معها رؤية المطلب فكلم

في الجمع

ورب للتقليل وجواب على وجهين احدهما انه ابلغ في التهديد

كما تقول ربما ندمت على هذا وانت تعلم انه يندم ندما طويلا

اي يكفيك قليل فكيف كثيره

والثاني انه يشغلهم العذاب

عنده بمنزلة الماضي بهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك

ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي

ولو للتمني فلا استشهاد لان التمني يدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا فانه من هذا الوجه ابن الحاجب

وابو علي في الايضاح ان الفعل الحقيقي الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل

في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح وقوع الحال والاستقبال بعدها فقدر بما يود من تنزيل المضارع

منزلة الماضي فاحد قولي البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة

استعمال كان بعد ربما واما جعل ما نكرة تامة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوف اي رب

شيء يوده الذين كفروا تحققوا وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف وتبتر النظم ورب ههنا للتقليل

مبني انه تدهشهم احوال القيامة فيبهتون فان وجدوا افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارة

للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلت قد اذا دخلت على المضارع من التقليل

الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية لودادتهم ومجيء

مجرى لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا

حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية ومفعول يود

عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني صورة وقوف

الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب وكذا صورة رؤية الظالمين

موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسوا رؤسهم متقاولين بتلك المقالات كما قال الله تعالى فتثير

سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح استحضار التلك الصورة البديعة

الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة

والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه ان يشاهد

وكانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة يشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم

بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير فقد يكون دخولها على المضارع للدلالة

ام

قوله قد يلقى للمتقين ان قصد انه يلقى في الهداية ارتبة الكمال بحيث لا يدرك كنهها ... المراد بالهداية الدلالة

الموصلة الى ... الدلالة على ما يوصل الى المطلوب ... المتقين ... الاكثر ... بالمتقين

على الفائدة ... المراد زيادة الهداية التثبت ... المراد بالمتقين ... زيادة

... حقيقة الهداية الزايدة هداية ...

... الهداية ... المطلب ...

على ان الفعل لما لم يلفظ به بحيث يجري ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما في قوله

لقد اصابني حوادث لو يبقى الى الان لما بقي عني اثر ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى الجملة

الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبات المثوبة

واستقرارها لا انه واما الجملة الاولى فلان نفع الا فعلية البتة واما تنكيره اي المسند فلارادة

عدم الحصر والعهد الدالين على تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية

كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول تصديقا له الذي عندك رجل وان رأيت تعلم انه زيد وللتفخيم

نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح

او لكون المسند اليه نكرة هو جاء من قبيلة كذا لحاء فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند

معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا ولا يمتنع ليس في كلام العرب فحفظ قوله ولا يك موقف منك الوداعا

وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون

كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا ايما صنعت على ان

يكون المعنى اي شيء صنعته ومقدرا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرف بعده خبره

واستدل بعضهم على ان كون المسند اليه نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه

يكون معلوما الاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة

ولما كان مخالفة اصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام الشيء يستلزم جواز حكم

على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم

بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما

معرفا ~~الجنسية بل النكرة المخصصة معلومة بوجه ما~~ والحكم على الشيء انما يستدعي العلم بوجه ما ولان ما لا

فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما سبق في تعريف المسند ولان ما على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد

كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما

وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما

سيلوم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معرفة معلوما او واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد
غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب زيادة
الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد
اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد
المفهوم والحال تقيده والوصف في الاسم الذي فيه الشيوع مخصصه وهذا وهم لانه ان اراد
الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون
الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير
على التعيين ففي الفعل شيوع ايضا لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد
يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص لا تؤدي الى حصر قولنا
ضربت ضربا شديدا ما الوصف واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك
تقييد لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع باحد طرق
التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب ان يكون
المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية بامر مثله اي حكما على امر معلوم بامر مثل ذلك الامر المحكوم عليه
معلوما للسامع باحد طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو زيد هو المنطلق
فقوله بامر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فنحو انا
ابو النجم وشعري شعري متاول بحذف المضاف باعتبار حالين اي شعري الان مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور
بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كل ما اخبر فيه بلفظ المبتدأ والخبر على ما توهم
بعضهم اذ لا حاجة الهم اليه في قولنا زيد شجاع فمن سمعه يقاوم الاسد فهو هو فاما الضمير لمن
سمعه والاحتراز به هذا مفيد من غير تاويل اولا ثم حكم كلك عطف على حكما اي ولافادة السامع لازم
حكم على امر معلوم باحد طرق التعريف بامر مثله وفي هذا اشارة الى كون المبتدأ والخبر
معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب

الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الاخر
والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود
الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس
وهذا تمهيد لما سيجيء من بحث القصر ومما يتفرع على تعريف العهد قوله به فان تكونوا
من جناية فان من قصر الجاني هو الجاني هو هو يعني ان الناصر الجاني والجاني سيان على معنى هذا ان ذلك
وذاك سواء لا فرق بينهما في جواز مناظرة الجناية لكل منهما بحسب اضافتها الى الاخر ويجوز ان يكون المعنى
فهو الكامل في الجناية المربي على كل جان علم يريد ان من قصر الجاني فقد جنى جناية حتى يصلح الشكر والمذكور
في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة
لا يجب الا معلومية المسند اليه وبهذا اشير في لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على الحضر مثله يدل
على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكر النحاة من ان تعريف
الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك
النسبة لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا
اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف
وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال
لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما لك لا تقول اخوك زيد لمن
ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك
زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع
اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان
بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخر يجب ان تقدم
اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ آخر فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه
اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف ان له اخا ولا يعرفه على التعيين واردت

عنه قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك هذا يتضح في قولنا رايت اسودا غابها الوضاح ولا يصح وصاحبها
الغاب وكهذا قال في بيت السقط [illegible] انقعه ماوه ان الصواب نقعه لان السامع يعرف له
ماء انما يطلب نقعه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان انسانا اطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه
المطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المطلق وان اردت ان تعرفه ذلك المطلق زيدا
على انه يطلبه على التعيين ويقول من هو موصوف المطلق قلت المطلق ولا يصح زيد المطلق ويتصل بهذا
ماذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب
ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب [illegible] على ماذكرنا سابقا طرق التعريف والثاني اي لتعريف
تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا محققا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه
او مبالغة او قصرا غير محقق بل مبالغة لكمال [illegible] ذلك الجنس [illegible] او بالعكس نحو عمرو الشجاع
اي الكامل في الشجاعة فيخرج الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا يتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة
غيره لقصورها عن مرتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا
[illegible] بينهما فيما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام [illegible] المقام
على الاستغراق وكثيرا ما يحمله لام الجنس [illegible] بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو [illegible]
كل الحمل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا [illegible] امير وعمرو [illegible] الشجاع [illegible] الخارج [illegible]
المحمول [illegible] الموضوع في الوجود [illegible] في الوجود الخارجي [illegible]
والشجاع لا يصدق [illegible] وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان [illegible]
فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان او القائم على غير زيد [illegible] قلت المحمول هنا
مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد [illegible] اتحاد جميع الافراد [illegible] بخلاف
المعرف فان المقصود هو الجنس نفسه فلا يصدق [illegible]
ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره [illegible] الكلام التوي اي
لا يعدوها والامير الشجاع اي لا الجبان [illegible] الامير هذا او زيد وغلام زيد [illegible] وكان عمرو [illegible] التوكل على الله

و التفويض الى الله والكرم في العرب والامام من قريش لان الجنس [illegible] بحيث يعرف عليه [illegible] ذلك
الواحد لكن يمكن تحقق [illegible] في الجملة بدون الجنس [illegible] ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا
ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتامل فانه [illegible] بهذا ان
الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على اتصافه بكونه لله على ما مر ولو جعل [illegible] مقصور على المبتدأ نحو زيد
عمرو الشجاع والموصول الذي يقصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس [illegible] الجنس المقصور [illegible]
مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول
كقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة هو الجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد وهو الذي
[illegible] فانه الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا [illegible] الهجان المائة من الابل
حال كونها مخاضا او عشارا [illegible] مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل او غيرها
وليس هذا مثل قولنا زيد المطلق باعتبار العهد لان القصر هنا الجنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا
الى هبة مخصوصة بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك
الكامل في المحبة حتى انه لا محبة في الدنيا الا ما انت به حبيب كما في انت الشجاع [illegible]
حتى انه [illegible] كما في قولنا انت المظلوم [illegible] [illegible] الظلم مثل الظلم الذي اصابك
كان كل ظلم وجبر عدل بل معناه ان المحبة منى جعلتها مقصورة عليك فليس لغيرك حظ في محبة منى نهو مثل
زيد المطلق اي الذي كان منه الاطلاق المعهود لان ههنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة منى جعلتها مقصورة
عليك علم تعلم لمحبة واحدة من محبات ولا يتصور هذا في زيد المطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد المطلق
و [illegible] اي الذي من شانه ان يسمى [illegible] مثل فانت الحبيب [illegible]
انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء [illegible] اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميل فانها لم ترد
قصر الحسن على بكائه [illegible] الحسن [illegible] اذا قبح البكاء على قتيل او لا معنى للقصر في
قولها اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكائك على ما لا يخفى على [illegible] باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان
لبكائه الحسن [illegible] من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عليك والجزع مذموم الا عليك [illegible]
انه يجوز ان يكون القصر مبالغة [illegible] القصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى البكاء [illegible]
الظاهر [illegible] الحمل [illegible] [illegible]

الى شيء اخر ومعنى التعريف كما بينا ان اتصاف المبتداء بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان وان

سنام المجد من ال هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اوان يثبت لبر العبود ثم يجعله ظاهرا الامر فيه لسهو

ميلها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام لا يكون للجنس فلا ينافي القول بكون اعتبار التعريف الجنس مفيد للقصر

دائما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي

اشرنا اليه وبحث ضمير الفصل واعلم ان حكم القصر بالشان اعنى تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما

يحتمل فيه العموم والشمول في الجملة والمحمود مع نحو زيد المنطلق يفيد تساوي المبتدأ والخبر فلا يصدق

بدون الاخر وكذا قولنا انت زيد وهو عمرو وما اشبه ذلك وكذا عمرو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو

اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته

على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لان المبتداء مسند اليه لكونه منطوقا

او لا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى والذات هي المنسوب اليه والصفة هي المنسوب تسواء قلنا زيد المنطلق

او المنطلق زيد يكون زيد مبتداء والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب

هذا الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم قد جعلت دالا على امر نسبي ومسندا

الوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر مشتقا وهو الصحيح من مذهب

البصريين وجوابه ان لا احتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد يعرف ذلك الشخص بعينه واما المجهول عنده هو

اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل

واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في

واما كونه اي كون المسند جملة وقد توهم كثير من النحاة ان الواقعة خبر مبتداء لا يصح ان يكون انشائية لان

الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب وكانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدا والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون

ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتداء هو الذي اسند الى المبتداء لا ما يحتمل الصدق والكذب فالغلط من اشتراك

اللفظ وجوب ثبوت الخبر للمبتداء انما هو في الخبر المقابل للانشاء لا في خبر المبتداء لان الاسناد عندهم اعم من ان

لا انشاء لا يعارض الظرف في نحو ازيد عندك وهل زيد عندك وليت زيدا عندك خبر مع انه لا يحتمل الصدق

والكذب وليس بثابت للمبتداء وكذا قوله بل انتم لا مرحبا بكم وقوله اما زيد فاضربه وقيل كانه الاسناد

ثم التوصل به على احد القولين ولا يخفى ان تقرير القول في جميع ذلك يتصف بالتقوى ولكونه سببيا

كما هو من اراده ما الكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو

هو سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا مسبب من ذلك اي متعلق مرتبط لان المسبب

في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مسندا

المسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتداء صرفه المبتداء الى نفسه سواء كان خاليا

عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا الضمير المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه

ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتداء ويخرج منه نحو

مرتبة وينبغي ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى

به عرى عن العوامل اللفظية الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك

تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت

وامنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه والتقدمة فان ذلك يجري

مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت

هب انه لم يشترط في الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان الشهرة امر وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لها كالصور

التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك وبعل جاءني وما اشبه ذلك مما يقصد به التخصيص فان المسند فيها جملة قطعا

قلت هو واضح ليس التقوي مرفوعة نكرة لاسناد فكانه قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص ولا ملفظ التقوي

التخصيص من حيث انه تقوي وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث قال ذلك في نحو عرفت ان عدم اعتبار التقديم

والتاخير لا يفيد الا التقوي واعتبارها يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر وعرفت انما

ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط

فقط دون التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرف لا حاجة الى التاكيد

ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون الا جملة اما للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان كسلك نحو انا سعيت في حاجتك

عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية

ترديد جواب بان عدم القول مقصور على الاتصاف ... تقرير بين ... اما قلت هذا دون انا ... قلت هذا فتأمل فيه ذلك الفرق بين ... تقديم الظرف والابد

وفيه نفي ... التزاع في قول ... خطاء او لا ... الى كلمة خمر الآخرة ... بالقاء بما اعني خمور الدنيا ويدل على ذلك عبارة الكشف

حيث ... يقصد سعد ... المراد ... الفرق ... المتقدم مع المسند ... من المسند اليه

الثنا ... هذا ... الظاهر الفرق ... اذكره ... ذكره من الله ... المسند اليه او المسند

قصد الله ... التخصيص ... ولا حاجة ... بهذا وقدر تحقيق ... كرد

او لا بد من بيان المصادر ليجيء الجملة الظرفية فعلا
... على ظاهرها ... المصير من الجملة
الظرفية ... المسند ... فانه يدفع
هذا الفساد ... فيه

مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل بمشابهته فالاولى عند
الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك والذي جاء في
الغرفة
فلد دهم فيتعين تقدير الفعل عليه اي فيما قبل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الجران يكون مفردا الا ما له الموقع
في الاعراب كالان الاتصال هو ان للمفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا بانه مستقر
ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصر فرغ الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد
انتقل الى الظرف ولم يجز فيه الفعل فلم يكون المقدر فعلا لاجل انه الكثر لو وقد هذا الوجب ان يقول
ان المقدر ... لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة انه يحمل في التقدير جملة لا مفرد او لا معنى لما
المصر اصلا مع ان فيها فسادا اخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل
على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة وكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر
بالفعل واما ناخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه
اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه
الى القعود ... لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس
بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور
على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا او الحصول فيها
وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة
لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى
لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف
بلي لا يتصف بلكم وهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهم البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب
المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه
الى الاتصاف بعلي وليس حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيري
اصلا وكذا قوله لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان

قوله لئلا يفيد الى ... ذلك ... لو قدم ... ان الريب ... كتاب ... هذا الكتاب ... بمقام ... المقصود ... الريب
وانبات ... ريب ... كتاب ... قوله ... الظرف لدخول ان قصد ... الحكم على ... الموصوف ...
فلو اخر الظرف ... على الصفة لئلا يلزم ... الموصوف ... التخصيص ... عند ... النهي فعائدة التقديم
التنبيه ... التعدي ... غير لعبد قوله ... التقدم الحكم علم ... الى
ان ... فيكون الحكم على المخصص ... من ... القاسم

الافضل فهذا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم
لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كان معنى قائم زيد ان المختص بالقيام دون القعود لا ان زيد لا يكون قائما
فينظر في المعاني هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما
لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه ثبوت
الريب في سائر كتب الله تعالى بجهة لا لان الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر
كتب الله دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير
حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله كان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات
وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت
اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى
والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ كقوله اي قول حسان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم له همم لا منتهى لكبارها
وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني له على المبتدأ اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر هذا التعد
واجب فيما اذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة نحو في الدار رجل لبصر المبتدأ بتقديم الحكم عليه كانه موصوف
معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم
رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولا
اتسعوا في الظرف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل
مسمى عنده وقد ادعى بعضهم في نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كانت بسبب تقدم الحكم يكون الحكم على غير المخصص
ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان الحكم على ما ليس بمخصص به فالحق في هذا المقام
ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة فاذا حصل الفائدة فاخبر عن اي
نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة والتفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك
الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول ... في مدح المعتصم بالله ثلاثة هذا هو المسند المقدم
المسند اليه الشمس الضحى وما عطف عليه تشرق الدنيا من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والقمر

سعدت بغرة وجهك الايام
وتزينت بلقائك الاعوام

الى الموصوف عن ثلثه هو المجرور وقوله بهجتها اى حسنها اى بهجة الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة
وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثه والدنيا ظرف اى فى الدنيا او مفعول به
على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو وشمس الضحى وابو اسحق هو كنية المعتصم بالله والقمر
مما يقتضى تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد وكونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن
ما يجده واهلها المهم اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام فى الجريع لا الانشاء واما الثانى فلان
الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هى المعنى المقتضى للتقديم وجميع المذكورات
تفاصيل له على ما مر فى تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكى مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة
افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المص لان كلامه يفتقر عن خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال
وذلك انه قال او ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة
على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى وقولى فى الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد
عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند
اليه فى الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح فى ان خبر المبتدا اذا
كان فعلا مسندا الى ضمير المبتداء فاسناد الفعل الى الضمير فى الدرجة الاولى والى المبتداء فى الدرجة الثانية
وكلامه فى بحث تقوى الحكم يدل على عكس ذلك لقوله ان المبتداء لكونه مبتداء يستدعى ان يسند اليه شئ
فاذا جاء بعده ما يسند اليه صرف المبتداء الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا من ضمير المبتدا او متضمنا
له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فيكتسى الحكم قوة فهذا نص فى ان اسناد
الفعل فى هذه الامثلة اعنى نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اولا الى ضمير المبتداء فى الدرجة الاولى
على ما ذكره هنا فكيف يصح الاحتراز عنها بقوله فى الدرجة الاولى والحال ان الفعل فى كل منها اسند
على ما اسند اليه فى الدرجة الاولى وهل هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان فى نحو زيد
عرف ثلثة اسنادات مرتبة فى التقديم والتاخر اولها اسناده الى زيد بطريق القصد وامتناع
اسناد الفعل الى المبتداء قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد

بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعى صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه الاول
على الثانى فلان الاسناد نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شئ ولا شك ان تحقق الفاعل
انما يكون بعد الفعل والمبتداء قبله فكلما تحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم فلما تحقق الفعل اسند الى زيد وتحقق
والمسند ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثانى على الثالث فظ وكلامه هيهنا صريح
فى اسناد الفعل الى ضمير المبتداء مقدم على اسناده الى المبتداء بطريق القصد مع عدم اعتبار توسط مقدم على ما هو
الى المبتداء الا بواسطة عود الضمير وهو الذى كان بطريق الالتزام وكلامه فى بحث تقوى الحكم محمول على ان اسناد الفعل
الى المبتداء بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتداء بطريق الالتزام فلو
الضمير فلا تناقض فالمدعى احد الامرين لانه اما ان سلم كلامه التناقض واما ان قصد كلامه القول بالاسنادات
الثلاثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه
جعل زيادة فيما سبق ولا زيادة ثانيا ثالثا وعبارة ان كان غيره كان مع الاسنادين الاخرين ثلاثة وعن الثانى بانه لما
كان اولى الاسانيد فى هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتداء بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم
على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله فى الدرجة الاولى بخلاف عرف زيد فان المسند اليه فى الدرجة الاولى
فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقى هيهنا اعتراض صعب الدفع لدفع وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما بعده
من الضمير ابتداء الى اخره لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله فى الدرجة الاولى هذا خلاصة
ما اورده لانه انما يدل على اوليت اسناد الفعل الى الضمير والمط اوليت اسناده الى المبتداء فلا يكون لهذا الكلام
معنى فى هذا المقام اصلا واما الصالح لذلك التعليل ما اورده فى بحث التقوى فان الذى يدل على ان اسناد الفعل
الى المبتداء فى الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا فى شرح المفتاح فصرح بان نحو انا عرفت
وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه يقرب لما طرقه بعض الفضلاء وكتب
فى ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد
فى الدرجة الاولى اى بلا واسطة كاسناد الفعل الى الضمير فى عرف زيد وقام والثانى الاسناد فى الدرجة الثانية اى
بواسطة شئ كاسناده الى المبتداء بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتداء فقوله صرف المبتداء الى نفسه محمول

على القسم الثاني وقوله ثم رد ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في
الدرجة الثانية مما يقتضيه الفعل وح لا تناقض هنا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان تعيين القول بتحقق
ثلثة اسانيد مشكل لان اريد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعيد مما ذكره
الشيخ وان اريد الجملة التي هي الخبر واثر مما يؤ الاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهته فقد مر
انه بواسطة الضمير الى المبتدا كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا لضميره رد ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه منشأ
الاشكال وهذا محل ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة ولا الاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة
ومن العجب انه لم يفتح في شيء من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مطلوب السكاكي من
هذا المقال ولا افصح عنه بمقال ثم بالغ في التشنيع على الشارح تلذذا بما كان عقد المناظرة وتعنتا
عليه وانا اقول في كلام الشيخ نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة
فعلية فيما يطلق او يطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان التحويز علم يفيد التجدد وان
كان الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل في القول بان جملة اسمية يفيد الثبوت الثبوت
وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الجملة فعلية فالقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما
لا يخفى بطلانه ان قول صاحب المفتاح وقولك في الدرجة الاولى الى اخره كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة
الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما زعم الثالث ان حمل قوله ومجيء المبتدا الى نفسه
على اسناد مجرد الفعل الى المبتدا بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان
نقتضيه انما هو مع الخبر لا غير ومايتوقف في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا مما باعتبار انه مسند الى
الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يتعلق الفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه ان اريد بالاسناد التشبير
المعنوي المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اريد به
الذي يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العايد الى شيء لا
الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فعام وان الاسناد عندهم ليس الا
بين المبتدا والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد هنا من زيادة اعتبار الى

انه ان اريد بالاسناد بالواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله الثالث مع انه المتفق
على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدا قسما ثانيا منه من الاستبداع ولا استبعاد فان ادعى فلا وجه
للاقتصار على الثلثة اذ الاسانيد ح اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا الثاني اسناده الى الضمير الثالث
اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع اسناد الجملة التي هي خبر المبتدا وهذا مما لم يقل به احد فلم تلجئ اليه
ضرورة فان قلت فقد ظهر بما ذكرت انه ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى
المبتدا فكلام الشيخ ايضا لا يخلو عن اعتراض بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود فما وجه تصحيح كلام
صاحب المفتاح وفي تحقيق اعتراضه من غير ان اعترف مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلنا ما
فحمله ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الثانية واحد بالذات متغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل اولا
من حيث انه فعل في الاسناد في الدرجة الاولى ولما اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء اخر في الاسناد الى الضمير العائد
الى شيء اسناد لاول لذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ و الاسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار
لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار
اسناده الى ضميره وكلامه هنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث الايراد يدل على ما حق
الاعتبار الثاني من اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا لانه الذي يستدعيه المبتدا لكونه مبتدا وهو المراد
بقوله ومجيء المبتدا الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه
ذات المبتدا وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء اخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر
الضمير وكونه عائدا الى المبتدا ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا الضمير او غير متضمن وصفه متأخر عن ذاته فهذا الاعتبار
ق ثم اذا كان متضمنا لضميره رد ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا يعني بعد صرف المبتدا الخبر الى نفسه ان كان الخبر
متضمنا للضمير الذي مسند اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله رد ذلك
الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه على اسناد الجملة هو الاعتبار الاول
فيه وح لم يلزم كلامه التناقض ولا انتفى الاسانيد الثلثة على الوجه المستبعد المستدعي كما زعم واما الثاني
فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا

وتقدم ذلك الفعل على ما يسند اليه في الدعوى الاولى يعني الى فاعله سواء وجد هاهنا اسناد اخر كما في
زيد عرف وقام ابوه زيد على ان يكون زيد مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في هاهنا عرف
زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيهما من تقديم الفعل الى ما يسند اليه في الدعوى
الاولى واحترز بقوله في الدعوى الاولى عن نحو زيد عرف فانه يفيد اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدأ
فانه في الدعوى الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان
يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في نحو زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين
بخلاف المسند اليه في الدعوى الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله البتة
وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف ولما عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشيخ انه لا يفيد التجدد
لما مر وتنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند الذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما
كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما
سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل و
الملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما
بين المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون
غير المسند فعلا ثم يصح ان يكون جملة فعلية ولما اتى بانه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين
كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص
بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل من غير البابين فضلا عن جريان كل منها فيلزم ان يكون
خصص بالبابين ثبوته ولا يصح نفيه عنهما **الباب السادس احوال متعلقات الفعل** قد سبقت اشارة الى انه
الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض
منها للاختصاص بنوع غموض ومزيد تفريع فوضع هذا الباب لذلك ولا على بعضها كحذف المفعول وتقديمه
على الفعل وتقديم بعض المعمولات على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع
الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا مجرد ذكر الفعل مع كل منهما

يعرف

يعرف بالتأمل افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه
منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان
كان سائر المفاعيل من جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة
كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته
في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل الواجب
ح ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الاولى انه اذا اريد تلبسه
ممن وقع منه فقد ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقد ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول
والمسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك
الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده
او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي
ح منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة قرينة كالمذكور فان السامع يفهم منها
ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الاول نحو
انت اعطيت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان كونه معطيا ويكون
كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي
نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير
اعتبار تعلقه بالمفعول به كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه
قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات
العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم او خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي
من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه
القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق للاستغراق
انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان

او جماعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيها ترجيح لاحد المتساويين
على الاخر ثم ذكر وجه حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم
من غير اعتبار كناية ذهابا بنحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة
بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق وحمل المص قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا
كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت
اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكفي فيه مجرد الظن لا
يطلب فيه من اليقين والبرهان افاد اي المقام الخطابي او الفعل المذكور وذلك اي كون الغرض ثبوته
لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد
اخر وتحقيقه ان معنى يعطي حق يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فمصرف هذا الفعل معرف بلام
الحقيقة فحينئذ يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها احترازا من ترجيح احد
المتساويين لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا
لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل وخصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه الفعل بكيفية محتملة
لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار
عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة
الى ما ذكره السكاكي في بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزلة
العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره موجد حقيقة الاعطا لا غيره فهذا الكرمي فيه
ما فيها مرية لان ما ذكره من الحصر مما لم يشهد به نقل ولا عقل ثم انا حمل على التعميم افاد انه موجد
كل عطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجد لذلك عطاء اما انه لا يوجد غيره عطاء فمما لا يفيده هذه العبارة و
الطاء ذكره المص وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم
والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله
موصلا المستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية ويرد

يسمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره
فلا يجدوا وانتصب عطفا على المضارع المنصوب قبله فلا يجدوا اعداءه وحساده الذين يتمنون الامامة
الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي من يصدر منه الرؤية والسماع
من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع متعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه
واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤيتها اثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع
اخباره دلالة على ان اثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها ويبصرها كل راء
ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا اثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما
هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقدير المفعول لما في التغافل عن ذكره
والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل
والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله بل قصد
تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا
فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بل قصد اثباته او نفيه
باعتبار خصوص الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل يجر الفوات
المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول وفلان
يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار تعيين المفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول
ظاهر وانه في فلان يعطي ما في الوجود فلا تلتبس بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ
بعد قرينة المقام اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع
شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو ولو شاء
لهديكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء
بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن
والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع [illegible]

وسهم المنايا بالذخائر مولع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر
في نفس السامع ويأنس السامع به واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق
غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها
به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب ضرام من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول
المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع هذا صاحب ضرام
وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت
ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء
فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر والبكاء الذي اراد ايقاع
المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا
للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء
التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف
المفعول فيه للبيان بعد الابهام بل لغرض اخر لا يقال يحتمل ان يكون المعنى ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في مادة
الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على نحو ما بالشاعر
مثل حرمت واكرمت زيدا فيكون من قبيل لو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله
فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة
عليه لا تتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق سوى التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل
بدل الدمع التفكر فانما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فحينئذ يترتب النظم فليتأمل ومما حذف فيه المفعول
بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى واذا اردنا ان نهلك
قرية امرنا مترفيها ففسقوا اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما
للبيان والحذف لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت
اي دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله

من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل
كقوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم هاهنا النصب على المفعولية وسورة ايام اي شدتها
وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي
ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع عن السامع هذا الوهم
ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول
ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه اي بوقوع
الفعل على المفعول حتى كانه لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي البحتري قد طلبنا
فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان
المناسب فلم نجده للاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه تقوية للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ
المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح لا
رضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا لانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع
نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب في حذف
المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التأدب معه لان طلب
المثل له مما يدل على تجويز وجوده على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا في هذا يفوت البيان
بعد الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل احد بقرينة ان المقام
مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار
وعليه اي على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار والله يدعو الى دار السلام اي يدعو العباد كلهم لان
الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها مختص بمن يشاء كما قال ويهدي
من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا
من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن المتأمل الدقيق يشهد ان القصد في هذا المقام الى تعميم المفعول فان
النص على مثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولهذا جعل صاحب المفتاح نحو قد كان

قوله وههنا بحث وهو ان افادة التعميم في المفعول مع حذفه بعموم احد وجهين احدهما ان يكون هناك قرينة تدل على تعيين مفعول ... الكلام لفظا كل واحد ... ما بين ... مستفادا من ذلك المقدر ولا دخل للحذف فيه بل الحذف لمجرد الاختصار والثاني ان يقصد العموم في المفعول ويتوصل بالحذف الى تقديره عاما ... بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابي لا تقديره عاما بناء على ان تقديره خاص دون آخر ترجيحا ... على ان ... عدم ذكر المفعول على هذا الوجه ... في تقديره عاما دون حذفه مع الوجه الاول فلذلك حكم بان حذف المفعول قد يكون لمجرد الاختصار وقد يكون للتعميم مع الاختصار ... عند الشارح احد الوجهين عن الآخر ... والتكلان على التوفيق

يعطي حكمه للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول فيحتمل على امثال هذه المعاني وعما يحتمل الحذف
للعموم في غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اي على كل امر يستعين فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة
ليتلائم الكلام وههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم وللاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه
تقدير المفعول بحسب القراين ومع فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم ...
سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة للتعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان ...
عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض
النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله ويجب التقدير بحسب القراين ولا حاجة اليه وما
يقال ان المعنى عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس لمعنى من المعاني هذا جار في ساير ...
ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار مع اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك
وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول لم يتوهم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث
انه ظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على
العقل ظاهرا فلا يفهم الا ما يجوز العقل ولا يوهم خلاف المقصود فصح ان الحذف للتعميم الذي هو لا يوهم
خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك المعه الاختصار لامكان ان يتوهم كل احد ممن يجوز العقل والعرف
ايلامه اياه فقلت ولكن تقييد التعميم بالذكر لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه
وثانيا ان الحذف انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فرابت التعدي
لما له مزيد اختصاص بالحذف اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا
انه هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة
اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار
ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية الذي يتعدى
الى مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن اياما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء
المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان

عينه

قوله حملنا الخ فان قيل قد اعتبر صاحب المفتاح في تحقيق الكلام في الشيئين اعتبار ... المفعول من الابل والغنم مثلا واحدهما يقابل الآخر وجعله بالمضاف اليه احدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ ... على حالة واحدة مع تعدد تقدير المفعول فلو قدر في الاية المفعول لادى الى فساد المعنى فانه لو كانتا تذودان ابلهما على سبيل الفرض لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب المفتاح نظر الى ان المفعول هو الغنم المضاف اليهما والمواشي المضافة اليهم وكل واحد منهما يقابل الآخر فلو لم يقدر المفعول في الاية لفسد المعنى وهذا ادق نظرا واوضح معنى فتدبر

عينه ومثل هذا العطف لا يصح بالواو وباعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة
في المزدحم لكنه لا يصح ههنا لان الاول ان الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا يصح
قوله تعالى اياما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد
عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب
الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي
ومنها الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل وجد يسقون
ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة
ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع
بل من حيث هو منع اخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان
غنمهما وكذا ساير الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور
الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان
غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب
المفتاح من بين الناس في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور ... واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله
تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك وحذف الكاف لان فواصل الاي على
الالف ولا استهجان في الجمع في مثال واحد بين عدة من الاغراض المذكورة ولهذا ذكر صاحب الكشاف ههنا
انه اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان
ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة ما رأيت منه اي من النبي عم ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة
اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك
لينذر بأسا شديدا اي لينذر الذين كفروا ... ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله
اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل
لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد وانت مصيب

فاعتقاد وقوع الفعل على انسان مخطئ في تعيين انه عمرو او زيد فتقول لتاكيده او تاكيد هذا انه

زيد عرفت لا غيره وقد يكون نفيا لوهم الخطاء الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا

وغيرهما فتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده فكان على المص ان يذكره بل كان الاصل ان يقول لرد الخطاء

في سبيل الاشتراك

لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه الثلاثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار

رد الخطاء فيه كما ترى عن تكلف ولذا اللعاء ولان التقديم لرد الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع

الفعل على المفعول في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم

يدل على وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره يفيد نفيه ثم اذا قامت قرينة على ان التقديم

ليس للتخصيص صح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكره ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا

لم يكن التقديم للاختصاص بل لغرض آخر واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء في الفعل

فترده الى الصواب في الاكرام وانما الخطاء في المضروب حين اعتقد انه زيد فترده الى الصواب ان تقول ما زيدا ضربت

ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت

زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقدير

على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للتخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة

على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد

ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيقوى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب

الكشاف في قوله تعالى فاياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وفيه بحث

في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون فتحقق المغايرة بان في المعطوف

عليه الاختصاص دون المعطوف فلم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل الابهام لكيفية تعلقه

بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي عبدوا فاعبدون والفاء

فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في غيرها

ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف وقد جعل الفاء في فاعبدون

جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا وكانه هو وهو وانما الفاءات الثلاثة فاولها في

كانت في الشرط المحذوف بقيت تنبيها على مقتضى عما قبله اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الي نحوه والثانية جزاء الشرط و

الثالثة تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد يقدم نحو النمر واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك

لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولهم

اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا لازم بوقوع قيام

زيد ولزومه له لانه لا يخلو الدنيا من شيء فما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط

اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها لتحصيل الغرض

الكلي اعني لزوم القيام لزيد كلا فليس هذا موقع الفاء لانه موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف واقيم الملزوم في فصل الكلام

اعني زيد مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان

ما الشرط حقه ان يلتبس بشيء آخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطا في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء

السببية في ابتداء الكلام ولهذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما

يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يضر اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لا

هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقدير ليس للتخصيص

ان ليس الغرض فاهدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات

اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم لا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول

اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته وليس في هذا حصر ولا تخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام الفعل

ولا هانه ملكا اي ومثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا

سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت في التخصيص لازم للتقديم غالبا

يعني ان التخصيص لازم للتقديم ولذلك يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة والتقديم لازم في

الغالب لا دائما لان التقديم قد يكون لغير التخصيص

بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة

اوما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه
ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال ان عليكم لحافظين وقال [illegible] فاما اليتيم فلا تقهر
واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع فالاحسن فيه اعتبار التخصيص [illegible]
عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم
السجعي الذي هو على حرف النون للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه المصنف بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد
واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وقول الله تعالى عز وجل اليه لا الى غيره واستشهد بما ذكره
ائمة التفسير في المثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق
ايضا يقتضي ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو قوله الله احمد واياك نعبد للاهتمام
ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير يدلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي
الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون
الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري
مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس
انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم وقد
خطأ ايضا انه جعل التقديم مفيدا في كلام وغير مفيد في اخر بان يعني انه توسعة على الشاعر والكاتب
القوافي وللاسجاع اذ من البعيد ان يكون في نظم ما يدل عليه تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر
ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا كبسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا
يبدؤن باسماء الهتهم فيقولون باسم اللات وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام
والرد عليهم واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب
ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة
لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ
الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مفعول به كما في

فلان يعطي اي يوجد العطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك
باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت
بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثاني كليهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول
محذوف في كليهما اي اقرأ القران والباء للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك ومتبركا
به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون
متعلق الاول قوله بسم الله ويقدم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض اما لان اصله اي اصل ذلك
البعض التقديم على البعض الاخر ولا مقتضي للعدول عنه اي عن الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان
اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم
ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل بينهما بشيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله
التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي اخذ للعطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل
الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان
ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيبه والحال والتابع عقيب المتبوع من غير فصل
وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل ثم البيان ولا يتعدى ذكره اي ذكر ذلك البعض
الذي يقدم اهم فجعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره
من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام صاحب المفتاح ههنا موافق لما ذكره في المسند اليه فمراد
المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض
من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره
وكقولك قتل زيد رجل اذا كان زيد مما لا يقدر عند الله يقتل احدا فان الغرض الاهم الاخبار بانه صدر
منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل ولان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من ال فرعون
يكتم ايمانه فانه لو اخر من ال فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه ذلك الرجل
كان منهم اي من ال فرعون يعني انه قد ذكر للرجل ثلثة اوصاف والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لا

الشرف للاوصاف واما الثاني فنسب تقديمه على الثالث لئلا يتوهم خوف المقصر اعلان في التاخير حتى
بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل
لان فواصل الاي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا سواء كان من معمولات الفعل او
غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما تقدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال
على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه اما لانه في نفسه نصب
عينك كتقديم المعمول المتمنى على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي تتمنى وتقديم المفعول
الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم
لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك
ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لانه لما
ما قبل الاية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع الى انه
حدث بذكر القرية هل فيها منبت خير ام كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين لا انه في سورة
القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض كما اذا عرفت ان التاخير مانع من الفهم
بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا
بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تاخر لتوهم انه من صفة الدنيا لانها
ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن وقيل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى
امنا برب هرون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه بوجوه احدها
ان قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بالله منكرا
الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بالله تعالى وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر
باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم الله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين
لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا قدم احدهما على الاخر لم يعلل تقديمه
بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء

بل كلما

بل كلما كان المنكر متعلقا بها لكن العناية بالله اتم واراده في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن
لا يخفى انه لا يرد على ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم
الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض يوجب ما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها
ان يعني توهم الدنيا على تقدير تاخره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على الدنيا وصف للدنيا يتعدى
بمن لكن غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة وانعمناهم في الحيوة التي دنت من قوم الله
الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة من حيوتهم شبيهة بها وهذا لا عبرة به وان
كانت مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل وجه تقديم الحبيب على اتمنى من باب تقديم المعمولات
بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تعميما للفائدة وقد يجاب عنه بانه تنبيه على ان التقديم بعض المعمولات على بعض
قد يكون بحيث يمتنع الا بتقديمه على العامل في المقصر ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقدم
على الفاعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل والله اعلم

القصر في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرس اذا جعلت درها له لا لغيره
وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون
بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء اخر بان
لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين اخر
كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى
اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح
صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لعله صرح به توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك
لان قوله حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان اخر او الى تخصيص الوصف
بموصوف دون ثان او بموصوف مكان اخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان واخر اعم
من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك
ما زيد الا كاتب لمن يعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وعمرا

وقال الشاعر كان شاعراً فلبّس فهذا منشأ توهم اختصاص التقسيم بغير الحقيقي نعم انه انما اورد الامثلة في اثناء هذا التقسيم من غير الحقيقي اعتبار الكثرة الوقوع وتحرّزاً عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو من اشارة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس غير وليس الا ومثل ما ضرب عمراً الا زيد وما ضرب زيد الا عمراً واذا تاملت عبارته مشيراً الى التقسيم احيانا حيث قال في ادخلت النفي على الوصف المسلّم ثبوته فلما شاعر نقضه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له ان عاما كقولك في الدنيا شاعر او في قبيلة كذا شاعر وان خاصا كقولك المعنيين وعن مثلوان فيتناول النفي ثبوته لذلك فمتى قلت لا زيداً فاد القصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان يكون حاصلة لموصوف اخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان تكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسّروها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود من جهة لتصادقهما في نحو جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول انسب والقائم في قولك ما زيد الا قائم وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وهذا السماء وقع فيه تجوز فانه من قصر الموصوف على الصفة لانه يدل على الكون قائما او اخا او ساجا فليتامل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة من الصفات وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من مفهوم الا وللصفات يمكن الاحاطة بصفات الشيء المتكلم بها فكيف يصح قصره على الصفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها

لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية فحينئذ لا يلزم ارتفاع النقيضين لكن التعذر باق والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد وحينئذ يعلم ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي لما سنشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن عداه في حكم المعدوم فيكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتامل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف تخصيص صفة بامر دون امر اخر او مكانه ولفظة او للتنويع فالاول من القصرين وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما ويتجاوز عن صفة اخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى وقوله دون امر اخر يدل على ان دون صفة واحدة اخرى او دون امر واحد اخر فقط مع انه قد اعتقد المخاطب اتصافه باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وقد يجاب بان المراد به اعم من الواحد كما في الاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في البواقي قلت وهذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من يعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد

الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا
الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ
العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يتردد فيه ايضا
بين وكذا اشتراك الصفة بين جميع الامور وكل منهما اي علم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة او فيه
ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون
اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر
فالمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين
او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف
حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد
اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطعه الشركة اي لقطعه الشركة المذكورة والمخاطب
بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم
الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا
ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده
الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني من يعتقد العكس
او من تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه او
اتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد
ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين
ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص بشيء دون آخر
قصر افراد والتخصيص بشيء مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين
وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون
اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها لا

نزاع

قوله مراد المصنف بقوله مكان اخرى ومكان امر آخر مفهوم احد الصفتين من حيث انه احد لا في ضمن واحد معين ... فلا يرد ما قيل انه لا يمكن ارادة مفهوم احدى الصفتين من حيث هو لانه لا يعتقده المخاطب ولا المتكلم ينفيه ... والنتيجة ... على الاخرى ... قوله قلت بعد ... في قصر التعيين ... الصفتين بحيث جوز كل واحد منهما بدل الآخر ... وربما عند المخاطب ... التجويز المخاطب كل واحد منهما بدل الآخر ... دون الآخر تحكم

نزاع انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته با
القيام متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع
القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين قصر الافراد
وبين القصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط فان قلت اراد المصنف بالاخرى احد
الصفتين وبالآخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا
بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله
مكان اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة
المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان مفهومها حينئذ اتصافه
باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان
اخرى بل تخصيصه بصفة تصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب
نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وهيهنا كذلك لانه اذا تساوى
الامران عنده فقد جوز ان تكون الصفة الثابتة هي القيام وقد جوز ان تكون هي القعود على التعيين فاذا قلت
ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها على التعيين وهو القعود وهذا
بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين ولم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون قولنا ما زيد الا
قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال
بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه
تخصيص شيء بشيء دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون
القعود بحسب الظاهر لا مرفع لذلك فيكون على هذا دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون
المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام
التوفيق ان في كلامه حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني

ما صدق الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة تصلح مثالا لقصر الافراد والقلب تصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند نحو قولك زيد هو القائم وزيد القائم اي مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فكأنهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن لم يذكرهما ههنا اكتفاء بما بين في المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما بمعان غير المسند والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المصنف ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين اشارة الى ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف واما لكن فظاهر كلام صاحب المفتاح والايضاح في باب العطف انه تصلح طريقا للقصر ولم يذكره ههنا وقد اشرنا الى ذلك في باب عطف النسق وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لا يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق القصر على هذا دلالة على هذا وبمجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة او ما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يحتمل رفع عمرو وزيد لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه امتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل وكذا اذا لم يعمل اما الاول فلان اصله العمل واما الثاني فلانه لم يوافق اللغة العاملة فهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على ما زعمه اورد للقلب مثالا اباه فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح مثالا لهما ولهذا كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين ثم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم رد على

من يعتقد العكس او يساويا عنده ويبقى القصر الذي يكون المخاطب به من يساوي الامران عنده سواء كان دون اخرى او كان اخرى قصر تعيين فلم يذكره كما ذكره صاحب المفتاح وذكر هذا الكلام اشد افتقارا الى هذه الكلمات ولعله انما صدرت عنه من غير قصد المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما اي غير شاعر لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لان مراده به ما سبق لبعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما الا اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهو التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر القلب فجوابه انا نسلم جواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه اخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد وايضا يخرج عنه قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح صاحب المفتاح ولعله اراد في عدم اشتراط هذا الشرط ولعل ما يقال من ان هذا اشتراط حسن قصر القلب فلا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو فهم ولا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد بالتنافي هو في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا ح يكون ضايعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا فلم يعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس على ما يفهم من كلام المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا

قصرهما افرادا وقلبا انما قام زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلايل الاعجاز مشعر بان لا وانما تدلان على قصر القلب
دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون
قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو فانه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد
حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي
عمرو لا زيد لا مع من اعتقد انهما جائيان وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن تنفي ان يكون
قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي ما ثبت لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من زعم ان زيدا
وعمرا جائيان فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده ليكون قصر افراد فانه تكلف والكلام عنه
وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا
لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة اليه الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض
حيث استدلوا على افادة انما القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه
بل يجب ان يكون ان لاثبات ما بعده وما لنفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو
القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار
بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وبين
ان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه
معنى ما والا بثلثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم
عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي الرفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة
نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل و~~رفع الميتة~~ وحرم مبنيا للمفعول في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة
وحرم مبنيا للفاعل يكون ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد
بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما
والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره
ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تفسير المسند من ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق
يفيد

يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هذا جعل ما في قراءة الرفع كافة مثله في قراءة النصب قلت
اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود هيهنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم
مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو
ان يجعل ما موصولة والعايد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرم الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب
هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون كافة وان تكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج
انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول حينئذ جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها
اولى ليكون عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده
ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف على الصفة نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام
ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة على الموصوف نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه
ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين بحسب المقصود
انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده لموصوف ولاثباته
على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع
انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر
الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه
الوجوه منفية هيهنا سوى ان يقدر الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد
لصحة هذا الانفصال ببيت من هو من الفصحاء مصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد
بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي
الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه وانما
يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما
ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم
وليس ذلك معناه وانما معناه المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة

قوله ... يعني ... لفظ ... الباء علامة الغيبة
وما ذكره ... الضمير ... الاستتار

لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا

خبرها اي الذي يدافع لان قوله انا الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى

وهو ظاهر في المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغايب الى ضمير المتكلم قلت لا نسلم ان الفعل غايب

لان الغيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه في الفعل في نحو ما يقوم الا انا وانت لا يكون

غايبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غايب وقد يستدل على تضمنه

معنى ما والا بصحة اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قايم ابواك مثل ما

قايم الا ابواك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة

ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان تضمن معنى الحصر لان القصر ليس

تاكيد الحكم على ذلك لانك اذا قلت زيد جاء لا عمرو لمن يتردد المجي بينهما يفيد اثبات المجي لزيد صريحا في قولك

زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو ولان نفس المجي كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت

لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني فيعني لا اثبات بعد

فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان

يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام

فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للحصر مثل ان زيدا لقايم ومنها اي طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير

كخبر المبتدا ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر

مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان القيسية والتميمية ان لم يصلحا للاجتماع لم يصلح لقصر القلب

وقصرها لانك تخاطب فانما لمن اعتقد انك مع الغير كقيسيته وقيسا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا

لمن اعتقد اتصاف احدكما به وكذا الكلام في باقي معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد

اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بالصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه

ونفي خطائه واما في قصر الافراد فحكمه صواب في شيء وهو ما يثبته المتكلم وخطاء في بعض ما ينفيه

واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين

والخطا

قوله الفحوى في القاموس فحوى الكلام معناه ومذهبه ... ولهذا التقديم على التخصيص ... الذوق اي القوة المدركة لخواص التراكيب
بافادة التخصيص ... حكيم

واما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه ... المضاف اليه
... المضاف اليه محذوف وانما بنيا

والخطاء في تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطاء تجويز كل منهما على التساوي

تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم

في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة

الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما لمعان يفيد القصر والاصل اي الوجه

الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في لا اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة

فان فيها المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس ولا يترك النص عليهما الا كراهة الاطناب

كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فيقول فيهما اي في هذين المقامين

زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قايم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني

فمعناه لا غير زيد وهو قايم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات

من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس

ونحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام

بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس بطريق العطف بل بطريق النفي والاستثناء لان زيد يعلم النحو

ليس معلومه الا النحو او ليس العالم بالنحو الا زيدا واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف

قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر منه واشمل ويكون العطف بحاله نحو لا غير ولا عمرو وقد يكون

بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا وح لا

يبقى العطف فليتامل فانه دقيق فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلثة الباقية النص على المثبت فقط

دون المنفي نحو ما زيد الا قايم وانما هو قايم وقايم هو فقد نص فيه على المثبت اعني القعود والنفي اي الوجه

الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي بلا العاطفة لا مطلق النفي لا يجامع الثاني اي النفي والاستثناء فلا يقال ما زيد الا قايم لا قاعد ... طريق

ولتمام بقيد طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم يجوز بان يقال ما زيد الا قايم لا قاعد وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء

الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلايل الاعجاز ان لا يكون ذلك

المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد

... لا عاطفة

بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد
نفيت عنه كل صفة وقع فيه التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك
فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت
عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو لكان نفيا لما هو منفي لما قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها
فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وكان يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت
المراد بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام
او علم السامع او المتكلم او نحو ذلك من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات
النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن الا ان يصرح المص ايضا بقوله من كلمات النفي ولما ماذكر
من الوهم تضمن نفعا بالتامل في قولنا ادب الرجل الكريم اولا يؤذي غيره فان المفهوم منه انه لا يؤذي
غيره فان المفهوم منه سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير لذلك الشخص فقوله بغيرها
اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان
ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذ هذا الوهم مذهبا وزعم انه احتراز عن
ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا ونحو جاءني الرجال
لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرها على ان تكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما
والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو والتميمي انا لا قيسي وزيدا ضربت لا عمرا لان النفي
فيهما اي الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن النفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح
به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران صريحين في النفي فلا بد وان يكونا صريحين في الايجاب فيكون نفيا لذلك
المنفي المص فلا يلزم خروجها عن وضعها فمما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح
ان يقال انما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وما احد الا هو
يقول ذلك لان لا العاطفة لا يراد بها الا في نفي ... بهذا المعنى لا يقع الا بعده وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا
لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون
لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فان صريح في النفي ويكون

لا نفيا

لا نفيا للمنفي وهو باطل فيخرج عن وضعها البتة فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني
ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي او لا
لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي مجيء عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتامل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابى زيد الا
القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا قبلها بشيء من كلمات النفي
اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي الضمني ايضا في حكم المصرح به اي لم يرد زيد شيئا الا
القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم في السكاكي شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة الثالث
اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك نحو الاختصاص نحو انما يستجيب الذين
الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل
بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ الاختصاص للقيام في نفسه بزيد وفي عبد القاهر لا يحسن المجامعة المذكورة في
وصف لمختص كالحصر في غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق
والتاكيد علم بذكره هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا وكان بلا انه على العقل منعه من انما ثم في
عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو ويتاخر اخرى نحو انما جاءني
زيد لا عمرو وانما انت منذر لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل
على امتناع نحو ما جاء الا زيد لم يجيء عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل ما انت بمسمع من في
القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي انما
اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام
التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب
ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله
المخاطب ولا ينكره انما انبه لهذه المنزلة وما والا لما ينكره او في حكمه وفيما قال لان المخاطب اذا كان عالما
بالحكم ولم يكن حكمه مشكلة بالخطاب بصحة الغرض لا يفيد سوى لازم الحكم فكان المراد الشرط بمجيء الخبر من شانه
انه لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا

لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع المخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه بان لا يصر فراته

فقد يترك كل من الاصلين جميلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى اشكل الاصلين وتركهما بقوله

كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده عمرا اى اذا اعتقد صاحبك ذلك

الشبح عمرا بل مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اى

لذلك المعلوم الثانى اى النفى والاستثناء افرادا اى حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول الله

اى مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبرى من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة عالمون

بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون

هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اى الهلاك فاستعمل له النفى و

الاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر فى نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبى

فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال وقلبا عطف على قوله افرادا اى ويستعمل له الثانى حال كونه

قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتوا بسلطان مبين فالمخاطبون

بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لا

عتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اى لان الكفار القائلين

لهذا القول اعنى ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافى الرسالة فى الواقع وان كان هذا الاعتقاد

خطا منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعنى الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين

للوصف الاخر اعنى البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافى بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه

وقالوا ان انتم الا بشر اى انتم مقصورون على البشرية فليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها ولما كان

هاهنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافى بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون

على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم

سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اى قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر

مثلكم من باب مجاراة الخصم اى التماشى معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معهم بتسليم بعض مقدماته

ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اى اسكات الخصم والزامه

لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك

لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها

بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه اخر وهو انه اشتمل

فى قوله ان نحن الا بشر النفى والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول وفق عبارة المتن

فليفهم ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا

رسل عيسى ع ما انتم الا بشر وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله ما انتم الا بشر قصر قلب

على قياس ما قررناه الان فقوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل

يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن جعله صاحب المفتاح على انه قصر افراد

يعنى الذى سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهى ان الكفار نزلوا المخاطبين وهم على ان قطعهم

بكونهم صادقين مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق

والكذب كما هو ظاهر حال المدعى عند السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على

قوله كقولك لصاحبك يعنى ان الاصل فى انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك

لمن يعلم ذلك ويقربه وانت تريد ان ترققه عليه اى ان تجعل من يعلم ذلك رفيقا مشفقا على اخيه

والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على

اخيه فكانه اخطأ فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اى منزلة

ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث

اى انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه

ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى

من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذى هو تاكيد على تاكيد

وتوسط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون

الكلام مما لا خطر والعناية اليه معروفة ثم التأكيد بأنه تعقيب الكلام بما يدل على التعريض والتوبيخ وهو

قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان تباين الطرق الاربعة مشاركة ورباعية كما مر والثلاثة كاشتراك الثلاثة الاول

في انه لا دلالة على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة فانه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط

كاشتراك الاخيرين في صحة المجامعة مع لا العاطفة وعرابيه انما على العطف انه يعقل منهما اي من انما والكلام

المي الاثبات المذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم

لا قاعد وعلى العكس ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر

من ولكلام مركان العطف والحصر مواقعهما اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانها تعريض بأنه

للكفار من فرط جهالتهم كالبهائم فطمع والتأمل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ انما يتذكر اولوا

الالباب يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار ويبين انهم من فرط جهلهم كالبهائم ثم القصر كما

يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما

ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وفيه

والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الصفة والموصوف الفعل وساير المتعلقات

سوى المفعول معه نحو ما جاء قائما زيد الا في الدار وما نام زيد الا في الليل وما ضربته الا تاديبا وما طاب

زيد الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما

جاء في احد الا اخوك وما رايت زيدا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع

اداة الاستثناء كما مر في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول

وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة ويكون

حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما اي تقديم المقصور

عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور واداة الاستثناء بحالهما

وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل

على المفعول والتقديم ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا عمرا زيد في قصر المفعول على الفاعل والتقديم ما ضرب

عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حي سواك

ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا ساير المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة على الموصوف قبل تمامها

لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب

المتعلق بعمرو ولا شك ان الضرب بدون تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليس تلك الصفة وانما جاز مع

قلته لان الصفة في الصفة تامة في المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بان

يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال فيما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول

على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة

على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط

ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشايع او متقدمين

عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة لانه يفيد الحصر في الفاعل والمفعول

جميعا فيحصل المفهوم لان التقدير فيما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احد الا عمرا زيد فيما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب

احد احدا الا زيد عمرا هذا عند من يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان

المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة

الاستثناء اذ لا اصل فيها الا وهي حرف لا يستثنى بها شيئان فتقديمهما بحالهما انما يجوز على تقدير ان لا

يجعل الاستثناء متعددا فيجعل المقصود في النية مقدما ويجعل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر

النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد احد وانما

نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو وما اتيت دلم يسبق الموت صاحكا فان صاحكا مفعول

دابت والعامل في الموت لم يبق ولكن طلب بمادة الامر كبتهم فقالوا في الظرف في قوله تم وما نعد الا بعد الا

هم ادلنا بادي الراي مضوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي وكذا باب الامير في البيت الاول اي لا اشتهي باب

الامير والنوائح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل والضمير

عن تعسف ثم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع على المنصوب ومر جنس ان عمرا في قولنا ما ضرب الا عمرا

مضروب بمعنى تعقيبه كانه قيل ما وقع الضرب الا من زيد فهو قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب عمرا في المعنى وفيه نظر لان
اقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه
الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون
غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد
خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين بان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في
المفعول نعم يمكن ان يعتبر انما تلزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ومنع صحة هذا الكلام في غير هذا
المقام ووجه الجميع اي السبب افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول
وغير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه ففرغ الفعل الذي قبل الا وشغل
عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا
منه عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص وفي صاحب المفتاح ولذلك
اما في علم النحو فنقول انا يثبت الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر المدني ان كانت الا صيحة بالرفع وفي قوله
المبني للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع
الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه
اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بحذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالحسن ان يقول تانيث الفعل
كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر
والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المذكور المراد وقوع الفعل منه فلذا كان الفاعل حقيقة المقدر العام وهو ليس
مما كان في الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فاتني فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى
ولا يحسبن الذين يفرحون بما اوتوا في قراءة بالياء فان فاعله ضمير عائد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل
يكون ضمير مثل فيما قام الا زيد الى الضمير العائد الى ما لكن التزم في هذا القسم الابدال ولا يجوز النصب لاسقاط
المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على الضمير العائد الى ما ليس في اللفظ وانصراف العامل الى
مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضربت الا زيدا احد وفي نحو ما كسوته الا جبة ما

كسوته لباسا في نحو ما جاءني الا راكبا ما جاءني كائنا على حال من الاحوال وفي نحو ما سرت الا يوم الجمعة ما سرت
وقتا من الاوقات وفيما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسبة في
الجنس بان المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا مما يصح اطلاقه على
الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك وفي صفته يعني كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او
حالا او غير ذلك واذا كان النفي موجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب
منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع
بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة واما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا
يقوم او يقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك واكثر ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو
ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم
تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه مضمون عامله
الا على تاويل العزم والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن
كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يقع المقصور
عليه تقول ما ضرب زيد الا عمرا فالقيد الاخير مما يقع بعد انما بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه
ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه بانما على غيره للالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الا
لتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا
مذكورا في الكلام فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما
اذا قلنا فيما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور هو المذكور بعد الا مقدما او مؤخرا
وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه واذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت
فان قصر الضرب على زيد يتحقق ابو الطيب اساميا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها الا
للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغير كالا في افادة
القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول في قصره

ما ذين غير شاء افواداً وما ذين غير قائم قلباً وفي قصرها ما ذين بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع

مجامعة لا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم وما شاعر غير زيد لا عمرو ولا انتفاء شرطها لكون منفيها

منفياً قبلها بغيرها من كلمات النفي الباب السادس الانشاء قد يقع على الكلام الذي ليس لنسبته خارج

تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني ايقاع الكلام الانشائي كالاخبار والمراد هٰهنا

هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها

المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا اضمر ان ليت مثلاً

موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون

البحث عن غير حال اللفظ لان المقصود يجر اليه او الكلام والانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي

وغير ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب

وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر هٰهنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم يذكر في بحث الخبر ولان

كثيراً من الانشاءات غير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان

السابق في الاعتبار هو الخبر والانشاء ان كان طلباً استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب لامتناع

طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلاً يمتنع اجراؤها على معناها

الحقيقي ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي على ما ذكره المصنف خمسة التمني

والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكناً اولا الثاني التمني والاول

ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب به حصول امر في الخارج

فان كان ذلك الامر انتفاء فعل وهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا

فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان

المتمني لان الانسان كثيراً ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكناً كما تقول ليت زيداً يجيء وقد يكون محالاً

كما تقول ليت الشباب يعود يوماً لكنه اذا كان ممكناً يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا

لصار ترجياً ويستعمل فيه لعل وعسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اراد ما يستعمل في التمني مجازاً فقال

الشارح

نحو ليتني بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه

والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب

قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة

والمناسب للمقام هو التمني وكان يرد بلو غير الواقع وانما كان الطلب يطلب وقوع ما لا طماعية في وقوعه

وقيل انما كان هلا وقوله بعد فعل فيه معنى التمني هو وقد ولو بتنها وهو حرف مصدرية وكثيراً ما يستعمل بعد

فعل التمني فينصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي قد لو كان لي مال فلك ان تقول لوان لي كرة

فاكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ما خوذة

منها اي كانها ما خوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما على لفظ

مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا باباً اذا جعلته متضمناً لتلك الابواب

يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد عنه اي تضمينهما يعني ان الغرض

من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنتين هما اياه في الماضي

هلا اكرمت زيداً ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصداً الى جعله نادماً على ترك الاكرام وفي المضارع

التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصداً الى حثه على القيام ومع هذا فلا يخلو عن

ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر ومعناه

الى المفعول الاول ومعنى التمني هٰهنا وان لم يكن مصرحاً به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال

مع ما ولا المزيدتين مطلوباً بالالتزام التركيب التنبيه على التزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما

في بعض النسخ لتضمنهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد بياناً لحاصل كلام المفتاح حيث قال اذا

قيل هلا اكرمت زيداً وكان المعنى ليتك اكرمته متولداً منه معنى التنديم وطلب المعين تركيبهما من اول

الامر وقت التضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جرياً على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد

يستعملان للتمني وهي ما معنى يناسب التنديم وما يتقبل السؤال والتحضيض واعتماد هذا الكلام بلفظ

كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منها موضوعاً للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب

فان التعرف في الحروف مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت وينصب في جوابه المضارع
على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو من الحصول وبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات
والممكنات التي لا طماعية في وقوعه فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي
فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثمة لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق
فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا
ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان
كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ
الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى وايان فبعضها يختص بطلب
التصديق وبعضها بطلب التصور وبعضها لا يختص بشيء منها بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار
الهمزة صار اهم فقدمه فقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها فهنا معنى
والاسناد وما يجري مجراها كقولك اقام زيد وازيد قائم وانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او بالسلب
وتطلب تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل
فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق فانك
تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك
معلوم بوجه اجمالي وتطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب
تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت
وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال
بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل والمفعول وهذا في عمرا عرفت و
في هل زيد قام فلو لم نقل ان تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل بل غايته انه
يحتمل ذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديمه لمجرد
للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد الا بانه مختص بطلب التصديق
كما سيجيء والمسؤول عنه بها اي بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك

في نفس

في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فهي على هذا
لطلب التصديق بوجوده والفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند ام الاكرام
والتصديق حاصل بثبوت احدهما فثم هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند والفرق
بينهما بحسب القرائن ونحو ذلك او في نحو اكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب
ام اشتريته طلب تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام المصنف ليس على ما ينبغي والفاعل في انت ضربت زيدا اذا كان
الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان في المفعول من هو مع
القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار جلست وايوم الجمعة صليت واتاديبا ضربت
واراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ وهذا لا يختص بالهمزة ومما يؤيده ان السائل يقول اقلت شعرا قط ارايت اليوم
انسانا فيصح ولا يصح ان تقول انت قلت شعرا قط اانت رايت اليوم انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل
من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى
هذه الدار ومما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق
ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسال عن فاعله وهل لطلب
التصديق فحسب ويدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد و
القعود لعمرو ولهذا اي ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو ولاقوع المفرد بعد ام
دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور
بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع فاما اذا لم يذكر ام
وقيل زيد قام فانه يصح ولا يمتنع لما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يجتمع طلب التصور
مع حصول التصديق في ام المتصلة في نحو ازيد قام ام عمرو قلنا التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام
الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لان التصور
بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول
الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا

منصوبا لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام لا للتخصيص
وفيه نظر لانه لا وجه لقبحه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح [illegible]
انما على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا يؤتى به دون فعلها اي لم يقبح هل زيدا ضربته بالجواز
التخصيص التقديم يقتضي المفسر فيه وبراهل منهب [illegible] بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول
بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق بحصوله وقد ذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل
في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد
من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي نحو هل رجل عرف فلذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير في نحو رجل عرف [illegible] على
انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا واما مابحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل
فعل محذوف ويلزمه اي السكاكي انه لا يقبح هل زيد عرف لان التقديم المظهر المعرف ليس للتخصيص عنده
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان
نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد لا انه شائع حسن ففيه نظر وهو ان الاسم لو وقع
ففي الجواز ان يكون قبيحا لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغايته ما في الباب
انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي نحو هل زيد عرف لانه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما
اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار
بالغريين وتركت الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها
فان قلت هذا يقتضي انه لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد ولا
فما الفرق بينها وبين ما اذا كان الجزء الثاني فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت
عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته فلم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره
في حيزها فانها تتسلى عنه ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف
فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك بمعنى انه لا يصح استعمال هل لانكار الفعل الواقع في الحال

بمعنى انه

بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح
لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع
في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك فقال ان يكون الضرب واقعا
في الحال واعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه
لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا
تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل
انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال
لوقوع الفعل وانتفاؤه ههنا ام لا ترى الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وضربني زيد وهو بين يدي الامير
قال الحماسي ساغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيصلون جهنم داخرين
والعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لما ستذكره
في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده من حرف الاستقبال فلا يصح هل يضرب بالحال
واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه ولم يتفطن عن امتناع تقييد الفعل
المستقبل بالحال ولعمري ان الغرض لامثال هذا المبحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا نخاف على القاصرين
ان يقعوا فيها عن تأمل وربما صار مذهبا ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب
التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال تخصصك بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع
بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدأ جزءه اظهر وما
خبركون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل
عليه حين يدل بعروضه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر لان المضارع
انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت
او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات
التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان

ذكره عند طلب الشكر اي طلب حصول ... للذات المادية دون حقيقة الاستفهام للاشعار بها عن علام الغيوب فلكسه لابرازما سيجد ذاته اي ما يتقيد وجوده بزمان الاستقبال
في صورة الثابت ... ادل على كمال العناية بحصوله ... يدل على طلب حصول الغير مقيد بالزمان في الازمنة الثلاثة ... وقد اعتبر في هذه
... طلب هل عن ... موجود على الاطلاق ...
الاقرب ... هو مطلب ... موجود كذا ... موجود ... اندفع ما قيل هذا الكلام ظاهري خالي عن التحصيل اذا المعتبر في هل ...
سوى الوجود امر لغير ... حموله الوجود لا يكون بسيطة بالنسبة ... محموله غير الوجود حكيم

لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون
مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف ولان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية
بحصوله مع ابقائه على اصله كما في فهل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي فهل انتم تشكرون
لانها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون
ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون معنا وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان ادعى للفعل
من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا
اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة
على الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل منطلق زيد
فكان الا طلبه ان يدخل على الفعل كما هو الاصل وهي اي وهل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشي
او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شي لشي
او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد
اخذ في هذه شيئا غير الوجود وفي الاولى شي واحد فلذلك كانت مركبة بالنسبة اليها لان الوجود في البسيطة
محمول وفي المركبة رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف
من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شي اخر فقيل يطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم
ويبين مفهومه فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او غيرها او ماهية
المسمى اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته
من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية
يعني مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان
من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لا يعرف انه موجود استحال منه طلب
حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان حقيقة الماهية ما به يكون الشي هو هو
والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل

فان كل من خوطب باسم ما فهم فهما ما ووقف على الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد
فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق والموجودات لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم
وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب
الذات والحقيقة لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشيا
التي يبرهن على وجودها في اثناء التعليم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما اثبت وجودها بهر عليه
صار تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان
يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخص وبالقياس الى شخص اخر وقتين وعن العا
المشخص لذي العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم الذي يفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار
فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا وهو ابن فلان و
اخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه الشخص بحسب انحصار الاوصاف في المجموع
في شخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات وقال السكاكي يسئل بما عن الجنس تقول
ما عندك اي اي اجناس الاشيا عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة
نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو
وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه
الكريم ونحوه وفي الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال
الذاكرون الله كثيرا والذاكرات وبمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبرئيل اي ابشر هو ام ملك
ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه سؤال عن الجنس وانه يصح فجواب من جبرئيل ان يقال انه ملك بل جوابه
انه ملك ياتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد السامع تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي
فقوله تم حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففساده يظهر من جواب
موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شي خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه
على ما ذكرنا ويسئل باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب

كتابخانه آستان قدس

محمد صلى الله عليه وسلم فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قد اشتركا في الفريقية ثم فصّلوا عما يميز احدهما عن الاخر وكلاهما لا ميزكم
المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي بوصفه قوله في المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول
اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية وقيل انه اذا اضيف الى
مشار اليه كقولهم ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف الى كل فجوابه
كلي يميزه عن غيره وعلى الجملة هو طالب للتمييز وقيل بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة اي
كم اية اتيناهم اعشرين ام ثلثين ام غير ذلك والغرض من هذا السؤال التقريع والاستفهام استفهام
تقرير يحمل المخاطب على الاقرار ومن اية مميز كم بزيادة من قالوا اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعدٍّ
وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر في الجزئية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية
لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ونثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول سل بني اسرائيل
كم اتيناهم من اية بينة وقيل بكيف عن الحال وبايان عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا
وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل يسأل ايان يوم القيمة وانى تستعمل تارة
بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال ومن اي شق اردتم بعد
ان يكون المأتي موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا
اي من اين لك هذا الرزق الاتي كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين
وان يكون في احدهما حقيقة وفي الاخر مجازا وايضا قد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال
يكون مع من ظاهرة كما في قوله تعالى من اين عشرون لنا او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي من اين
فقال المصنف انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من ظاهرا او مقدرا ومن اجل ذلك فطر ان
كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء
الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها
في الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل
تستوي الظلمات والنور وقوله امن هذا الذي هو جند لكم وقوله اماذا كنتم تعملون وقول الشاعر

ام كيف

ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام هنا بمعنى بل التي يكون للانتقال
من كلام الى اخر من غير اعتبار الاستفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين وبهذا ينحل ما قيل في قوله تعالى
اكذبتم باياتي ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والاخر
بلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظ وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية
بعدها اصلا لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب ان ما متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا
لم تكذبوا فاي شيء كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما يستعمل في غير الاستفهام مما يناسب
المقام بمعونة القراين ويحقق كيفية المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء
نحو كم دعوتك ومنه حكاية قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله وفي بيت السقط الى
وغيم ينقلنا ركاب وقائل لم لا يكون لنا اوان والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال
نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير وقد يقال التقرير
بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذي قصد المصنف هنا
بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء
المسئول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت تقريره بالفاعل
وازيدا ضربت تقريره بالمفعول وكذا ابو نعيم وقد اكتا بر منه عرف الا عما يجعل الهمزة فيه للتقرير
بالفاعل قوله تعالى أأنت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر
الاصنام قد كان بل حمله على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشار الى الفعل في قولهم أأنت فعلت هذا بالهتنا
وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت اولم افعل واعترض المصنف عليه بانه يجوز ان يكون
الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم هو الذي كسر الاصنام حتى يمنع
حمله على حقيقة الاستفهام ويجاب بانه يدل عليه ما قبل الاية وهو انه حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم
بعد ان تولوا مدبرين وكسرهم ثم قالوا من فعل هذا بالهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له
ابراهيم فالظ انهم قد علموا ذلك من حلفه ومن كسره الاصنام وقد روي انهم هربوا فتركوه في بيت الاصنام ليس معه

احد فلما ابصروه بكرهم اقبلوا عليه يزفون ليكفوه وقوله بابلوء للفرعه بالهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة
فانها هي التي تجيء بعد المقرر به بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فانه قد يكون التقرير بنفس
الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يليها نحو كم اتيناهم من اية ومن ذا فعلت
فعلان ومن الذي قتلته ونحو ذلك وللانكار كذلك اي بابلاء المنكر من الهمزة يعني اذا كان
الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار ولكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا يعرف
لو نعت كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن ابن تدعي ما لعواصم وما اشبه ذلك
واما الهمزة فهي للانكار ما يليها كالفعل في قوله افعلتي والمشرفي مضاجعي فانه ذكر ما يكون منها من الفعل
ولو كان للانكار للفاعل وانه ليس مما يجوز منه الفعل على ما سبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل
في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى
اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى اتتخذ اصناما الهة
فان المنكر هو نفس اتخاذ الالهة فلذا اولى الفعل الهمزة وكالحال في قولك اراجلا ايرو اليه وكذا غير ذلك
من المتعلقات نحو ازيدا ضربت بحمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر ونحو قوله ابشرا
منا واحدا نتبعه لانكار المفعول يفسره بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار
على نفس الفاعل بحمل تقديمه على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم للتقوى
فحمل صاحب المفتاح قوله تعالى افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار
نظرا الى ان المخاطب هو النبي عليه السلام لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلهما صاحب
الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه لفرط شغفه بايمانهم وتنازع حرصه على ذلك كانه يعتقد
قدرته على ذلك لا يقال الهمزة للانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص
قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوى دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في
ذلك فالسكاكي لا يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوى والتخصيص ان كان مضمرا
ومعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوى ان كان معرفا وقد اشار هنا الى تلك هذا التفصيل

ثم قال

ثم قال فلا يحتمل قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله ومن غيره لكن احمله
على الابتداء للتقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم والانكار بنفس
الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار
التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي ومن مجيء الهمزة للانكار قوله تعالى اليس الله بكاف
عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه
للتقرير بحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله تعالى كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف و
هكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما فاوى وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار
وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة
بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه
للتقرير اي بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله وللانكار كذلك دال على
ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار
اليها بقوله ولانكار صورة اخرى وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يعتقد ورود الضرب بينهما من غير
ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه
قوله تعالى قل آلذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن
اصله وكذا اذا ولي الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو افي الليل
كان هذا ام في النهار وفي السوق كان هذا ام في المسجد والمعرف للانكار اما للتوبيخ اي ما كان
ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع فمعنى هذا الاستفهام توبيخ
بمعنى التثبيت وانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله اتوق البدء يوضع لي مهاد فانه
للتوبيخ مع شائبة من الانكار وادعاء على انه مما لا ينبغي ان يكون لتحدث وتحقق
مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان
او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل

لا يكون بحوا انلزمكموها اى انلزمكم تلك الهداية او الحجة اى انلزمكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها
والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان
وقول الشاعر وهل يجبر الضرغام قوتا ليومه اذا ادخر النمل الطعام لعامه وقد يكون استفهام
الانكار والذى بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى ماذا عليهم لو آمنوا بالله بمعنى اى شيء تبعة ووبال
عليهم في الايمان وعلى النفاق وهذا للذم والتوبيخ والا فلا مصلحة فيه والتهكم عطف على الاستبطاء
نحو قوله تعالى اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو من هذا او التهويل كقراءة ابن عباس
ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال
انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه وهذا
كلها ظاهرة والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته يتولد منه بمعونة القرائن ما يناسب
المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك
هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه
بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادى ومنها اى من انواع الطلب الامر وهو طلب
فعل غير كف على جهة الاستعلاء اى على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا واحترز بغير الكف عن
النهي وبقوله على جهة الاستعلاء عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لا يخرج عنه نحو اكفف عن القتل واختلف
الاصوليين في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك
بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالوقف بين كونها للقدر المشترك
وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر
المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب فقط ولما لم يكن الدليل مفيدا للقطع بشيء
من ذلك لم يجزم المصنف واشار الى ما هو الاظهر عند ائمة اللغة اما دليله فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة
باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا وفي هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلثة
الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل غير المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل

المخاطب

المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان
لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما النحويون امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او
في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا فرقا بين البابين
موضوعة لطلب الفعل استعلاء اى حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها
اى سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال
صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون
ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يدل على انها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه
نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في نحو قم وليقم ونحو ذلك
فمعنى صيغة الامر ومثال الامر الصيغة والمثال الذى يسمى امرا فالاضافة بيانية بل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع و
امثالها فليتامل ويمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يدل في الجملة وان
لم يصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اى لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان
لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالاول كالاباحة نحو جالس الحسن
او ابن سيرين والتهديد اى التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد
نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او
حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو
صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له ومنقادون لامره وفي الاهانة
لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة انما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها
وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح له واذن له في الفعل مع عدم الحرج
في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما
والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل والانجلاء الانكشاف
تقول انجلى عنه مثل بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندى لانى اقاسي هموما نهارا كما اقاسيها

ليلا او لان النهار يظلم في عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على
ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشواق ولاستطالة تلك الليلة
كانه لا يترقب انجلاءها وليس له طماعية فيه ولا توقع فلهذا حمل على التمني دون الترجي والى الثاني اعني ما
يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله ولا دعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب الفعل على
سبيل التضرع ولا التماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء بدون التضرع ايضا هذا او
لكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه
الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر
بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم
ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع ولا انه
اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام
عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب لا سيما والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار
وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منها ومنها اي ومن انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن
الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في قولك لا تفعل وفي عرف النحاة يسمى هذه
نهيا فاي معنى استعملت كما يسمى فعل امر امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس
كالامر في عدم الفور والتكرار وقال السكاكي لما كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع
للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك للمتحرك
للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تتحرك فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير
الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في
ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان
لا تفعل والمذهبان متقاربان وفي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب
الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري اي انه ظاهر في ان ليس المراد طلب كفه

عن الامتثال ويستعمل لطلب الكف والترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو
اللهم لا تشتت اعماني وعلى سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل
الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا
تقل لاحد م ولتثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط
بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه
انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني
اكرمك وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان
هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل
مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها
هيهنا علة لعلية الفاعلية ولهذا قالوا ان الغائية تتقدم في الذهن على المعلول وتتاخر عنه في الخارج
وهذا معنى قولهم اول الفكر اخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا من الطلب
في الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه
من ذكر حرف الشرط والسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فالجزم
السبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه
على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره يعني
يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقفه على حصوله هو معنى الشرط فلهذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده
ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه او لغيره وان ذكرت بعده
ذلك غلب ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك
الشيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من مفهومها وقصد به
السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا
في السوق واما قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة

نحو الجزاء بما يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على نحو ان توضأت صحت صلوتك واذا لم يقصد
السببية جزم المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يجيئك او استينافا اي
جوابا عن سؤال مقدر نحو ما بال خصمه يدعونك واما العرض ولبعده انحاء امر الاشياء التي يقدر بعدها الشرط
ويجزم في جوابه المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا مولد من الاستفهام اي ليس هو بابا
على حدة بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف
عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد عنه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه
منه وهذا في التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي لك ان تترك النزول وانكار النفي اثبات ولهذا صح تقدير الشرط
بعد نحو ان تنزل فان المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلو صح تقدير المنفي بعد المنفي بالا
مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار اذ لا يصح ان لا تكفر تدخل النار بل ان تكفر تدخل النار خلافا للكسائي فانه
يجوز تعويلا على ان المقصود الكفر فانه يجوز تقدير الشرط في غيرها اي غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء
فالله هو الولي اي ان ارادوا وليا بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد لا من اتخذوا
انكارا لكل ما سواه فان قيل لا نسلم انه انكار وتوبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء وحينئذ يترتب
عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة
قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء والطبع المستقيم شاهد صدق على ان قولنا لا تضرب زيدا فهو
اخوك بالفاء لا يحسن كما يحسن اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وقد قالوا
وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفي لكن لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا فان كل سليم الذوق يجد من نفسه
التفاوت وانه يصح وقوع احدهما موقع الاخر وقوع الاخر وصح في التراكيب في الكلام كثير وسيتضح لك
في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اي من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو
لفظا او تقديرا وفيها يا وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب وقد ينزل البعيد منزلة القريب لكونه نائما او ساهيا حقيقة او
الى الامر الذي تناديه له يعني انه بلغ من علو الشان الى حيث ان المخاطب لا يفي بما هو بصدد الاستماع فيه
بمنزلة بعيد واستوعب جهده فكانه غافل عنه بعيد او الهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على

انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما
يا فعيل حقيقة في القريب اما للاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه
على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع تمام الكرب على هو مثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ
ما انزل اليك واما الحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد عن التنبيه
نحو اسمع يا ايها الغافل واما الانحطاط شانه تبعد الرجل عن الحلوم نحو يا هذا وقد تستعمل صيغة النداء في غير
معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل عليك يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا
وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل ونحن نفعل كذا
ايها القوم اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليه ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله
من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في موضع التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام
الضيف والتواضع نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او مجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر
ولا للتواضع نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل صورة صورة النداء وليس به لان ايا وما
جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل ما هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه
لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته فقولنا ايها الرجل في محل ضم والرجل مرفوع كما في النداء لكن
مجموعه في محل النصب على الحال قال الصدر في تقديره اي مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب
اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف ومضاف نحو انا معاشر الانبياء لا نورث ويكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب
قال ابن الحاجب المعرف باللام ليس منقولا من النداء لان المنادى لا يكون ذا لام فحق ايها الرجل منقول
عنه قطعا والمضاف محتمل لامرين النقل فيكون منصوبا بابيا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير
اعني واخص قال الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا ندعي لاب عنه ولا هو بالابناء يشرينا و
الوقف بين ان ينصب بني نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعله خبرا كان قصده الى
تعريف نفسه عند المخاطب كان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب بشانهم واذا نصب
امن من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل كذا وكذا انما تستعمل صيغة النداء لا

والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا
وقيل بل للبعيد واستعمالها للقريب

صيغته

نحو بالله من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التحسر
والتحزن كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك وكقوله يا ناقتي جدي فقد
افنى اناتك بجري وبعدى واحد سيرى ويشابهه ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان
منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها التذكير كقولك يا احمد ان كان لك قد عودت علو
تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعاني في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع
الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله
للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء كثر تصوره وربما
يخيل صورة اليه حاصلا مورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقائك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله تعالى
يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص ولقاعدة البليغ فهو اهل عن هذه الاعتبارات والاحتراز عن صورة الامر كقول
العبد للمولى ينظر المولى الى ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة
او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك
الذي لا يحب تكذيبك تاتيني غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا صرت كاذبا من حيث
الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعمالها في غير ما وضع له ويحتمل الجمل كناية في
بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء الفضل المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في
الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في
او لقوة اسباب المشاهدة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب
الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر وليعتبر اي وذلك الكثير
الذي يشارك فيه الانشاء والخبر الناظر المتامل في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا
اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك
وكذا المسند اسم او فعل مطلقا او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما مقدم او متاخر مذكر
او محذوف واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر

ولا يخفى

الباب السابع الفصل والوصل

ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد الباب السابع الفصل والوصل الوصل عطف بعض
الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل
واما في صدر الكتاب فقدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان
يقول عطف كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب بعد ذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين
لكن الاصطلاح المشهور ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان المقصود
لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة
الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجمل الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا
او صلة او نحو ذلك جمل وليست كلاما لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى
اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك
الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب الذي كان لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او
صفة ونحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه
لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة التي لا يكون
لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فتكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه
اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية
جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من المناسبة او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء
والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويعطي قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف
الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى ومعنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف عليه
والمعطوف جهة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف
الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا اي ولانه لا بد في المعطوف بالواو من جهة
جامعة عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة
بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف

اما لكم لا فلانها موضوعة لان تفرّ بها ما ادخته بلتيها وذلك طاهر في المفردات واما في جملها كقولك زيد قائم فقعد عمرو ... الا عمرو لبني اقام ولا يتصور في الجمل التي لا محل لها من الاعراب واما قولك زيد ... حتى لا تعلم فيقبح خطا بالي اعتقد حتى وجه ... فلا يبعد صحته قياسا لانه في قولك زيد حتى الوجه لا يتبع الفعل حكمه بانه لا يقع في عطف الجمل بناء على ان المراد جمل لا محل لها من الاعراب اذ الكلام فيها واما حتى فلان شرطها ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها اما اضعف او اقوى ولا يتحقق هذا في الجمل اصلا وظاهر المفتاح انه يتصور في الجمل حيث قال في بحث العطف ولا يتاتى في حتى من التدريج كما ينبئ عنه قوله ولكنه يفيدك معنى التدريج الى ان ... صار ابيض ... اذا المتبادر منه انه شاع يحتمل الى طرف ... يكون الشرط ... بحقيقة تحتمل ان طرف ويمكن ان يقال حتى في المبتدا التبادر فانها والى طرف برجعان لا اصل واحد وهو ... فتقييد التدريج في احدهما ينبغي عن اعتباره في الاخر ...

مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع معمولي العلم لان وجود الجامع شرط ... فيها جميعا فقوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من انه اذا هواه تمل عليه لمين السابق وهو قوله ... هواك عفا لعداة كما عفا عنها طلول باللوى ودسوم فاعل نعمت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما ذلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سوى الخيام ...

والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قولهم انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه ايضا مثلها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس من مقولهم ... لمنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب فان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اي عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء اخر نحو دخل زيد فخرج بكر او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة في ذلك الفن ... لانها في العطف الجمل واما في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات ولبثنا في قوله ... او هو اقرب وقوله ثم ما تراه الفاء ... حروفا سببا ... المجاز بالاضراب بمعنى بل ... وحكم لكن وقد عرفت مما سبق وهي في الجمل مثلها في المفردات لا انها قد يكون لا لتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى اخر ... من الاول بل قصدا الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كقوله ثم ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه انما يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل وفادى نوح ربه فقال ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون لان موضع التفصيل بعد الاجمال ... السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وثم ... فالمهلة ...

الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون عطف على قوله الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق نعمة على العباد ثم الذين كفروا به يعدلون فيكفرون نعمته ... او على قوله خلق على معنى انه خلق ما لا يقدر عليه احد سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه ... استبعاد عدلهم بعد هذا البيان

الم نجعل له عينين ولسانا وشفتين وهديناه النجدين فلا اقتحم العقبة وما ادراك ما العقبة فك رقبة او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة او مسكينا ذا متربة ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالصبر ...

في زمان طويل اذا كان اقل مما في ذلك ... مستقبلا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولمقابل ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار بجانب ثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد ولكنها اكثر ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو ثم انشاناه خلقا آخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكما في قوله ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكما في قوله ثم توبوا اليه للبعد بين المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله تعالى وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجيء للترتيب والتدريج في درج الارتقاع من غير اعتبار تعقيب وتراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكما في قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين واذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف فيها واما الواو فانها لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يشتبه الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضمون الجملتين في الحصول معا الا انك اذا قلت يضر زيد وينفع عمرو احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا من قولك يضر وابطالا له كما في لا بل للاضراب قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجملة المشترك في مجرد الحصول غير المتناهية فتميز عطف الجنس هو الذي تشكل فيه العراقة والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو وان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الآية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد التصدير كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف على مقيد بنوع يوجب تقييد المعطوف بذلك النوع قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ...

لقولنا انا خالون قراءة القرآن يفيد معنى لا اقرأ القرآن نحو اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم
الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم التقييد اذا كان مقدما على المعطوف عليه في اللفظ فبين
المعطوف كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بعطى لكنه
السابق الى الفهم في الخطابيات فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل
كل بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون
الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي
اذا رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا
القبيل قلت لانه يتغير المعنى اذ قالوا ذلك يستهزئ الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله
بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزئون بدليل انهم لو قالوا
ذلك لدفعهم عن انفسهم والسلم على شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا قيل ولا نسلم الامتناع وان لا عطف على
قوله فان كان لها حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما
اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال
الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع
بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع
بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما وان لا يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل
ان احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة
الاول كمال الانقطاع بلا ايهام والثاني كمال الاتصال والثالث شبه كمال الانقطاع الرابع
شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل
وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع
فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف ولما تحقق المقامات الستة فصل ما كمال الانقطاع
فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي بان يكون احد الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء

ومعنى

لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب
الماء والكلأ ارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونعالجها
والضمير للحرب اي قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا
الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء
لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل
الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعني يصير الارساء علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة
فان قلت هذه الاقسام كلها على تقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملتان في
هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين
الجملتين اللتين لا محل لها ولهما محل من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال وشبههما اشار المحقق هذه
المعاني من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لا ولهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال لمجرد كمال
الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه لا محل لهما
من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه مما له محل من الاعراب
ثم هذا معنى نحو قوله انا معكم انما نحن مستهزئون مما له محل من الاعراب على ما مر او معنى اي ولاختلافهما
خبرا وانشاء معنى بان يكون احدى الجملتين خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو
مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات او لانه اي عطف على الاختلاف فيهما في
الضمير للشأن لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح
واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا منها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز
عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا يتحقق في
في الجمل لم ينزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثاني مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز
وغلط وهو قسمان لانها اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع
الاختلاف في المعنى او بمنزلة التأكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وعلى تقدير

هذا

ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من الحروف المعجمة مستقلة فذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب

فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار ههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ

في وصفه اي وصف الكتاب بالبلوغ في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي في وصفه بانه بلغ الدرجة القصوى

في الكمال وبقوله بولغ متعلق الباء في قوله بجعل المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من

ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه ولانه ربما يجعل بعده ذريعة الى تعظيمه

وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم

الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي

يستاهل ان يسمى كتابا كما يقال هو الرجل الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز

لما ان يتوهم بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التأمل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى

جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد

الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك

الكتاب جزاف فجعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان

لا ريب فيه وزان نفسه في جاء زيد نفسه والثاني نحو هدى للمتقين اي هو هدى للمتقين فان معناه

انه اي ذلك الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام و

وكنه الشيء نهايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم الفاعل ولم يقل هاد

للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية

الكتب السماوية بحسبها يتفاوت اي بحسب الهداية لكي على حسب ذلك اي على قدره وعدده وتقدير

الجار والمجرور بحسبها يتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد يتفاوت الكتب

بحسب النظم وبلاغته كالقران فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا امر في الهداية

لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين في المثال الثاني وزان

زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه

وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلذا جعل بمنزلة التأكيد المعنوي هنا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز

ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له بمنزلة ان يقول

هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبيته او بدلا منها عطف على قوله مؤكدة للاولى اي القسم الثاني

من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي لان الاولى غير وافية بتمام المراد

او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا تشبه غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي

بشان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه

لنكتة لكونه اي لتلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الجملة

من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من

كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التأكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود

بالنسبة دون التاكيد وهذا المعنى مما يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب

فالاول وهو ان تنزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات

وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه و

ذريعة الى غيره والثاني من قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتادية المراد لدلالته اي دلالة الثانية

عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في

اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها

والثاني وهو ان تنزل منزلة بدل الاشتمال نحو قوله ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر

مسلما اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اي

بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته

لدلالته عليه اي على المراد لا نقيم على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة

مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف

عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه

يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا انعم عندي يجب الوجوب حقيقة في اظهار كراهة
الاقامة وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا انعم عندي ولا ايواه كفعة عن الاقامة بل بمجرد اظهار كراهة حضوره
والتاكيد بالتنوين دل على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته
بالمطابقة ويرشد الى هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما
يفهم منه قصدا وصريحا مجازا فيصير في نحو دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ثابتا بالمطابقة
مع انه ليس فيه شيء من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر
مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب خلاف سره العلن وزعم
صاحب المفتاح انه لا نزاع في دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فانه ان اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل معناه
الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك تنبيه على ان اقامته اظهار الكراهة فقط ان كمال الاظهار والكراهة
لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء
يتضمن النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقيمن عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف
كما مر وفيه تعسف وقوله اي وان لا يقيمن عندنا وان حسنها في عجيبي الدار حسنها لانه عدم
مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل او بدل كل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير
داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض مع انها اي بين عدم الاقامة والارتحال من الملابسة
والملازمة فيكون بدل الاشتمال والكلام في ان جملة الاولى ارحل منصوبة المحل مفعول قول كامر
فان سوانزاولها وقوله تعالى الله يستهزئ بهم وقوله في كل من المثالين اعني الاية والبيت الثاني
او فيتادية المراد يدل على ان الجملة الاولى فيها وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الاية فلما فيها
من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من القصور وبيانا لها عطف على مؤكدة اي القسم
الثالث من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه
في افادة الايضاح فلا تعطف عليها لخفائها قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان
وقاله اي قوله تعالى يا ادم وقوله عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث فصل قال يا ادم بيانا وتوضيحا

لقوله

لقوله وسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان
للفصل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فليتامل وقد يعطف
الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها او مغايرة للاولى كقوله يسومونكم سوء العذاب
يذبحون ابناءكم وفي سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا
للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب زيادة ظاهرة كانه جنس اخر
وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا وتفسيرا للمفرد من مفرداته كقوله تعالى فان تولوا فاني اخاف
عليكم عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم وهو على كل شيء قدير وكان قادرا على شدتها [illegible] [illegible]
لما فرغ من كمال الانقطاع وكمال الاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال واما كونها اي كون الجملة الثانية
عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما
تؤدي الى فساد المعنى ويسمى هذا كالانقطاع لانه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما
ان المختلفين خبرا وانشاء او المتفقين لا جامع بينهما يشتملون على مانع لكن هذا دونه لان المانع في
هذا خارجي وربما يمكن دفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها
بدلا اراها في الضلال تهيم فان بين الجملتين اي الخبريتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة
ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب وفي الثانية محب لكن
لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من
مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها
تتحير في اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا
خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا وجملة انا معكم وكلاهما
فاسد كما مر فظهر ان قطعه للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يبين امتناع
عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه تركه لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور
انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى

ولكل امة من الامم المهلكة اجل حد معين من الزمان مضروب لهلاكهم فاذا جاء اجلهم
ثم جعل الضمير للامم المدلول عليها بكل امة قاطعا … الى المعنى
المقصود الذي هو بلوغ كل امة اجلها الى حين … آجالهم
بالاضافة … كانه قيل اذا جاء آجالهم بان …
كل امة واحدة … الامم اجلها … لتفصيل الكلام
… في موضع الاضمار …
… والاضافة الى الضمير … لافادة …

وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة
ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني استهزاء الله بهم وتعاولهم بهذه
المقالات … بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين … في
كل منهما بالآخر بدليل انه على قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم بما مر من عدم
الجامع فليفهم واما كونها اي كون الثانية كالمتصلة بها بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا
لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه مقتضية له فتفصل
الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع
الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فتنزل ذلك
السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه له فيقطع من الكلام
السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كا
اغناء السامع ان يسأل وان لا يسمع منه شيء عطف على اغناء اي مثل ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له
وكراهة استماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل
اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف وغير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان جملة
الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المص فكان المص نظر الى قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب
عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته
ولا حاجة الى ذلك اذ لا يكون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة
بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ولما قطع قصة الكفار قوله تعالى ان الذين كفروا
سواء عليهم الآية عما قبلها اعني قوله ذلك الكتاب هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان
الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب لا مجال فيه للعاطف
قلت … فلما … قلت هذا اذا … تعالى الذين يؤمنون جار على
واما اذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام آخر في صفة اضدادهم كان مثل

ثم كانه قيل … السؤال المقدر … وهو الوهم … من قوله … برهان ربه
… من الزلل … بالبراءة … الكلية … هذه الحادثة …
… للقصد … السؤال المقدر … النفس …
… للنفس … ان النفس … الجواب …
… الانكار … الارادة … للاعتناء بالحكم … النفس …
الانبياء عليهم

قوله ان ابا … فلم … الكلام المبدأ المتقين سبيل الاستئناف وانه مبني على تقدير
سؤال فكذلك … في الحكم وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجار
عليه ويسمى الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استئنافا وكذا الجملة الثانية
نفسها ايضا تسمى استئنافا كما تسمى مستأنفة وهو اي الاستئناف ثلاثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته
الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك
عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجبه لا ان
يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن حتى قيل هل سبب علته السهر والحزن لانهما
من ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك
واما عن سبب خاص نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء فكانه قيل هل النفس امارة
بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق
السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد الخبري من ان المخاطب اذا كان مترددا في
الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا انه الاقتضاء على سبيل الاستحسان
لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل
العبادة حق له فاذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب مع فصل ظاهر في موضع
الوصل فاذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي يقتضي فلا استئناف جواب للسؤال عن مطلق السبب
اي لم تأمرنا بالعبادة فله وهذا ابلغ الوصلين وهو بهما متفاوت هذه الثلاثة بحسب تفاوت
المقامات واما عن غيرهما اي عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابراهيم
في جواب سلامهم فقيل قال اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة
على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله
زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله
فلما كان هذا مظنة ان يسأل انهم … غمرته مما سينكشف كما هو شأن اكثر الغمرات والشدائد استدرك بقوله

ولكن غيري لا ينجلي فيفصل قوله يصدق عما قبله لكونه استئنافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل صدقوا

في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما في المثال

الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم حاصل بان هناك صدقا او كذبا لكن السؤال عن تعيينه

والاستئناف باب واسع متكاثر المحاسن وايضا منه اي من الاستئناف ما ياتي باعادة

اسم ما استؤنف عنه اي وقع عنه الاستئناف فحذف المفعول بلا واسطة والاصل استؤنف عنه الحديث نحو احسنت

انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي على صفة ما استؤنف عنه دون اسمه نحو احسنت

في الجملة الاستئنافية من صفات ما قصد استئناف الحديث عنه اي صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة

اوضح من قولهم ومنه ما ياتي باعادة صفته اي اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته ثم استئناف الحديث عنه

القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستئناف

المبني على صفة ما استؤنف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كقدم الصداقة في المثال

المذكور لما سبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة له واما اذا اعيد المستانف عنه في الكلام

بصفاته ثم ذكرته في الاستئناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان

والاظهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله ثم الملك على هدى من ربهم على وجه لا يعلق ذلك ما سوال فكانه

سبب على السببية فالجواب يشتمل على بيان منع الحالة سواء كان باعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث او مبنيا

على صفته وان كان من غيره فلا معنى له لاشتماله على بيان السبب كما في قوله ثم قالوا سلاما قال سلام وقوله

زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم والصفة فوجه هذا الكلام قبله وجهه انه اذا اثبت

لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لذلك واهل له فهذا الجواب

تارة يكون باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان

سببا استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري في سائر صور الاستئناف مقصورة في هذين القسمين ولهذا

قال منه ومنه دون ان يقول اما واما ومن يجعل فصل الاستئناف فعلا كان او اسما ايضا لترك العطف و

والاصال بحال كانه قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد على

قوله اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال كتفسير

الفاعل المبهم كامر وقد يحذف كالاستئناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي بني اسد زعمتم ان

اخاكم قريش لهم الف اي ايلاف ضخم في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة

في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي موالفة في الرحلتين المعروفتين انساك تسواء عادي خوف وقد جاءت

بنو اسد خافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستئناف كله واقيم قوله لهم

الف ليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم وليس لكم الاف جوابا للسؤال فيما الخبر

المحذوف فكانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف ليس لكم الاف فيكون في البيت استئنافان

كما في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف النسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل

ان يكون استئنافا جوابا له وبيانا لسببه فاقيم السبب مقام المسبب قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه

جعله في الوجه الاول موكدا للجواب المحذوف وبيانا له او بدونه اي بدون قيام شيء مقامه نحو فنعم

الماهدون اي نحن على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هم نحن فحذف المبتدا والخبر جميعا من غير ان

يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من احوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال

واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد الكلام سابق كان قيل هل الامر كذلك فقيل

لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع

لكن عطف ههنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فدفع

هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للجملة الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا فكان العطف

فصورة القطع فيه وتكلم بعض المبينة دفعا للايهام واما للتوسط اي واما الوصل للتوسط بين حالتي كمال

وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم ان اما بكسر الهمزة فوقع في خطا عظيم وانما هو واما بالفتح عطفا على اما الثاني

وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فنقول اما الوصل لدفع

الايهام فكذا واما للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط ويكون بينهما

جامع والتمارئ هذا القدر استغناء عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع ويعابر كي

قوله ولهذا اى لمكم) وجوز صاحب الكشف ان يكون معطوفا على فاتقوا على طريقة قولك يا بني تميم احذروا عقوبة ما صنعتم وبشر يا فلان بني اسد باحساني اليهم واعترض عليه
اولا بان الجهة ... بينهما ... باعتبار التقابل بين المسندين تجب المغايرة لان احدهما تبشير والآخر الانذار والتقابل بين المسند اليهما لان
الخطاب الذين ... المنكرون الا ان الوصف بين ... طبع ... بالنداء كما صرح به ... المذكور مستقيم جوابه ... فيفهم ثانيا
فاتقوا جزاء ... فان لم تفعلوا وليس قوله ... مسببا عن ذلك الشرط فلا يصح عطفه على جزائه واجيب بان في تبشير المؤمنين تحسير الكافرين فالمعنى
فان لم تفعلوا فاتقوا النار فاتقوا ما يغيظكم من حسن حال ... فاتقيم وتبشر مقابله لان التبشير مقصود في نفسه الفائح فيظهر ... جزاء الظاهر
... تبشير المعهد ... مترتب على عدم معارضة الكفرة القرآن والآتي به ... ثبت صدق النبي ... لقد يقع ...
قيل ... من منكر فقد ثبت صدقه فاتركوا العناد واتقوا النار ايها الكافرون وبشر المؤمنين بالجنات ايها النبي ... المبشر ...

اي ... اي صادقين فولوا ... اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء في المعنى الاخبار فقوله تم قال ان اشهد الله
واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا
الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت منع تصلب الكشاف على الاخبار من عن ان يجعل الجزء ... انشاء
او على العكس بل يجعل عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على مضمون الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله
فان لم تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا ان ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف
عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وهو ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد
يعاقب بالقيد والازهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا متوهم لكن يشترط اتفاق الجملتين خبرا
وانشاء لاتم صحة ما ذكره من المثال فلهذا قال المصنف قوله وبشر الذين امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله
اي فانذر وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي
خلقكم الاية فكانه امر للنبي بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه مندرج فيه قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا
على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربت قل لزيد ... اما ... ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم و...
بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى و
المسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب بالمناسبة
الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقاربهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند
اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب
وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة
او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما بسبب من الآخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب وبينهما اي بدون
المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي
بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو
مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين الشعر وطول القامة فلا يشيء ولا اصل الايجاب
اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احد الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الجزء

بعيد هذا من الجامع بينهما يجب ان كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين
لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك وكانت كلتاهما خبريتين معنى فقط بان يكونا انشائيتين لفظا او يكون
الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كانت كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا
خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق
لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم
في الخبريتين المتخالفتين اسمية وفعلية والمتناسبتين وكقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين ولما
معنى فقط لم يذكر له مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة واعادة لفظ
فيه تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا
الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون
لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا وكما تقول
تذهب الى فلان وتقول كذا وكذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كان المسارع الى الامتثال
فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة
اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا للقسم الاول وهو ان يكونا انشائيتين
معنى فقط بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر او واحسنوا
بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطف على تؤمنون بالله قبله في قوله تعالى
يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا
كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطبين بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله و
بالثاني هو النبي وهما وان كانا متناسبين لكنه لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على امر لآخر الا عند التصريح
بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو وعلى ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستئناف كانهم قالوا كيف
نعمل فقيل تؤمنون بالله اي امنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاصح انه عطف على قل مرادا قبل يا
ايها الذين امنوا اي قل يا محمد كذا وبشر المؤمنين وعلى محذوف اي فابشر يا محمد يقال بشره فابشر

پنج است ... حواس ظاهری ... / حس مشترک مخیله ذاکره و همه ... با حافظه دان تو پنج باطن حواس [قراءة غير مؤكدة]

الثاني مما يجري التشبيه والنظر والنقيض للجزء من الاول لعلو فلك تدبر طول القامة وعمر شاعر لكان خلقا من الهوى [مجرى]
السكاكي الجامع بين الشيئين وفي نقل المصنف كلام السكاكي وتعرضه بما جعله تخليطا منه انه اصطلاح له
ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما تعلق المصنف من الاختلال فنقول من
القوى المدركة العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات الجزئية ومنها الوهم وهي القوة المدركة
للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس كادراك الشاة العداوة والصداقة
من ذئب مثلا وكادراك الشاة العداوة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات
من طرق الحواس الظاهرة فتدركها فهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو
ونعني بالصورة ما يمكن ادراكها باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي
قوة التفصيل والتركيب بين الصور الماخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي
دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظم
تريد فاذا استعملتها بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة واذا استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها
او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي ان التجاذب يكون بين الجملتين بما
يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل ومن جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي [العقل ٢]
بان يكون بينهما اتحاد في التصور والمراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة
قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من
قيودهما مثل الوصف والحال والظرف ونحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور واذكره ما
مطلق التصورات والتصديقات على المعلومات الضرورية والنظرية او تماثل هناك او في تصور من
قيودهما ثم اشار الى كون سبب التماثل امرا يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل
بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل لا يدرك بذاته الجزئي من حيث انه [مجرد]
جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمتماثلان اذا جردا عن
المشخصات صارا متحدين فيكون حصول احدهما في المفكرة حصول الاخر وانما قال عن التشخص في الخارج

[هامش: ويتقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك هي القوة التي تتعدى اليها صور المحسوسات]
[هامش: منتظما]

لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي مرزوق يتميز به عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي من حيث
لانه يدرك الجزئيات بواسطة الالات الجسمانية لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما [علي الجزئي بالكلي]
معا لكن ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالالات وكذا بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فانه يعتبر تجريدهما عن التشخص
في الخارج لا يقتضي ارتفاع تشخصهما الجزئي اذ يعتبر امر كلي حاصل في العقل هو من زيد انه رجل احمر فاضل
ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت ما كانت الاوصاف كلية كانا باشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية
باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان حاصلا
بين كاتب وعمر شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو ومثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لا انهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية
وقد صرح ببطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او
تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الاخر فحصول كل واحد منهما
في المفكرة يستلزم حصول الاخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر اخر
اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الاخر معلول له فتعقل كل واحد منهما بالقياس
الى تعقل الاخر والاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد اخر فهو اقل من الاخر والاخر اكثر منه
وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول مثال للتضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين
ما بين المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل
والاكثر لا بين الذاتين لانه لا يعقل ذات الواجب بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكما يعقل
خمسة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات امور معقولة لا محسوسة وان اراد
ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي
فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولتان لكونهما نسبيتين فالاقلية والاكثرية ايضا
كذلك او وهمي عطف على قوله وعقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة
اعتبار الوهم بخلاف ذلك العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما
شبه تماثل كلوني البياض والصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد

بى احدهما عارض لجلد في العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس واحد هو اللون كالخضرة

والسواد ولا للثاني ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما والمفكرة في الجمع بين النظر

الوجوه ولذلك قرن الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ونجم

ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلف بالعوارض والمتحصلة لجلد في العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر

وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ما يخلق في اباسحق مجازا ويكون بين تصورهما تضاد

وهو التقابل بين امرين وجوديين متعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات

والايمان والكفر في المعقولات والحق انهما يتقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو التصديق

النبي في جميع ما علم مجيئه بالضرورة اي قبول النفس لذلك والاذعان له على ما فسره بعض العلماء والجحود على

ما فسره المحققون من المنطقيين مع الاقرار باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه الايمان اللهم الا ان

الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله وما يتصف بهما اي بالمذكورات كالابيض

والاسود والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الابيض والاسود متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين

المتضادين وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان

الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فانه فيهما شبه التضاد

باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على

المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات

والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو

يكون مسبوقا بواحد فقط فيشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فيجعل نحو السماء

والارض والاول والثاني فانه من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق بين الوجهين

المتضادين فيهما الاسود والابيض جزء مفهومهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما الاومان

لهما خارجان واما الاول والثاني وان كانت الاولية والثانوية الاخيرتين من مفهوميهما لكنهما ليسا

متضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهومهما فلا يكونان

وجوديين

لا يمكن اجتماعهما لكنهما
ليسا متضادين لكونهما
عبارتين عن المحلين الموصوفين
بالاولية والثانوية فان
قلت كما جعل نحو الاسود
والابيض من قبيل المتضادين
باعتبار اشتمالهما على الوصفين

وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبهه

التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضر احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضر الآخر ولهذا نجد

الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد ولا يخطر به السواد

البياض وكذا السماء والارض ونحو ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر

وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف على وهمي وهو بان الجامع الخيالي امر بسببه

يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين

تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن

في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتيبا ووضوحا فكم من صور لا

انفكاك بينهما في خيال وهي في آخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا

تقع قط فلصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لانه معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبني

على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في

خزانة الخيال وبيان الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما

ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي

ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في

الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك

اعترض وقال ان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح جعلهما من الوهميات واجاب بان الجامع

كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لان المراد

بالتضاد السواد والبياض والسواد معنى جزئي فان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض معنى جزئي

فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل

والتضاد فانها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات وكيف

يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال

بدر اوفى بالزايد

فزاد وجمع ما ذكرناه من ان ليس المراد بالجامع العقلي ان يكون مدركا بالعقل وانه جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا وانه جعل الجامع الخيالي تقارن الصور في الخيال لتعليلها بما قال في كلام المفتاح اما الاول فلانه ذكر في الحالة المقتضية للانقطاع بان لم يكن بينهما ما يجمعهما عند المفكرة جمعا من جهة العقل والوهم والخيال فانه جعل العقل والوهم والخيال جهة الجمع ومقتضيا له لا مدركا واما الثاني فلانه ذكر ان الوهم يحتال في التصوير ... هناك ... والوهمي ان يكون بينهما شبه تماثل او تضاد واما الثالث فلانه ذكر ان الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال ولم يقيد شيئا منها بقيد يخصصه بواحد منها كما

قوله لا تبعد هذا الكلام ... المقصود بيان الجامع بين الجملتين في العطف ... بينهما قطعي ولا يعتبر جامعا ... الجامع بين الجملتين ... بينها في موضع ولا ... موضع ... هناك

وظاهر انه لا يمكن جعله صورة وهمية في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا ظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت

ما ذكرت من نقل كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار جزء من مفردهما مثل

لا لحاجة الى المصحح للعطف اذ يصح العطف لا يتعلق ... وبيانه ...

الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة

وخاط زيد ثوبي فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب

قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين والقائل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فموكول الى ما قبل

الاتحاد في المسند اليه ...

هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين مخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان

الجامع حيث يكون باعتبارهما جميعا واما ما اعتقدنا كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما

ترى من كون الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر

او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وفي قوله

الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم

بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجاب بان ... بين تصوريهما مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال

من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه منعنا ...

على السكاكي وحمله على انه سهو منه فقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله في

التصور موفيا كما لا يخفى على من له ادنى معرفة باساليب الكلام فليتامل في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرته مما

تفرد والله الموفق ومن المحسنات للوصل بعد تحقق المجوز تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما

او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارع وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا فاذا اردت مجرد الاخبار

من غير تجديد نوع التجدد في احديهما والثبوت في الاخرى لم ان يقال قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب

المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله بقوله كذا لانهما لكونهما اسميتين باعتبار كون

زيد وعمرو مبتدئين قام وقعد خبرهما او يكونا فعليتين فاعلين لقام وقعد وقدما عليهما يعني بجهة يفيد واما

او فعليتين لا ان يقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر عن

مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية جزءها

قوله اذا اريد مجرد الاخبار ... من غير قصد الى ... زائد او تقييد ... في ذكر الفعل ... غير ... رعاية المناسبة ... واجبة وعلى الثالث فاسدة وان وقع عقب مجرد الاخبار بقوله من غير تعرض ... في احدهما للثبوت في الاخرى فعلم الفعل الاول والثاني وقد عرفت ان رعاية المناسبة في الثاني واجبة لا محسنة ويمكن ... في القسم الخامس من المحسنات ولا يتوقف صحة العطف عليه وانما يجب لافادة مقصود المتكلم فلذا لم يذكر واما قوله من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى ولم يقل من غير تعرض لقصد زائد كالتجدد والثبوت لما ذكر ... لئلا يورد عليه ما ورد على السكاكي من انه اذا كان المراد مجرد نسبة الخبر الى المخبر عنه من غير قصد ... لم يصح في زيد قام زيد ... عبارة المراد التعرض في القصد والارادة لا مجرد دلالة اللفظ فربما يكون قصده مجرد النسبة الى المسند اليه المثبت فعلية او اسمية ... رعاية المناسبة ... المراد ...

جملة فعلية كان المناسب عطفها بالتي للثانية ايضا المحافظة على المناسبة ولا تحصل المناسبة بان يؤتى بما التبا فعلية

فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السكاكي من ان نحو زيد قام وعمرو قعد من انه ... اذا وقع عمرو والجملة

عطف على الجملة الاسمية واذا انضم قعد والفعل فهو عطف على الفعلية التي هي الخبر المبتدأ والضمير فاعل في الوجه الاول

عند ... وانما لم يعتبر ما ... المنال ... لان الجملة الاسمية جزءها جملة فعلية ويصح المناسب

انما يكون باعتبار الضمير وقد ... على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين

هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه فالوجهين

واحد والاختلاف والاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا تحصل المناسبة ولا يخفى ما في المصطفى هذا الوجه ودقة وان

ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من النحو للمانع مثل ان يراد في احدهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو

او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارع مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله ففريقا كذبتم وفريقا

تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتني اكرمتك ايضا ومنه قوله تعالى

وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر تذنيب ... تعقيب لباب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة

الحالية وكونها تارة بالواو وبغير الواو اخرى بالتذنيب هو جعل الشيء ذنابة للشيء فكان هذا تتميم لباب

الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها للتقرير مضمون الجملة الاسمية على راي هو مضمون الجملة

مطلقا على راي والمنتقلة الحال التي ليست مما ثبت تارة وتزول تارة اخرى ... ما يقع بعد الجملة الفعلية ...

فالمؤكدة كونها بعد جملة اسمية ... تجعلها قسما اخر غير المؤكدة والمنتقلة والتسمية دائمة او غالبة ... الجملة

الحال غير المنتقلة ان يكون بغير واو ... لشدة ارتباطها بما قبلها فلا يبحث هاهنا الا عن المنتقلة فنقول

اصل الحال المنتقلة ان يكون بغير الواو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما يؤتى به للدلالة

على المعاني الطارئة عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فتكون مغنيا

من تكلف تعلق اخر كالواو واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت

في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال

المعنى الذي للحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد

نيد راكبا الا ان الفرق انك هنا تريد معنى في احيانك عمرا بالمجي ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع

بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا او وصفه اي ولان الحال في المعنى وصفا لصاحبها كالنعت بالنسبة الى

المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه

بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر له

ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا

حالا او ما الجملة كان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو وكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو

ايضا اما الخبر فكما في كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا

ما الواقع بعد الا نحو قولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكما في الجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد

تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله ثم سبعة وثامنهم

كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلنا مثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل

تشبيها بالحال على ان مذهب المفتاح ان قوله ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي

فيعم وذو الحال لا يكون معرفة ويكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو مذهب الكشاف سهو فالاصل في الحال ان

يكون بغير واو لكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة واتما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح

ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة

من غير ان يتوقف على التعليق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق عليها

لما مر من انه لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبتا ولا حكما ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت

على سبيل التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت

حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل هو الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر و

النعت فمعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو وما لم تمس حاجة المفيدة ارتباط ولا فالواو انسب في الربط

لانها الموضوعة له في الحال لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام احوج الى الربط فصدر الجملة التي اصلها الاستقلال

بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق مستقلة ولما جاء في الحال المفردة ونعت

فانها

فانها ليست مستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء الكلام وبخلاف النعت لتبعيته للمنعوت وكونه لدلالة على معنى فيه مما كان

من تمامه فاكتفى بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون

بالواو وقد يكون بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان يكون خالية عن ضمير صاحبها او لا يكون فالجملة

التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب فيها الواو ليكون مرتبطة به غير منقطعة عنه

فيجب نبه على الباب وجوه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولما بين ان الجملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي

جملة يجوز ان يقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيه فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي اسم الذي يجوز ان ينتصب

عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتداء ولا خبرا ولا نكرة محضة واتما

لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان قوله المبتداء هو قوله يصح ان يقع ذلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال

بان يقول هل كان تقدلت مع الواو وما ليس بهذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه

الا مجازا واتما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجمل الخالية عن ضمير المصدرة بالمضارع

لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه لكنه عما يجوز ان ينتصب عنه حال فالجملة ح يكون قوله كل جملة

خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال وصنا ولا المصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها

بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن

لما سيأتي من ان ربط مثلها يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الخ يشمل الجمل الانشائية وهي لا يصح

ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول

مضمون الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيها الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت

المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة المفهم بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل يقع الشرطية حالا ام لا

قلت قد منع من ذلك وزعموا انها اذا وقعت لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه جاءني زيد

وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها

بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة وجريا فضعف لذلك كان

الجر والنعت فان المبتداء لعدم استغنائه عن الخبر يعرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى تعلق بذلك وكذا

النحو لما بينه وبين المعطوف من الاشتباك والاتحاد المعنوي كأنهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة منقطع
عن صاحبها واما الواو الداخل على الشرط المدلول عليه على جوابه بما قبله من الكلام مع التنادي كما في ضمن الشرط
المذكور او ما مر لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض من الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه
وان شتمني واطلب العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام
وعليه الجمهور وقال الجرجاني انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني
واطلب العلم لو لم يكن بالصين ولو بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما
يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق عزيمة
وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله انا سيد ولد آدم ولا فخر
على قوله والا فاعلم اي وان لم تكن الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان يكون اسمية او فعلية والفعلية
اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيه الواو
وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه
بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير
نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي الحال المفردة لعراقة
المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه لسبب وقوعها موقعه وهي اي المفردة التي تدل على حصول صفة لا
لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما تقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان
الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت اي الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال
تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع
المثبت كذلك على صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفرد فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفرد
اما الحصول اي ما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل على التجدد
وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال
يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وههنا

نظر

وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقته اجزاء
متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال التي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع
مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون مستقبلا فللمضارع لا دخل لها
في المقارنة ولولا انه المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى يمتنع دخول الواو
فيه مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النظم والنثر اشار الى
جوابه واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما
خشيت اي علمت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ اي وانا اصك وانا ارهنهم ليكون
الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله لم تؤذونني وقد تعلمون اي وانتم تعلمون وقيل الاول
اي نحو قمت واصك وجهه شاذ والثاني اي نحو نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيها
اي في نحو قوله واصك وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل
المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال
الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا او
وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان اعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح واما ما
مجيئه بالواو فهو قراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا للنفي
دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فيتعين
كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر
قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فما اشار اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن بالله
اي اي شيء ثبت لنا والمعنى لا يصح حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا
ولعله جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه
منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل مطابقة على عدم الحصول لا على الحصول وايجاد بدل

بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي هيهنا المنفي بما ولا
او لا ودون لن لانها حرف استقبال معتبرة في الجملة الواقعة حالا الا لو جاء مع حرف الاستقبال كالسين ولن
ونحوهما وذلك لان الحال هي الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينا حقيقة لان لفظ مركب فيتوهم
تبعضا بركتها الا بهذا المعنى عن حال المقابل الاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا الجمع
الحالية بعلم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظه ما يجب ان يكون مع
الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل ظاهرا على الحال وهو ما وجوابه ان فواه
الدلالة على الحصول جوز ذلك الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع شرقة ... من حي وتوعدني وكنت
وما انبهني ابو عبد ان كان نامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال وحصت ... عند منه بالو
وغير مبالي به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو وتركها
بالضمير ان كان ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اني يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو و
او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فيتعين به المضارع المنفي
بلم ولما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى مثال ذلك بقوله وقوله اني يكون لي غلام ولم
يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما
يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكنه القياس
مقتضى جوازه ثم تأمله اشار الى سببيه ادلة لا من حيث انه حكم المثبت والمنفي بقوله اما المثبت فلدلالته
على الحصول يعني صفة غير ثابتة لكونه فعلا ومثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال
ولهذا اي ولعدم دلالته على ثبوت المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة
كما في قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم لان قد تقرب الماضي من الحال وعند هذا الاشكال المذكور وهو ان الحال في
الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا زمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين
يجوز ان يكونا متقاربين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظة قد انما تقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال
وهو زمان التكلم فربما تكون في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في

الماضي

الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو
اذا كان العامل مستقبلا كقولنا يجيء الامير بقائد غلمانه بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع هنا ليس بمعنى الحال
وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كان بالنظر الى عامله ولفظة قد انما يقرب به من حال التكلم فقط و
متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في
السنة الماضية وقد ركب كما هو واشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فتطهير تصدير الماضي المثبت بلفظ قد يجده
التحسين اللفظي وكثيرا ما يتقبل الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن يعبر عنه بلفظ قد
يكثر منه بوقوعه الا استبعاد كقول ابي العلاء اصدقه في مرية وقد امترت صحابة موسى بعد ايات التسع وقيا
بحيث تعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون في الحال التي هي زمان التكلم وانما هي تبيان حقيقة
وبهذا يظهر بطلان ما قال السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتبت يجوز ان يكون حالا لامكان الكتابة
قد انقضت فيجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء لانه يتلبس بها متبدئا بها فاذ
جزء منها يجي ما الماضي وللتلبس بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا الا انه ما الحال واما
الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول لظاهرا لكونه ماضيا منفيا احتاج فتحقيق
المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي واما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون
الحصول واما الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم
نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل ما ولم لانتفاء متقدم على
زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب
زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالمنفي ومع ان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة
عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على الانقطاع فلذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكن ضرب
اليوم تحصل لمنع ان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب زيد ...
كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان
الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المعينين في زمان واحد في نقيض فلو جعلوا ...

النفي

مقيد الجزء من الاجزاء لم يحتج الشاعر الى ... الجزئين فى الاكتفاء لكلا الاثبات بوجوده مطلقا او لورود فيصدر فى النفى الاستمرارى

اذا استمرار الفعل احيد وقيل ان استمرار الترك علية لعدم كان النفى موجبا للتكرار ودون الاثبات فكان نفى النفى اثباتا واما اصل ما زال وما

انفك ونحوها للتحقيق فما يخفى فى هذا الكلام وتحرر ان الاصل فى النفى الاستمرار بخلاف الاثبات لان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب

بخلاف استمرار الوجود يعنى ان بقاء الحادث واستمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجد عقيب عدمه والوجود الحادث

لابد له من سبب موجد بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج المعدوم الى سبب بل يكفى فيه انتفاء سبب الوجود كالاصل فى الحوادث

العدم فالمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال

ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل فى المنفى الاستمرار حصلت به الدلالة على المقارنة

وقد عرفت ما فيه واما اى عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور

الثانى

جواز تركها اى ترك الواو وعكس ما مر فى الماضى المثبت اى دلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة

غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى فىّ ورجع عوده على بدئه فيمن رفع عوده على الابتداء اى رجع

على ما ابتدأ به على ان البدء مصدر بمعنى المفعول وان دخلها اى والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم

دلالتها اى الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم

تعلمون اى حال انتم من اهل العلم والمعرفة وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تركها

مع الواو ضعيف لقال الشيخ عبد القاهر ان كان المبتدأ فى الجملة الاسمية ضمير ذى الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو

جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى يدخل فى صلة العامل

وتنضم اليه فى الاثبات ويتقدر تقدير المفرد فى ان لا يستانف لها الاثبات وهذا مما يمتنع فى نحو جاء زيد وهو يسرع

او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا فى انك لا تجد

سبيلا الى ان تدخل يسرع فى صلة المجئ وتضمه اليه لان الاثبات لا يعاد ذكره الا بكون حتى يقصد استيناف الخبر عنه بانه

يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا فى البين وجرى مجرى ان تقول جاءنى زيد وعمرو يسرع امامه

ثم تزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجئ الجملة الاسمية الا

مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشئ الخارج عن قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه

وفى الكلام

ونوع من التشبيه وذلك لان قوله فوه الى فىّ مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا فى طريقه الذى جاء منه وكذا اذا ابتنيا

مروان مثاله وجلبته حافر الجود والكرم فانه بسبب تقديم الخبر يشبه فى المعنى من قولك وجدته حاضره الجود اعنى الجود

والكرم وقريب من ذلك ... ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو ومما جاء الشاعر على ارادة

قد وهذا كلامه فيه ... الاعجاز والذى يلوح منه ان مجيئها بالواو وفى نحو جاء زيد يسرع او مسرع اولى منه فى نحو جاء

زيد وهو يسرع او مسرع وقال ايضا موضع اخر انك اذا قلت جاء زيد وسيفه على كتفه او خرج التاج عليه كان كلاما

ثابتا لا يكاد يقع فى الاستعمال الا قليلا لو قلت جاء زيد وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج عليه فان المعنى

على استيناف كلام وابتداء اثبات وانما لم ترد جاء وكذلك ولكن جاء زيد وهو كذلك فقط منه ان الجملة الاسمية

لا يجوز تركها على الواو وكلا من التاويل والتشبيه بالمفرد وهذا نحو كلام صاحب الكشاف حيث ذكر

وفى قوله ثم بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطف على حال قبلها حرف الواو استثقالا لاجتماع حرفى

العطف لان واو الحال هى واو العطف استعيرت للوصل وقولك جاء زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح وانما

جاء زيد هو فارس خبيث وذكر فى قوله ثم بعضكم لبعض عدو انه فى موضع الحال اى متعادين يعادى بعضها ابليس ويعاديهم

واما قوله منزلة المفرد وهذا الحاصل جاء زيد هو فارس لانه لو ابيح ذلك لوجب ان يقع فارسا فلما لم

جئت والذى يشير اليه ما ذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاءنى زيد يسرع فهو بمنزلة جاءنى مسرعا وانك

تثبت مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاء بهذه الهيئة واذا

قلت جاء زيد وهو مسرع او غلامه يسعى بين يديه او سيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجئ ثم استانفت

خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجئ بالواو كما جئ

بها فى نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب ... عن كونها جملة لم تجعل الجملة اولى كالفاء فى

الشرط فانها بمنزلة العاطفة فى انها لربط جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة فى نحو جاء زيد يسرع بمنزلة

الجزء المستغنى عن الفاء لان من شانه ان يرتبط بنفسه والجملة فى نحو جاء زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه

على كتفه بمنزلة الجزاء الذى ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها

اى فى تلك الحال تركها اى ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتنى بلدة او نكرتها خرجت مع البازى على سواد اى

شعر ... خرجت مع البازى ...

لم يعرفه ذوي اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم فلم يعرفهم مشكوا مصاحبا للبائه الذي هو ابكر الطيور مشتملا على شئ

من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد اي بقية من الليل حال خلت فيها الواو ثم قال الشيخ

الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعل الظرف لاعتماده على الحال لا الابتداء وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان

الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعل ماض مع قد وقال المص لعله انما اختار تقدير

باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل لمكان

مجيئها بالواو قليلا كقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها ... ومن الارض مومات وبيده سملق وانما لم يجوز التقدير

بالمضارع لانه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو وهذا كلامه وفيه نظر لانه كان الاصل الحال

المؤكدة ذكر الخبر والنعت في الواجب ان يكون مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولانا

لا نسلم انه لو جاز التقدير بالمضارع لوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي اذا نوى انه تقدير

بالمفرد ومع هذا لا يمتنع الواو ومع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع فالحق انه على كثرة يحتمل ان

يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد وان قام عمرو ويحتمل ان

يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل ولا ولان عما عد ونعيد نزلت

الواو والاخبار بما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا كثر فيه نزلت الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة

ولا فالواو واجبة لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاء في رجل في يده سيف على كثرة سيف انما اهلكنا من قرية

الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ابنه قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية فقلت عسى ان يتم لي

كانما بنى جرى الاسود الحارد من جد اذا غضب فقوله بنى الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصر في قوله

دع كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حال اي في كما في وجه الحال من بني لما فيه من التشبيه من معنى

الفعل ويحسن الترك تارة اخرى بعد وقوع جملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي والله يبقيك

لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال لو لم يتقدمها قبله لا يحسن فيها ترك الواو والحال الان في الجملة

بجعلها بكون من احوال المترادفة فهي ان يكون احوال المتعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك هينا ويجوز ان

يكون من احوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة نحو قوله برماحنا

الباب الثامن الايجاز والاطناب

تجعل حالا من الضمير في نسلها وقال بعضهم ان كان المبتدا ضميرا ذي الحال وجب الواو والا فان كان الضمير فيما

صدر به الجملة سواء كان مبتدا نحو فوه الى في او اهبطوا بعضكم لبعض عدو وجرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم

فالحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابطة في اول الجملة وهذا البيان من هذا القبيل والا فهو ضعيف

قليل كقوله نصف النهار الماء غامره الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي

اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي تعلقها بالقياس الى تعلق شيء آخر يكون

انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه ولكن الظني يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتاتى

فيها الاتيان بالتحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التحقيق والتعيين ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز

وبذلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام هو بعينه مطنب بالنسبة الى كلام اخر وكذا

المطنب فكيف يمكن على التحقيق والتحديد هذا ايجاز وذلك اطناب والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه

اهل العرف وهو متعارف الاوساط في باب البلاغة لعدم مقتضيات الاحوال ولا يدم ابقا منهم لا عرضهم نادر

اصل المعنى مثلا الى وفيه والفاظ كيف كانت ويجرد نالبعض جميعا عن حكم التحقيق فالايجاز اداء المقصود باقل

من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم في الاختصار لكونه نسبيا يرجع تارة الى ما سوى الكون

عبارة المتعارف اكثر ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم

وليس المراد مما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني فيوصف الكلام بالاختصار لكونه

اقل من العبارات اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله نعم رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس

شيبا فمنزل اطنابا بالنسبة المتعارف وهو قولنا يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه

مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن فعلم ان الايجاز

كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل من ما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما

فيما هو اقل من المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا كما اذا قيل يا رب شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة

وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله انا قال الخميس نعم بحذف المبتدا فانه اقل من عبارة المتعارف

وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام مقام ضيق فيقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني

لا الاطناب ... الحظم ... الاول ... الى ... الاول بعيد
فيما اذا ... يذكر ... المقام ... ايضا اذا ... فيد
... الاول ... بمعاني قوله ... من المقام
... الاطناب ... دون الايجاز بالمعنى الثاني فيما ... اذا ...
على ما مر ... فيما اذا ... ادراك ...

بدون الاملال في قوله يستحق الحكم منى ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه بذكر لاستباق الذهن
اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطنابين انها عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب
فليتامل وقد توهم من الكلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان يكون الايجاز ما يكون بالنسبة
الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم
على هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء مما يقتضيه تحقيق معناه لان كثيرا
من الامور النسبية ومعاني الاضافية قد يتحقق معانيها ويعرفونه بما يليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما
انما المراد بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق هو ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب كثير وذلك
ضروري وليس المراد انه لا يمكن ان يتعين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي تعيين لهما ثم البناء على المتعارف

المقام هو وهم لان الحكم

تصريح باطلاق الاختصار

على كونه اقل من المتعارف

ايجاز الكلام البسط الموصوف بانه قد يكون الكلام اقل من المتعارف وقد يكون ما يكون بحسب مقتضى المقام خطيبا كلام البسط من احد
المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف كل مقام
اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب
المعاني والمقدرة على تادية المعاني بعبارات تختلف في الطول والقصر والتوسط بحسب مناسبة المقام
انما هو من دأب البلغاء واما المتوسطون بين الجهالة والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام
يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية بل بحسب الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم
فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء
فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط ولكل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر تبنى ذلك
فالاولى بالسابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب هو ان يقال المقبول من طرق التعبير عن المعنى اما ان
يكون بلفظ مساو له اولا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه وافيا او لا والناقص اما ان يكون وافيا او لا
والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه خمسة اقسام ثلاثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول
من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ
زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون ناقصا عنه وافيا به

والاطناب

والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف
ببيانه كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن عاش
كدا او مكدودا ومتعوبا اي الناعم في ظلال العقل يعني ان اصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك
خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش
المعتبر به اعني العيش الناعم انما هو عيش الجهل والحمقاء دون العقلاء المتاملين في عواقب الامور فيجعل
مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين في امورهم وانما ينقلب
وجبلي حال العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم
وفي ظلال العقل لكان كالتكرار ويدل على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا
على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قول عدي بن الابرش وهو ... نعماء بجذيمة
الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع
بينهما التضمين التقطيع والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي قددت
وقولها للزباء وعن الحشو المفسد او واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا
وهو قسمان لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله اي كلفظ
الندى في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي اسم
للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث واعتاموا صرفها للضرورة فالمعنى انه لا فضل في الدنيا للشجاعة والصبر والندى
على الشاعر على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان
عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث
والشدائد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه ولو نفقه بالخلو عنه بل يجد طول العمر مما يهون على النفوس
الصبر على المكاره ولهذا قال هان لصبرا توب مثل ابن عم نوح بحلاوة والباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه
بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله مع ذلك افضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا يقال
هل ان كنت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه

بدون قرينة على بذل النفس

لا يفهم من اهلك في لفظ النوع لانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس لاعدم التحرز عن الامور
التي من شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود و
نقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال
كثير فضل وغير المفسد كقوله اي وعن الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير ابن ابي سلمى واعلم علم
اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت فيقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته
بيدي ولا يجعل مثل هذا حشوا لوقوعه في التنزيل فويل لهم مما كتبت ايديهم قلنا امثال ذلك انما يقال في مقام
يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا القرء كتبته بيمينك هذه واما قوله تعالى ذلك
قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يتفوهون به لا معنى له كالفاظ المهمل
التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وفيه ايضا دلالة على ان القول الدال على معنى مقول بالفم ومعناه متمكن في القلب ولا كما
معقول بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم والمساواة في مثالها الانما
الامثل والمعتبر ملكه عزوجل لا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله اي وقول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك
كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتاى عنك واسع اي موضع البعد عنك واسع اي وسعة وبعد
شبهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح ولا يبعد في الهرب منه الى
شيء من الارض لسعة مملكته وطول يده ولان له في جميع الآفاق مطيعا لاوامره يرد الهارب اليه فان قيل كلا
المثالين غير صحيح لان في الاية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا
اعتبار ذلك من لفظي ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح به لكان
اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الاية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع مع انه صرح كثير من
النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء ولا ايجاز فيهما بايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم
في القصاص حيوة فان معناه كثير لفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم متى قتل كان يقتل كان ذلك داعيا له الى ان لا يقدم على القتل
فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض وكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف
فيه فان تعلق الظرف به اي بالفعل الذي يتعلق به الظرف قلت ما سر الظرف مستقر وحينئذ لعدم احتياج

نامله

حتى لو ذكر

نادية اصل المراد الية لكان تطويلا وصح ان ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو لمجرد
رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بالفعل وفضله اي رجحانه قوله ولكم في القصاص حيوة على ما كان
عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل لقلة حروف ما يناظره اي اللفظ الذي يناظر قولهم
القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه هو في القصاص حيوة لان قوله لكم
لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حيوة احد عشر باعتبار التنوين وكلاهما
عشرة وحروف انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة
دون الكتابة والنص على المطلوب اي الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من
التعظيم لمنعه اي منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص
حيوة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول اي الذي
يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل
فعلم انه يقتص منه فارتدع وسلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده اي كون قوله ولكم في
القصاص حيوة مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي انفى للقتل ما يكون
على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه عن التكرار بخلاف
قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار
افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد العجز
على الصدر وهو من محسنات قلنا احسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا
ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان
يكون كل من اللفظين بمعنى اخر واستغنائه اي وباستغنائه قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف
بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اي وباشتماله على صنعة المطابقة
وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل في
الحيوة وقد جعل ظرفا ومكانا للحيوة وبسلامته من توالي الاسباب الخفيفة التي تنقص سلامة الكلام

ای بخلاف قوله ولكم فی القصاص حيوة

نحاو فوقهم فانه ليس فيه ما يجتمع حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع واحد ويخلوه عما يشتمل عليه قولهم
من التنافر بسبب الالفاظ وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر لان المغاير متحققة وبما فيه من تقديم الخبر على
المبتداء للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتداء لا للاختصاص المنكر مثل في الدار رجل لا
يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة
يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف
بدل من جزء جملة نحو واسئل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول الرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا
متى اضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة فلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور وانا ابن جلا
جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كان جملة لا يحذف
موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من مجرور بمن او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك و
كقولهم ما في القوم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا
ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كقوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص الفعل ولا في اوله
زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضميره فاعله وجعل
الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ
كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة وما يؤدي هذا المعنى بدليل
ما قبله وهو قوله تعالى فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان لا يأخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط
كما مر في باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم
وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تأتيهم من آية من آيات
ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب
الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب
ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه نحو فما اذا ذكر فانه

جواب شرط را حذف ميكنند بجهة انكه حواله ودور برند نفس سامع كل مذهب وخيالي كه ممكن باشد
وتصور خيالي نكنه كه مطلوب باشد يا مكروه مگر انكه هر خيالي نمايد جايز باشد كه امر عظيم تر از او واقع شود

يتعين

يتعين وربّما سهل امره عنده الا ترى ان المولى اذا قال للعبد والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت
عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص على ضرب من العذاب وكذا اذا قال للشخص
اذا رأيتني ثانيا وسكت حالة لا يكاد يحيط به الحد لو ابن نبا الجواب مثالهما اي مثال الحذف للدلالة
على انه لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى
اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى
حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اي او المحذوف غير ذلك
المذكور كالمسند اليه او المسند او المفعول او الفعل كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو الراكع
يستير وهما اي منه والمستثنى نحو جاءني ليس الا والمضاف اليه يا من دعاني يا من ابي تبة نحو
بين ذا اي وجهه لا اسوه نحو يا قعا علام وجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجوابه لنعذبن
فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف مع حرف العطف نحو قوله تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح
وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من
بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي
فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اي فساءنا او
نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضرب بها فانفجرت جملة محذوفة هي سبب
المذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين اي فاختلفوا فبعث بدليل
قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جملة هي شرط
كقوله تعالى فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولي والفاء في مثل قوله تعالى فانفجرت
تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هو على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف
شرطا خلاف كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور في تمثيلها قوله قالوا خراسان
اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرها اي غير المسبب والسبب نحو قوله تعالى فنعم الماهدون على
ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدا والخبر في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما اكثر اي
وهو نحن الماهدون

اي المحذوف فما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا

ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط رآنا بضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا ما لهن ومالي

اي طربن في حنين بذكرها وهي لا يمكن ثم اعاودها وترامقني الى ان غضبت العجم من كثرة سماعي وبشرنا

والحذف على وجهين احدهما ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من

قبلك اي فلا تحزن واصبر لانه كذب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن

والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود

الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق

بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاهم

من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله

الاظهر فيه تسامح لانه يدل على الحذف والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف

وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى ويدل على تعيين

المحذوف بانه الامر او العذاب اي احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتامل و

منها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان فيه

محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر

في حبه كقوله قد شغفها حبا او في مراودته كقوله تراود فتاها عن نفسه او في شانه حتى يشملهما اي الحب

والمراودة والعادة دلت على الثاني اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره

اياه اي لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له و

يتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها اي من ادلة تعيين المحذوف الشروع في الفعل يعني الدليل

على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا

بد من فعل يتعلق هو به على ما تمهد في القوانين النحوية ويدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر

ما جعلت التسمية مبدأ له اي نقرأ عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام او القعود

بسم الله

بسم الله اقوم واقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران اي من ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام المخاطب

بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب او مقارنته لخا

بالاعراس وتلبسه به دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتيام والاتفاق يقال رفأت

الثوب ارفأه اذا اصلحته والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احديهما مبهمة

والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما

ثم بين كان اوقع في النفس من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى فان للادراك لذة وللحرمان عنه

مع الشعور بالمجهول بوجه ما الما فالمجهول اذا لم يحصل الشعور به فلا الم في الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه

دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتالمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت

لذة العلم به للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى كانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص من الالم

بشرى ولكن البشرى بان ... للداعي يوم ... عما نراه في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله في

ظلل من الغمام فانه جعل المجيء الذي يأتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث

لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذا كانت الصاعقة

من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث ومنه وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون ومنه رب اشرح لي صدري

فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما للداعي للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تعيين ذلك الشيء وايضاحه وهذا

بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى

وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله ثم واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت

حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اي من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي على قول

من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد قيل اصل نعم الرجل زيد وبئس رجلا زيد كان

اطنابا ايضا فيما الفاعل مضمر وفسر تمييزا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما

يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى

ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد

ذلك الاجمال من وجه حيث عرفنا المبتداء الذي هو صدر لا تنتهي وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب
وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي تظهر في النفس عند
وصفها بها تأثر وانفعال عجيب وانما قال لايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدقا على ذات واحدة و
معا فيمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهنا ليس كذلك ومنه اي من الايضاح بعد الابهام
التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه
خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم فسر
لما سبق ويسمى توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف فكانه جعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر
بالاسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام
والمراد بذكره بعده وهو ان يكون على سبيل العطف وفي الوصف لا يتبع المخلوق له واما بعطف الخاص على العام
لكان ما مضى هو ذلك التنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف
منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف فكانه شيء آخر مغاير
للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون
نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوة او الفضلى من قولهم للافضل
الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله
وجبريل وميكائيل وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف
وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا والان المصابرة باب من الصبر وكرر بعده تخصيصا
لشدتها وصعوبتها واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كتأكيد الانذار في كلا سوف تعلمون
ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه و
لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا وينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه
اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكريره تأكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم
دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل

تصحيح كرده شد

ذلك

وذلك لان اصل ثم الدلالة على التراخي في الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار
التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه
ثم نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ومن نكت التكرير
زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى
وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها
زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف
واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها تكرير ما قد بعد بسبب طول الكلام وهنا التكرير قد يكون
مجردا عن العاطف كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان
ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني
خطيبها وقد يكون مع العاطف كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما
لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون
ليرجع على المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلفوا في
تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي في قول
الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم الهداة به كانه علم في رأسه نار فان قولها
كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في رأسه نار ايغالا وزيادة
للمبالغة وتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرء القيس كأن عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز
اليماني الذي فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا تحقيقا للتشبيه لان
الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا
بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرة العيون
عندنا كذا في شرح ديوان امرء القيس وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد به قد طالت مسايرتهم فالمعارفة حتى الفت
الوحش رحالهم وخيامهم وكذا توهم غير المقصود وبيت السقط ... [illegible] ... بتقبيله

نكتة

حول خبائنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب

خالف فانه لما جعل النجم كانه شامة مثل خاتم من الدر وكان الكاس غالبا مما يكرع فيه كل واحد من اهل المجلس جعله كانه يقبل

ذلك ثم زاد ان وصفه بانه لم يقبله ملك منكر وكيف غيره فعلى هذا يختص الايغال بالشعر فقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام

بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل ذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون

فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب

في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل

اعم من الايغال وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل اعم من

الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة وبغير التاكيد

وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو قوله تعالى ذلك

جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون

متعلقا بما قبله واما على الوجه الاخر وهو ان يقال الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل تارة في معنى المعاقبة

واخرى في المعنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله ذلك جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل

وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب

اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال

نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من

قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت تذييل من الضرب

الثاني وكل منهما تذييل على ما قبله وهو اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظا اخرى على ان هذا

التقسيم للتذييل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وههنا ينقسم بقسمة اخرى الى

او غيره لو لا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني كما توهم نظرا الى الامثلة بعض من لم يتنبه بالفائدة

فالتذييل الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الاية فان زهوق الباطل

منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا

لا تلمه حال من اخا لعمومه لوقوعه في سياق النفي او من ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان يكون صفة

كل نفس ذائقة الموت فقوله
افان مت فهم الخالدون

لان فقدانه في الضحى يقع ابدال الاحق وقعي عن الذم على شعث اي تفرق وذميم

خصال اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه اي آخر البيت

تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان فيه

الاحتراس وهو التوقي والاحتراز عن التوهم وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف

المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط

الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي غير المفسد للديار

صوب الربيع اي نزوله ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل لما كان المطر

قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها دفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها والثاني نحو قوله تعالى فسوف

يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين

لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع

منهم للمؤمنين ولذا عدي الذل بعلى لتضمينه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز

ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم

ومن هذا القسم قول كعب بن سعيد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه

بالحلم لاوهم انه لين من عجز فلم يكن حلمه حلما لانه انما هو في وقت تعين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة

وقد يكون فيها واما المصراع الثاني فعلم المصنف انه تاكيد للذم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم

حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تاكيدا

لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين

العدو لم لا يكون غضبه مما لا يكترث ولا يعبا به والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الظاهر وادق مما ذكره

واما المصراع الثاني تكميل وذلك لانه لو كان حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه من تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة

وطلاقة الوجه وعدم اثارة الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك

الحالة التي يحسن فيها الحلم يجب ان يهابه العدو ويمكن مهابته في عينه فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يؤتى

في كلام لا يريهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه فحبه وهو
ان يكون الضمير في حبه للطعام اى يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه ولذا جعل الضمير لله اى يطعمونه على حب الله
ثم فلا يكون فيما نحن فيه لانه لتادية اصل المراد وكتقليل المدة في قوله ثم سبحان الله الذى اسرى بعبده ليلا
ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على التقليل فلذا اسرى في بعض الليل واما الاعتراض
فهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى
دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات
والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثانى بيانا للاول او تاكيدا او بدلا منه كالتنزيه في
قوله ثم ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون في قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل
وقعت في اثناء الكلام لان قوله ثم ولهم ما يشتهون عطف على لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله ثم
وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اى وكالدعاء في قول عوف بن محلم الشيبانى يشكو
كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعى الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر فقوله
بلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض
النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله ثم واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراضية لا محل لها
من الاعراب نحو الا هل اتاها والحوادث جمة بان امرء القيس بن تملك بيقرا فشرعها تاكيدا وجوبا باع
ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما ذكر في قوله ثم والله اعلم بما وضعت
وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله انى وضعتها انثى وبين قوله ثم انى سميتها مريم ومن هذا
كثير ما يلتبس بالحالية والفرق قد اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم
ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اى عبدتم العجل وانتم واضعوا العبادة في غير موضعها او اعتراض
اى وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اى وكالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتى كل ما قدرا ان هى المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف يعنى ان المقدورات اتية البتة ولا يقع
فيه تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه

(margin note:) اسرى بعبده — اسرا سير در شب را گويند

والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء اى ومن الاعتراض الذى وقع بين كلامين وهما آية جملة معترضة
اكثر من جملة ايضا اى كان الواقع هو بينهما اكثر من جملة قوله ثم فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين
ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر
من جملة بين كلامين متصلين معنى لما بقوله ثم فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله
فاتوهن من حيث امركم الله يعنى ان المأتى الذى امركم هو مكان الحرث لان الغرض الاصلى في الاتيان طلب النسل
لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا
به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد فيما علق بهما كقوله
ثم ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لى ولوالديك فقوله
ان اشكر لى تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها
العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف كقول ابى الطيب وخفوق قلب لو رايت لهيبه يا جنتى
لرايت فيه جهنما فقوله يا جنتى اعتراض للمطابقة مع جهنم وللاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه
غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون
هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان في اليأس راحة وقال قوم قد يكون النكتة فيه اى في الاعتراض
غير ما ذكره مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جعل بعضهم
وهو عند بعض اى القائلين بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة
منهم وقوع الاعتراض في اخر الكلام لا تليها جملة متصلة بها وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض
عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في اخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها
من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام ويجوزون ان لا يليها جملة
متصلة بها فيبقى اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشتمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل
وبعض صور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسى وما مات منا سيد
في فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثانى تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم

(margin note:) بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في اخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى

(margin note:) المذذة مجهول

اوهم انه ذلك لضعفهم وقلتهم فازال ذلك الوهم بوصفهم بالانقضاض من قاتلهم وكله
هبنا دل على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا كما تم يشعر به تفسير لجواز
ان تكون جملة ذات محل من الاعراب يعقبه جملة اخرى مشتملة على معناها معربة باعرابها بدلا منها
او تاكيدا او يكون الغرض منها تاكيدها وفي اللهم الا ان يقال انه اعتمد وهذا الاشتراط على الا
والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لابد لها من الاعراب وبعضهم
كونه اي جزء القرينة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون
الاعتراض غير جملة فالاعتراض ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها
فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في
اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتعريف كلامه على ما ذكرنا ظاهر ولما على ما ذكره في
الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى
لكن لا تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين اي اثناء
الكلام او بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب
جملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون
له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لابد له من
من الاعراب فلم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولابد للفضلة من الاعراب وان
لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين
سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء
ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فسهو لان ما هو اقل
من الجملة لا يدري ان يكون له اعراب ففي الجملة كلامه لا يخلو من خبط واما بغير ذلك اي الاطناب
واما بغير ذلك يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما كذا وكذا كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله
يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم

يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان
وفضله مما يحلي به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان ويكون هذا الاطناب غير داخل مما سبق
ظاهرا لانه ليس شيئا من الامثلة وعدها وهذا المقام قولهم واتيتم بعضي وقوله ثم ويقولون
بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد ادخله بفضلة لنكتة هي التاكيد والله اعلم
على ان هذا قول يجري على التتميم من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنه قوله تلك عشرة كاملة
بعد قوله فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فانه لو قال وجيئي للاغنياء
وجالس الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه ح
يكون من باب التكميل عني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد
انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله
والله يعلم انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وحسنه
دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل او من الاعتراض عند من يجوز كون
النكتة فيه دفع ايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يادي اصل
المراد او زايدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفها وقلتها
بالنسبة الى كلام اخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد اي يعرض
عن الدنيا اذا عن اي ظهر سودد اي سيادة وعلو ولو برزت في زي عذراء ناهد اي الدنيا البتة والعذراء
البكر والناهد المرءة التي نهدت ثديها اي ارتفع وقوله اي الشاعر الاخر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت
العليا في جانب الفقر اراد بالغنى مسببه اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع التعب المفتقر
اليه من الراحة والدعة يصف نفسه بالميل الى المعالي يعني مصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت
لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه وهذا البيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا
بالتفسير السابق وان لا يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اي من هذا القبيل
قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول

حين نقول اي نعبر عنها بعبارة تغيره نحو قولنا غيرنا وامر لا تجري على الاعراف علينا انقضاء ابهوانا وانقضاء مجرد انصف

بياساتهم ونفاذ حكمهم وجمع الناس في المهمات الحادثة فالابتر ابجاديا المنبدلا البيت [illegible] لان

ما في الابد يشمل كل فعل والبيت يختص بالقول ولما كان يعلم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم بالصواب

علم المعاني بسم الله بعون الملك الوهاب الرحمن الرحيم الفن الاول قدمه على البيع لشدة الاحتياج

اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع وهو علم

به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية

او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني ولكن التعبير عنه بالقواعد

ادراكها والاعتقاد بها على ما توهموا والمراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي

روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال والمراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالات العقلية لما سيأتي

ان العلم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون

بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة

لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة

على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بما يكون في وضوح الدلالة

للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده

بالفاظ مترادفة فذلك لا يكون ذلك من علم البيان [illegible] في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح

هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه وفيما اختلفت هما في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح فذو عام

الذكر الخفاء وبالتعبير المذكور المعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة

كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية

كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره هيهنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح

ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وجب

تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر

والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط و

العقود والنصب والاشارة ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فما فرد الدلالة الى اللفظ احتراز

عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ايضا ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية

والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى هي التي سماها القوم دلالة

وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام واما ان تكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية

كدلالة اح اح على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة

العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر هيهنا هي التي للوضع

مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام والمصنف ترك التقييد

بالوضع لو [illegible] وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها

فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية

لعدم توقفهما على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج

عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل

فهو صفة السامع وان كان بمعنى المصدر من المبني للمفعول فهو صفة المعنى واياما كان فلا يصح

حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق العلم

بوضعه وجوابه ان الفهم ليس صفة اللفظ فان فهم السامع المعنى من اللفظ وانفهام المعنى من اللفظ هو كون

اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة معودة بصيغة المشتق منه صفة يحمل على اللفظ كالدال

وفهم المعنى من اللفظ وانفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقنا منه الا برابطة مثل ان يقال اللفظ منفهم منه

المعنى الاولى الحجة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم

حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع

له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان فقط او على خارج منه كدلالة

الانسان على الضاحك وتسمى الاولى اي الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للتمام

... على قانون فان كان ذلك المعنى هو الموضوع له كانت الارادة متعلقة به وان كان جزءا منه او لازما كانت الارادة متعلقة بالجزء او الملزوم واذا فهمها من اللفظ كان الجزء او اللازم مفهوما ... اذا عرفت هذا فنقول ان حمل الاوجه على التقييد المطابقة كما هو الحق لم يكن لنقله هنا فائدة اصلا

على تمام معنى الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع وتسمى كل واحدة من الاخيرتين اعنى الدلالة على الجزء والخارج
عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه و
الملزوم يستلزم اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل
الوضعية والطبعية كما ذكرنا ويخص الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى في الواقع والثانية بالتضمن
لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ
مشتركا بين الكل والجزء واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء ما وضع له
الموضوع له مع انها ليست تضمنا بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم و
اعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة
واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة
لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في
القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه
وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام ما وضع له
والتضمن دلالته على الجزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه
خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان اللفظ لما كانت دلالته وضعية كانت متعلقة بارادة
اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك فهو دال
عليه والا فلا والمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ولو اريد به ايضا لم يكن تلك الارادة
على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على
المعنى الواحد فلذلك التخصيص ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءا فتضمن والا فالتزام وفيه
نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا
سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ اولا ولا نعني بالدلالة
سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب

كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم واما اذا قصد
باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات فقد صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا والتزاما وعلى ما ذكره
يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد فيصرحوا بانكاره من التضمن
والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء
اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وايهما اختير يصدق عليه تعريف الاخر وكذا
المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه ويشترط في الالتزام اللزوم
الذهني بين الموضوع له والخارج منه اي كون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله
فيه اما على الفور او بعد التامل في القرائن والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات
اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره اي
ذلك اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب
الصناعة وغير ذلك مما يجري عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم
الذهني ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ امرا
خارجا عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم
الذهني انه لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك فظاهر انه
لو اشترط مثل هذا اللزوم يخرج كثير من معاني المجازات والكنايات من ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة
التزام اصلا مما يتفاوت فيه الوضوح والخفاء والايراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح
لا يتاتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك
المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد
من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع
ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام مؤدي هذا المعنى بطريق المطابقة
دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها ف

قوله لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا ا ى لا واضحا ولا اوضح ولا خفيا ولا اخفى اما اذا لم يعلم وضع شيء من المرادفات فظاهر واما اذا لم يعلم وضع البعض دون البعض فلانه لم يفهم ما هو معنى هذا الكلام لانتفاء الكل بانتفاء جزئه هذا التحقيق كلام الشارح وانت تعلم انه لا يناسب لتقرير المص وانما المناسب له ان يقول فلا يمتنع ان يؤدى المعنى المطابقى لكن هذه نسبة الورود بتراكيب مختلفة الدلالة عليه دلالة مطابقية وذلك لانه ان كان السامع عالما بوضع التراكيب المؤدية لهذا المعنى بالدلالة المطابقية يفهمه منها على السواء والا لم يفهم هذا المعنى من كل منها

فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات اصلا واما قال لم يكن كل واحد منها دالا اوضح او يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمفهم من قولنا هو عالم بوضع انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا لما كان لا يكون عالما بوضع كل منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا او يكون عالما بوضع بعضها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لم يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا اوليا مما كان المرجع فيه الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لا نم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما يفتقر استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد يكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطوءه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطئه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات بخلاف العقلية اعنى الاولى المذكورتين بالدلالة العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اى مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام واما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اولية

ما يحصل بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما له فيكون تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدالة عليه في الوضوح وفي قوله في دلالة الالتزام ههنا اشعار بان المعنى الخارج يجب ان يلزم حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة واحدة او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا او عرفيا او اصطلاحيا فلكم معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل في المفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له وكانه تنبيه على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الجزء كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ربما لم يخطر بالبال وقد يخطر النوع بالبال ولم يراع النسبة بينهما في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن وجود ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤدى به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكره ههنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر انما هو لان الكلام في اللفظ ولا باعث على ذلك مع ان معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما يجوز في مباحث البيان لان المجاز المفرد مما يرد ههنا المعاني الافرادية لكنا لما سلكنا القوم في هذا التقسيم نقول لا يكون لكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو جزء داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية المعنى

الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وبعد موضع نظر
ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما
في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان
لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال
في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال
من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم ولا لزوم انما هو
الدلالة على اللازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم
ويراد اللازم وهذا لا يصح الا في قليل من اقسامه على ما سيجيء وقدم اي المجاز عليها اي على الكناية
لان معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم
الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج
الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما
يبتني على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعارة
فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي هو احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود
من علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة
عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لما كثرت مباحثه وجمت فوائده
ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام فيخرج مقدمة
علم البيان على ما افترعه السكاكي وانت خبير بما فيها من الاضطراب والاقرب ان يقال ان علم البيان علم يبحث فيه
عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدد
هذا الفن التشبيه اي هذا باب التشبيه الاصطلاحي الذي تبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول
من المقاصد الثلاثة ولما كان هذا اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه سواء على وجه الاستعارة او على وجه
يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك فلهذا اعاده باسم المظهر ولم يأت بالمضمر لئلا يعود الى المذكور بخصوصه

فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاولى فليس
على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له
الدلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى وجه الشبه
وظاهر هذا التفسير شامل لمثل قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد هاهنا اي في علم البيان
التشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة
التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه
التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة
امر لامر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه قد صرح بان
نحو لقيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه والاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة
امر لامر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا
ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة
التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لامر عند المصنف لان المراد
عنده بالاظفار معناها الحقيقي على ما سيجيء ان شاء الله تعالى فدخل فيه اي في تعريف التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها
بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها
على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء مع ذكر
المشبه او مع حذفه فالاول نحو زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدأ اي هم صم فان المحققين على
انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام
خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة
تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر هاهنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد اما عن اركان
التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه اعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته او عن الغرض منه او عن اقسامه واطلاق
الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر

لا من معنى الكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة
المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اي المشبه والمشبه به اما حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه
معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة
فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما حسيان كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات
والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا من قريب لكنه لا يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي
اخفي حتى كانه لم يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات
والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح لان الصوت الضعيف والهمس والنكهة والعنبر وكذلك
لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس
ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال
ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحيوة
ووجه التشبيه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا
والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحيوة
عما من شانه الحيوة والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم
والخلق كيفية نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان
العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد
من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو
غير جائز ولذا لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة
في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في القرآن من تشبيه المحسوس
بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح
التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخيالي
والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تكميلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب

لانه

لانه كلما قلت الاعتبارات قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فقال المصنف بتفسير الحسي والعقلي بقوله
والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل
فيه اي في الحسي بسبب زيادة قولنا او مادته الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك
بالحس كما في المشبه به في قوله وكان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اراد شقائق النعمان وهو ورد احمر
في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل او تصعد
نزل او صعد اي مال الى العلو اعلام ياقوت جمع علم وهو الراية نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية
المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك
على هيئة مخصوصة لكن مادته التي تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوسة
بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الظاهرة فدخل
فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع عنه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال اي ما هو غير
مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله
اي كما في المشبه به في قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال اي ايقتلني ذلك الرجل الذي
توعدني والحال ان مضاجعي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال يقال سن السيف
اذا حدده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم
تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخيالي الصور
المرتسمة في الخيال المتادية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق
تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية لم تتاد الى الخيال من الحس المشترك ولم
يقع بها احساس قط وكذا انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليس من المعاني الجزئية بل هي صور لانها مما
لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست مما له تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو
بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى المتخيلة والمفكرة ومن شانها تركيب الصور والمعاني
وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كالانسان له جناحان او راسان ولا راس له

مثل اذا كان له هذا اللون لا يكون له هذا الطعم

وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس هي التي تستعملها على أي نظام تريد بواسطة

القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة أو بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد

بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الأمور التي أدركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته

المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان أي ودخل في العقلي

ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والألم الحسيين فإن المفهوم من إطلاقهما خلاف

اللذة والألم العقليين فإنهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك

أن اللذة إدراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والألم إدراك ونيل لما هو عند المدرك

آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي أما الحسي فكإدراك القوة الغضبية أو الشهوية ما هو خير

عندها وكمال وكيفية الذائقة بالحلو واللامسة بالليّن والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت

حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذلك البواقي فهذه مستند الحس وأما

العقلي فكتمثل للقوة العاقلة كمالا وهو إدراكها الحقائق اليقينية وإنها تدرك هذا كمالا

فتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الألم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالقوى

الباطنة وكذا الألم وهذا ظاهر وأما اللذة والألم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الإدراكين المذكورين ولا

ليسا مما يدرك بالحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة إلى الحواس بل من

الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك

ما يشتركان فيه أي وجه الشبه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا أو تخييلا والأول يريد

فقولنا زيد كالأسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع أن شيئا منها ليس وجه

التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر

التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من أوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الأسد والنور

في الشمس والمراد بالتخييل أن لا يوجد ذلك في أحد الطرفين أو في كليهما إلا على سبيل التخييل والتأويل نحو

ما في قوله أي مثل وجه التشبيه في قول القاضي التنوخي وكأن النجوم بين دجاها جمع دجية وهي الظلمة

والضمير

والضمير لليالي أو النجوم سنن لاح بينهن ابتداع فإن وجه الشبه فيه أي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة

الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم أسود فهي أي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به إلا

على طريق التخييل وذلك أي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل أنه أي الشأن لما كانت البدعة وكل ما

هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي الطريق ولا يأمن أن ينال المكروه شبهت البدعة وكل ما هو جهل

بها أي بالظلمة فقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس إذا أريد التشبيه أن تشبه السنة وكل ما هو علم

بالنور لأن السنة والعلم مقابل البدعة والجهل كما أن النور يقابل الظلمة وشاع ذلك أي كون البدعة والجهل

كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل أن الثاني أي السنة وكل ما هو علم مما له بياض وإشراق نحو أتيتكم بالحنيفية

البيضاء والأول على خلاف ذلك أي تخيل أن البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد وإظلام كقولك شاهدت

سواد الكفر من جبين فلان فصار أي بسبب تخيل أن الثاني مما له بياض وإشراق والأول مما له سواد وإظلام صار

تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها أي مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب أي أبيضه

في أسوده أو بالأنوار أي الأزهار مؤتلقة بالقاف أي لامعة بين النبات الشديد الخضرة حتى

[illegible] سواده بحسب الأبصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء

ذا سواد على طريق التأويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا ولا يخفى أن قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى

سنن لاحت بين الابتداع ووجه التشبيه لاح بين بعضه سنة فكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي

تلوح بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه الشبه بين المشبه والمشبه به فساد جعله أي جعل وجه الشبه في قول القائل

النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لأن هذا المعنى مما لا اشتراك فيه المشبه أعني النحو

لأن النحو لا يحتمل القلة والكثرة لأنه إذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فإن وجد ذلك في الكلام

فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه وإن لم يوجد فهو فاسد لم يحصل النحو وكان فاسدا

لا ينتفع به بل يتضرر لوقوعه في عمياء وهجوم الوحشة عليه كما يوجبها الكلام الفاسد بخلاف الملح فإنه يحتمل القلة

والكثرة بأن يجعل في الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر فالحق أن وجه التشبيه فيه هو كون استعمالهما

مصلحا وإهمالهما مفسدا أم المعنى أن الكلام لا ينفهم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالة على المقاصد

ستو براعاة احكام النحو فيه كلا عراب والترتيب الخاص كالا يجرى الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه

وهي النغير مالم يصلح بالملح وعن جعل وجه الشبه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فانه انما يكون بكثرة

النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام فهو اي وجه الشبه اما غير

خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منهما مشتركا بينهما

وبين ماهية اخرى او مميزا لها عنها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال

هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن وخارج عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون

معنى قائما بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها

والصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس وهي كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام من الحسن والقبح

وغير ذلك مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين من

الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة

او ثلث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع الى غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات ونحوه بالكم

عرضا يقبل التجزي لذاته وبالانفصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده وبه احترز عن العدد بكونه

قار الذات ان يكون لاجزاء المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان يقبل القسمة

في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط و

الحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان اخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين

وهنا مختصة بالحركة الاينية وعند الحكماء هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج فتشمل المقا

والحركات من الكيفيات نظرا لا الى المقادير عن مقولة الكم اعني العرض يقتضي القسمة لذاته والحركة من انواع

النسبة والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير او ما فيها من الطول والقصر

والتوسط بينهما وما بالحركات نحو السرعة والبطء والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات كا

الحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون والضحك

والبكاء للحاملين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة

تحت الشكل وعند ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة مرتبة في العصب المفروش على سطح الباطن الصماخين

يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين

والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط المقا

المقروع للقارع والمقلوع للقالع مع مقاومة المقاومة وضعفها يختلف بحسب الاختلاف فيما به

المقروع او ملاسته كما في الاوتار او تعاني المتموج او في قصر المنفذ وضيقه او في سعة المنفذ كما في المزامير الملتوية

يختلف صوتا ونغما او بالذوق وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها

تسعة الحرافة والحلاوة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة

او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا اسم لانواعها

ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك

والى ما يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهي قوة سارية في البدن كله بها يدرك الملموسات

من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وهذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها تتفاعل الاجسام

العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات واثنان منها فعليان لان الحرارة كيفية من

شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات

والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية

تقتضي صعوبة ذلك والخشونة هي كيفية تحصل من كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة

وهي كيفية تحصل من استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون الشيء

بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة

وعدم تماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء

والخفة وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهي كيفية بها يقتضي

الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما تبع مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة

كما يجده الانسان من الحجر اذا اسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وكما يجده من الزق

في بيان مقولات العشرة للنيل

زيد طويل اسود ابن مالك
في بيته بالامس كان متكي
في يده سيف لواه فالتوى
فهذه عشر مقالات سوى

المنفوخ فيه اذا احتبسه بيده تحت الماء قسرًا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما
يتصل بها اى بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك
مما هو مذكور فى هذا الفن او عقلية عطف على حسية اى الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات
النفسانية اى المختصة بذوات الانفس من الذكاء اى حدة الفؤاد وهى شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء
وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة
كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم اى الادراك المفسر بحصول صورة من الشىء عند العقل وعلى
الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع وعلى ادراك الكلى وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على
استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرًا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة
والغضب وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها
الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهى الطبيعة وعرفت
بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة يصدر منها الافعال بسهولة
من غير روية والاولى للاعتبار بالخلق فى الخلق واما الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة
ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقية كما يطلق على ما
يقابل الاضافى الذى لا يكون متقررًا فى الذات بل يكون معنى متعلقًا بشيئين كازالة الحجاب فى تشبيه الحجة
بالشمس فانها ليست هيئة متقررة فى ذات الحجة ولا فى ذات الشمس ولا فى ذات الحجاب كذلك قد يطلق على ما يقابل
الاعتبارى الذى لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب والناب
للمنية والتكلم اما بمعنى المفتاح حيث قال الوصف العقلى منحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانية
وبين نسبى واعتبارى كاتصافه بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشىء تصورى
وهمى محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التى لا يتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكأن
هذا ابتهاج من السكاكى باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر ولطافة باسرار
كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد فى هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق

اللطائف المودعة فيها واما وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبًا من متعدد اما تركيبًا
حقيقيًا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبًا اعتباريًا بان يكون هيئة انتزعها العقل
من عدة امور وبهذا اشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل منهما اى من الواحد وما هو بمنزلته حسى او عقلى
واما متعدد عطف على قوله اما بمنزلة الواحد اى وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد
واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين فى كل منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد
فانه لم يقصد اشتراكهما فى كل من تلك الامور بل فى الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد كذلك
اى اما حسى او عقلى او مختلف اى بعضه حسى وبعضه عقلى والمتعدد الذى تركب منه ما هو بمنزلة الواحد
ايضًا اما حسى او عقلى او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت
الى تقسيمه والحسى طرفاه حسيان لا غير يعنى ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيًا او متعددًا مختلفًا لا
يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليًا لامتناع ان يدرك
بالحس من غير الحسى شىء يعنى ان وجه الشبه امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يؤخذ من العقلى ويوجد
فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسمًا او قائمًا بالجسم والعقلى اعم يعنى يجوز
طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيًا والآخر عقليًا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسى
شىء ولا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسى وبعضها عقلى ولذلك
يقال التشبيه بالوجه العقلى اعم من التشبيه بالوجه الحسى بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسى يصح بالوجه
دون العكس فان قيل هو اى وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلى والحسى ليس بكلى تقرير السؤال ان كل وجه
التشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلى لان الجزئى يكون نفس تصوره مانعًا
من الشركة فيه فكل وجه التشبيه فهو كلى ولا شىء من الحسى بكلى لان كل حسى فهو موجود فى المادة حاضر عند
المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئى ضرورة فلا شىء من وجه التشبيه بحسى قلنا المراد بكون وجه التشبيه
حسيًا ان افراده اى جزئياته مدركة بالحس كالحمرة فى تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها
الحاصلة فى المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدركه الا العقل واعلم ان هذا

لايصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه بان يكون امرا عقليا لان المصنف قد عدل عن التحقيق

الى التسامح كما ترى فقوله الواحد الحسي شروع في تعداد الامثلة للاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما

واحد او مركبا ومتعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام

وكلها طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس فصير ثمانية وعشرين

لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثنى عشر منها ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء

اي خفاء الصوت من المسموعات ففيه تسامح لان الخفا ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة من المشمومات

ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة

بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء من الفائدة والجراءة هي على وزن جرعة

وهي الشجاعة وقد يقال جرء الرجل جرائة بالمد فكانما اختار الجرائة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء

مخصصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع الاشتراك الا اسد فيه بخلاف الجرائة فانها اعم والهداية

اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان

فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا يسقط ما ذكره

الشيخ من انه لا بد في الاعتبار من ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة

الاسد وللعلم حكم النور فانك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل

المعاني هو معدوم والعدم سواء او هو وعدم سواء فتشبيهما من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء وفي

هذا الاشياء تشبيها ثم قال نعم وكذلك اذا نظرنا الى الظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء وجدنا تشبيه

بالعدم فانما يثبت الا ان تقل على الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم

بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما انه بالنور يدرك المطلوب

وتفصل بين الاشياء والعطر بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي كلام المصنف تسامح و

خبط وفي بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وفي

ذكر في المفتاح وكذا يتسامح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك و

ببيان ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم الموسيقار والحيوة شرط للادراكات والتسبب

والمشترط شركان في كونهما طريقين الى الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل

وجه التشبه بين العلم والحيوة عدم الانتفاع بهما كما ان وجه التشبيه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا معقولا

والمركب الحسي من وجه التشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا

حسيين لكنه ينقسم باعتبار وجوه فيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب فلنذكر ما معنى الا فراد

والتركيب ههنا ولم يفصح هذا التقسيم بوجه الشبه المركب بل الواحد قلت يجاب بعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه

او المشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان

وكذا وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا مركب منزلة الواحد بل المراد

بالتركيب ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها

او مشبها بها او وجه تشبيه ولذلك نرى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به

هيئة منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى ومن لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون

معنى منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بهذا المعنى المذكور لان تركيب الطرفين

بهذا المعنى اعني بمعنى ان يقصد الى متعددين وينتزع منهما هيئتين ثم يقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما

وتشملهما انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فلينا مل وبهذا ظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه الشبه

يكون اما امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما

اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي فيما اي في التشبيه

الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي في وجه التشبيه في قول ابي قيس بن الاسلت وقد لاح في الصبح

الثريا كما ترى وفي رواية لمن راى كعنقود ملاحية الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء تشديد

اللام كما في هذا البيت حين نورا اي تفتح نوره وكذا في اسرار البلاغة بفتح نورت الشجرة وانا رت اذا

اخرجت نورها من الهيئة بيان المجعول له كالحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير

في المرئي على الكيفية اي مقارنها حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار

قوله فقد اخل بكثير من اللطائف الى آخره ... سنذكره ... ثم وتر احدها ... المعاني ... اذا جعل المشبه به الليل المقارن ... النهار ... الدالة على ... واما اذا جعل ... المتبادر ... التشبيه بليل ... باعتبار التشبيه ... في شرح المفتاح ... ان قطعة ... ذكر ... واما ... جميع

المقصود والمراد بالكيفية انها لا يكون مجتمعة اجتماع المتضام والمتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها
كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما نجده في رأي العين بين تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا
في نفس الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص اي مقدارها في القرب والبعد وعبر عنه صاحب
المفتاح بالكيفية والمصنف جمع بينهما ثم انه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود مما لها
من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار
المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد
الى الهيئة الحاصلة منها ولهذا قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو نفس
العنقود من تقييد بوجه وسيجيء ان المفرد قد يكون معناه مقيدا وانه لا ينقض التركيب فيهما اي والمركب
الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار كان مثار النقع يقال اثار الغبار اي هيجه فوق رؤسنا
واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى حذفت احدى التائين ومن جعله
ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما ستطلع عليه
في اثناء شرحه وتحقيق الهيئة بيانا شافيا فقوله كالحاصل من هوي اي سقوط اجرام
مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه
كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه
النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة
للمصدر لئلا يقع في تشبيهه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب ونصب اسيافنا
لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الاصل
اي لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فيجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ان ... قوله
تهاوى كواكبه جعله وصفا لليل فان الكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة لقال
انه بقايا ليل وكواكب ومفهوم يقتصر على ان ... للسيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل
عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الفائدة ...

التشبـ

قوله كان مثار النقع فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه

اللهم وفقني لاتمام هذا الجزء ...

قوله يجيء في الهيئات ... ظاهر هذه العبارة ... وجه الشبه يجيء في الهيئة لانه ... المراد ... في الوصف الهيئة
... هذا من قبيل اعتبار ... في الحس ... يجيء في الانسان ... انما يعتبر بعبارة انه فانها
يفيد ان حال التشبيه وضمير يجيء فيها عائد الى التشبيه لا الى وجهه فيفهم منها كون الهيئة وجه الشبه بلا تأمل ... قوله مما تزداد به لطفا
في قوله ما تزداد ليس عبارة عن ... حتى يرد ما ترى في عبارة المصنف عبارة عن الاحوال اي من الاحوال التي يزداد بها التشبيه دقة وسحرا
هذه الحالة ...

التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال الاحتدام الحرب
واختلاف الايدي فيها اضطرابا شديدا وحركات سريعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج
والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا
ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فقد نبه على هذه الدقيقة بكلمة واحدة هي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهاتها
وكانت لها في تهاويها تداخل وتلاق ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها واما اذا لم تزل عن اماكنها
فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع
بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وانه كما يقع في قولنا بعت صاعا بعشر اذا كان في حكم الصلة
للمصدر للتقريب وليس المراد ان التقريب لغة بمعنى المصدر على ما سبق الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان اي احدهما مفرد
والآخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجسام حمر مبسوطة
على رؤس اجرام خضر مستطيلة مخروطة فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس قد شابه
زهر الربى بليل مقمر وسيجيء بهذا زيادة بيان ومن بديع المركب الحسي ما
يجيء وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة
والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها
من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما تزداد به التشبيه
دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن
بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في
قول المعتز والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة
المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كأنه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب
الدائرة ثم يبدو له فيرجع الى الانقباض ...
كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة
كذلك المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة من غيرها من الاوصاف فهناك ايضا يعني كالابتداء

قوله بكثرة ...

من ان يقترن بالحركة غيرها من اوصافها فكما في الثاني لا بد من اختلاف الحركة للجسم الى جهات مختلفة له كانه يتحرك بعضها الى اليمين وبعضها الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار اي قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حال الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الجهة واحدة فمن شانه ان يعز ويندر وكلما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول في صفة الرياح حفت بسرو كالقباب تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكانها والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل ويقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس على اليتيه جلوس البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق من جبل الله لا من جدل الانسان والمجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موضع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذا صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار موقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلث فلطفه بحسب التفصيل والتركيب بحث في تشبيهه بالمتمطي فانه من قبيل التناول ويقع في نفس الرائي للمصلوب بكونه مما هو حاليا ومثال العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا اجمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا وهو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع

١٤٠

من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة فلما راوها اقشعت وتجلت فانه خطاء لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة للقوم العطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اي بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء موئس لان البيت مثل في ان يظهر للمضطر الى الشيء المشتد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترح فالباء في قوله باتصال البيت هي التي تدخل في المشبه لان الباء المعنى المشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هو مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتامل فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض وصفه بانه يجمع بين الصفتين وانه لا يدوم على حال قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء موئس وكونه الشيء هو الامر الزائد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احداهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك لمعنى ما بالمتعلق على حاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو الافادة ثم الرتبة المقتضي ربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المصنف نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما سنعرفه انشاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق تشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحدا من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل هو اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس

واعلم انه الضمير للشان فينزع الشبه اي المماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون معنى الشبه ما تكون

وعند التحقيق المراد به هنا ما به التشابه اي وجه الشبه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد في كل

منهما مضاد للآخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح

اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون

للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء

وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل

او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على

الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم ثم قال الامام المرزوقي

في قول الحماسي اتاني من ابي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء

والتمليح فان قيل ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد

باعتبار وصفي الجرأة والجبن وكذا بين البخيل وحاتم وكذا في للتمليح ولا للتهكم لانا اذا قلنا الجبان كالاسد

كالشجاع في التضاد فان كلا منهما مضاد للآخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء والصحيح في الاحكام

الحمل ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلنا لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل

هو حاتم وارادنا التصريح بوجه الشبه لم يتات لنا ان نقول هو اسد في الجرأة وحاتم في الجود ومعلوم ان

الحاصل في المشبه هو ضد الجرأة والجود وهو الجبن والبخل لكنا نزلنا منزلة الجرأة والجود بواسطة التمليح

والتهكم لاشتراكهما في الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد انما هو الجرأة

ولكن باعتبار التمليح او التهكم فكان ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته اي اداة التشبيه الكاف وكان

قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم

لان الخبر والمعنى مشبه هو والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا وقيل هذا على حذف

الموصوف اي كانك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار

الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت وكان قلت ونحو انه قد يستعمل عند

الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا وهذا

كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها

والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه ونحو كان وتماثل وتشابه

ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد او كالاسد وقوله ثم منهم كمثل الذي استوقد نارا

فان المشبه به هو مثل المستوقد ناره وقصته العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه

ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير او كمثل ذوي صيب بحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم

من الصواعق عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله

كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف ولان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك

من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى

مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه من السماء الاية ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل

لتقديره فعلم من هذا انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد

صرح المصنف في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين

من انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير كونوا انصار الله كما كان الحواريون انصار الله وقت

قول عيسى من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم اتيتك خفوق النجم اي وقت

خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا مقدر يلي الكاف فكمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما بقي

مما هو عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري

الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين

من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر

قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فحكم بان الصواب

المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه هو كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قرر

هذه قول البعض بان لا يتدرج للتكون نظرا لقوله او كصيب وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهنا

قوله اذ حوارى الرجل ... الحوارى ... وهو الناصر ... ولقد كان ... ان يبيضوا ثيابهم ... خلصائه ... ان خالصه ليستوى فيه الواحد والجمع ... مثل الحلصاء ... قوله واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا ... وصف ... الحيوة الدنيا ... ونهجتها وزينتها ... فلا ينبغى ان يحمل ... على ... اذا اختلط ... عليه والتعويج على ... الاقامة عليه قوله ... صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضمائر ... الصورة المنتزعة ... الصيب ... لا يصلح ... الصورة المنتزعة عن ذوى الصيب ... فتقدير ... [illegible]

غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع فى لفظ التشبيه بين كونوا انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح فى الكشاف فالمشبه به محذوف مضاف اليه كالقول وكصيب من السماء بعينه ثم ما ذكره الشارح فى توجيه لفظ المفتاح كما فيه هذا القول وهو ان معنى كلامه فاوقع التشبيه اى تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد بينه اى واريد كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمنا ويستلزم قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعنى ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن هو الاول لا الثانى اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد فى قوله بالحواريين اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنين لانهم حوابو صحت ... اذا اواد ... الوجه ... وفى بليه ... اى قد يلى نحو الكاف فيعز المشبه ... اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن قوله مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلى الكاف وهو المثل عن الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها فى نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليم جعلتها ايم مقام محذوف اى كمثل ماء فيكون المشبه به يلى الكاف تقديرا كما فى قوله تعالى او كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة اليه ولا ينبغى ان يعرج عليه بخلاف قوله تعالى او كصيب فان الضماير من قوله تعالى يجعلون اصابعهم فى اذانهم لابد لها من مرجع فان صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضماير مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوى صيب لان ادعى الكيفية المنتزعة سواء ولى حرف التشبيه مفرد يتاتى التشبيه به ام لا الا ترى الى قوله وانما مثل الحيوة الدنيا الاية كيف ولى الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره وما هو بين فى هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه

الناس بالديار انما شبه وجوده فى الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كله منه فان قلت هل يلزم فى الصورة التى يكون فيها المشبه به مرجع الضمير كما فى الاية المتقدمة ونحوها وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه كبسوا وانتفسشوا بما لهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل ولا على تقدير ذوى ان يكون المشبه به نفس ذوى الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما فى قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه بل نجيب بانه لما انفتح باب الحذف والتقدير نقدر مثل ذوى صيب لتكون اوفق للاول وانما اقتصر على تقدير ذوى لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعنى قوله كمثل الذى استوقد نارا فلما وقد ظهر بما ذكرنا انه ... لا نقدر فى قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد يسمى تشبيها ... ادعى انه مشابه له ... مشابهة قوية لما فى ... من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكانه ... اربعة التشبيه ادنى تبعيدا فى الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو هو بل يظن ذلك ويتخيل وفى كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما فى قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اى من التشبيه فى الاغلب يعود الى المشبه وهو اى الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه بان يكون المشبه امرا غريبا يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما فى قوله اى قول ابى الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا فى الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض احاد النوع فى الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذى من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التى لا توجد فى الدم فان قلت اين التشبيه فى هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد فى ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد لها فحالك تشبيه بحال المسك ولهذا يسمى مثل هذا تشبيها ضمنيا وتشبيها مكنيا عنه

الفوق
وليسم

عطف على امكانه اى لبيان حال المشبه بانه على اى وصف من الاوصاف كما فى تشبيه ثوب باخر فى السواد اذا علم لون

المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال لانها مبينة او مقدارها اى مقدار بيان حال المشبه فى القوة و

الضعف والزيادة والنقصان كما فى تشبيه اى تشبيه ثوب لا سود بالغراب لشدته اى شدة السواد او تقرير حاله

معطوف على بيان امكانه اى تقرير حال المشبه فى نفس السامع وتقوية شأنه كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه على

طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقويته بالاخذ فيه لان الفكر بالحسيات

اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت

يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا اخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجد فى قوله كظل الرمح قصر طوله دم الزق

عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت فى وصفها بالقصر يوم كافتر ما يتصور وكلمح البصر كانه لا يحس فيه

ما يجد فى قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر ظللنا ايوم يوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان

اذا هم بشئ لم يزل عن ذكره وقصر خاطره على امضاء عزم فيه فلم يشغله عنه شئ فالسامع لا يجد فيه من

الاريحية ما يجده من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض

تقتضى ان يكون وجه الشبه فى المشبه به اتم وهو به اشهر اى ان المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف قال صاحب المفتاح

يعنى ان كلا من هذه الاربعة يقتضى ذلك وليس الامر كذلك لان بيان الامكان انما يقتضى كون المشبه به بوجه الشبه

اشهر ليصح قياس المشبه عليه وحصل ليدل على امكانه لا يقتضى كونه فى المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضى

الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويين فى السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود

وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضى كونه اتم بل هو يقتضى كون المشبه به على حد مقدار كون المشبه لا وجه الشبه لا انه زايد

ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل بالسلامة عن الزيادة و

النقصان كان التشبيه ادخل فى القبول واما تقرير حاله فيقتضى الامرين جميعا لان النفس الى الاتم والاشهر

اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية احدق فان قلت لم خص هذه الاربعة بالذكر كما بالتزيين

والتشويه والاستطراف لا يقتضى الاتمية والاشهرية لعدم التشبيه كما مثله الحمى التى هى وجه الشبه السواد

اما السواد فيما ليس اتم منه فى وجهه ولا هى اشهر منه بالسواد لان الهيئة المشتركة بين الوجه

قوله وقد اضطرب ... اضطرابه بسبب ... فيه وعدم ظهور ... للمشبه الذى ذكره به وعدم مطابقة الدليل للمدعى

... مقدار المشبه ... كذا فى شرح المفتاح قوله بيان

مقدار المشبه اى مقدار حاله ... لبيان المقدار وقد ذكره فى المفصل قوله والزيادة والتقرير

الذى ... حكيم

قوله لتقدير الامتناع وقوع المشبه به قوله لتقدير مفعول له للتشبيه ... اولا بازائه وقوله الامتناع مفعول به لتقدير واللام فى لا

متناع عاية ...

الطامن المنفورة ليست النجمة اتم ولا هى بها اشهر وكذا كالاستطراف بل كلما كان المشبه ابعد واخفى كان التشبيه

بتأدية هذه الاغراض اوفى وفيها اضطراب فى هذا المقام كلام السكاكى لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه

من المشبه به واخص بها واقوى حالا معها والالم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه

ولا لزيادة تقريره ولا للاخالة فى معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشئ

بما يساويه التقرير الابلغ او فى معرض الاستطراف كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا

لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف فى الواقع وهو الغرض المذكور لتستطرف المشبه بندرته كالممتنع

كلما شبهتها به او للوجه الاول ونقل لندرة حضور المشبه به فالذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه لمثل ما ذكر

اى لتستطرف استطراف النوادر كما ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذى لا يكون

اعرف واخص واقوى بناء على قصور الاستطراف حالا عن التعليل وفى معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول

بالمجهول وهذا انسلينا فكلامه فيما الحلية فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به

اقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير ثم لا بد فيما يكون للتزيين والتشويه او الاستطراف

ان يكون المشبه به اتم فى الاستحسان او الاستقباح او الغرابة او الندرة ليحصل الغرض واما فى وجه التشبيه الذى

هو الهيئة المشتركة فلا ويمكن لا يجب ان يكون مراد السكاكى بجهة التشبيه المقصد الذى توجه اليه التشبيه اعنى الامر

الذى لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من

التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب فى بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد

المقدار المشبه فيما فى وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم فى وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق

الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه الشبه اذا

كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور فى الذهن اذا قصد استطرافه او

مدح معطوف على بيان امكانه اى تزيين المشبه فى عين السامع كما فى تشبيه وجه اسود بمقلة الظبى او تشويه

اى تقبيحه كما فى تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرفه اى عد المشبه طريفا حديثا

كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لا بكونه نادر الحضور فى الذهن اذا قصد استطرافه او

مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تزيين المشبّه فى عين السامع كما فى تشبيه وجه اسود بمقلة الظبى او تشويهه اى تقبيحه
كما فى تشبيه وجه مجدور بسلحة [illegible] لابرازه اى انما استطرف المشبه فى هذا التشبيه لابراز المشبه فى صورة الممتنع
وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن اما مطلقا كما مر فى تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه
كما فى قوله اى قول ابى العتاهية يصف البنفسج ولازوردية تزهو بزرقتها قال الجوهرى زهى الرجل فهو مزهو اى تكبر
وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو بين الرياض على حمر اليواقيت وان يراد به الازهار
على المشبه باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار فى اطراف كبريت فان صورة اتصال النار
باطراف الكبريت حضورها فى الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج
فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد [illegible]
واوقع [illegible] يستولى عليه اليبس ومبنى الطبائع على ان الشىء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه
كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض منه اى من التشبيه الى المشبّه به وهو ضربان
احدهما ايهام انه اتم من المشبه فى وجه الشبه وذلك فى التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص فى وجه الشبه
المشبه مشبهاً به قصداً الى ادعاء انه ازيد كقوله اى قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته وهو بياض
فى جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة الشىء لاوله واكرمه وغرة الصبح لبياضه وجه الخليفة حين يمتدح
دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى
كونه كاملاً فى الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثانى بيان الاهتمام اى بالمشبه
به كتشبيه الجائع وجهاً كالبدر فى الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اى التشبيه المشتمل على هذا النوع
من الغرض اظهار المطلوب هذا الذى ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا اريد
الحاق الناقص فى وجه الشبه حقيقة كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه بالزائد فى وجه الشبه او
ادعاء كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد فى وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما
تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص فى وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع
بين الشيئين فى امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصاً والآخر زائداً سواء وجدت

الزيادة

١٤٤

الزيادة والنقصان ام لم توجد فالاحسن ترك التشبيه ذهاباً الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد
من الشيئين مشبها ومشبها به احترازاً من ترجيح احد المتساويين فى وجه الشبه كقوله اى قول
ابى اسحق الصابى تشابه دمعى اذ جرى ومدامتى فمن مثل ما فى الكاس عينى تسكب فوالله ما ادرى
ابالخمر اسبلت جفونى يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلته انا فالباء فى قوله بالخمرة
للتعدية وليست بزائدة على ما توهم ام من عبرتى كنت اشرب لما اعتقد التشابه بين الدمع والخمر فلم يعتقد
ان احدهما زائد فى الحمرة والاخر ناقص بل حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة
الجمع بين الشيئين فى امر التشبيه ايضاً كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اى تشبيه الصبح بغرة الفرس
متى اريد ظهور منير فى مظلم اكثر منه اى من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة فى وصف غرة الفرس
بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مشبهاً
والصبح مشبهاً به لانه اريد فى ذلك قال الشيخ فى اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد ضرب
من المبالغة فى اثبات الصفة للشىء والقصد الى ايهام فى الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع بين
الشيئين فى مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على وجه يوجد فى الفرع على حد
وجوده فى الاصل فان العكس يستقيم فى التشبيه ومتى اريد شىء من ذلك لم يستقم فان قلت
امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضى ان يحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلاً قلت
التساوى بينهما انما هو فى وجه الشبه بحسب [illegible] جعل المتكلم احدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض
من الاغراض وبسبب من الاسباب من غير القصد الى الزيادة لكونهما استويا فى الامر الذى قصد
اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه [illegible] لا يكون احدهما ناقصاً ولا الاخر زائداً
فى وجه الشبه هذا تمام الكلام فى اركان التشبيه وفى الغرض منه واما النظر فى اقسامه فهو انه
ينقسم باعتبار الطرفين واخرى باعتبار وجه الشبه واخرى باعتبار الاداة واخرى باعتبار
الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اى التشبيه باعتبار
الطرفين اى المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اى المفردان

غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم

لباس لهن بان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس ولان كل واحد يصون صاحبه من الوقوع

في رذيلة الفاحشة كاللباس العورة فان قلنا ليس قوله لكم ولهن قيدا في المشبه به قلنا لا اذ لا مدخل له في

التشبيه لعدم توقف الاشتمال والصيانة عليه او مقيدين كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على شيء هو

كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم

بكونه رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين

القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بغير ذلك

او مختلفين اي احدهما غير مقيد والاخر مقيد والشمس كالمرآة في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في

كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كأن

مثار النقع البيت فقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به

هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب

اخذوا اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض لم يشبهها بنظائرها وتشبيه كيفية حاصلة من مجموع اشيا

قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن

تشبيه كل جزء من اجزاء احد الطرفين بما يقابله من الطرف الاخر كقوله وكأن اجرام النجوم لوامعا

درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السما ببساط ازرق حسن لكن اين هو

من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في

اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله كأنما المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة

منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة

لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعين لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الاخر الا بتعسف

وتعقيد كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة

التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر شبهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل فان جعلتهما من

فورده في الفرق بين صاحب المفتاح وفرق بينهما بان حمل تشبيه الثاني المنسية بالحمار المذكور من تشبيه المفرد بالمركب ورد تشبيه الشقيق بالاعلام المذكورة من تشبيه المشبه فيه مركب حيث وقع في بيان وجه الشبه غرابة التشبيه ولم يكن المشبه به مركبا كما في قوله وكان محمر الشقيق الخ وكان محمر الشقيق من تشبيه المركب بالمركب تواهد

١٤٥

فلذا بين من كلامه هو ان يقال في الاول تشبيه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وقد

انقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني تشبيه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبهة الكفار

بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيبهم من الافزاع والبلايا والفتن من

جهة اهل الاسلام بالصواعق واما مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما مر وكذا تشبيه الحبل بحمار اتي

مشقوق الشفة وكحواشي نابت على راسه شجرا غصنا والفرق بين المفرد والمركب المقيد احوج شيء الى التأمل

فان المشبه به في قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي التشبيه الشقيق والشاه الجبلي هو مجموع

المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه

السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله

والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كأنها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كأن مثار النقع وقوله

كأن اجرام النجوم وقوله كأنما المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة

امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب الى الصواب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه

الشاة الجبلي بانه قصد في الثاني الى ما لا مدخل فيه لصور الامور المفردة المختلفة بخلاف الاول تحكم واما تشبيه مركب

بمفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته اذا بلغت

اقصاه تريا وجوه الارض كيف تصور اي كيف تتصور وتتخيل لنا يقال تصوره الله صورة حسنة تريا

نهارا مشمسا اي ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى خصها لانها انضر واشد خضرة فكأنما هو

اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من

ضوء الشمس حتى صارت تضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد وهو المقمر هذا من نتائج

وايضا ينقسم اي التشبيه باعتبار الطرفين وهو ان تعدد طرفه فاما ملفوف وهو الاتيان على طريق العطف

او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقوله اي قول امرء القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كأن قلوب الطير رطبا

ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب

والبابس العتيق منها بالخشف البالي اذ ليس لاجتماعها هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال

الشيخ في اسرار البلاغة انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان الجمع فايدة

في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم اخر واخر كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف

النساء النشر اي الطيب والرايحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف وفي اطراف الاكف عنم شجر احمر

نساء

تشبيه وتعدد طرفيه لا وله يعني المشبه دون الثاني يعني المشبه به فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي

تعدد

كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللالي وتعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم عن لؤلؤ

البدت من لؤلؤ منظم اي منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه

ثغره بثلاثة اشياء وفي قول البحتري تعريض بلؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وحسنه تشبيه اشياء

وفيكون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان

لفظه كانما يبسم نجري يدل على انه تشبيه بلا استعارة ويستمع في هذا كلامنا ان شاء الله ومن

الجمع قول صاحب بن عباد في وصف ابيات اهديت اليه اتتني بالامس ابيات تعلل روحي بروح الجنان كبرد الشباب

وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني وعهد الصبا ونشر الخزامى وصفو الدنان ووقع القيان

وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل و

غير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه

الذي وجهه وصف منتزع من متعدد من امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وفي تشبيه الشمس

بالمراة في كف الاشل وتشبيه الكلب بالبدري المصطلي والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية

فلما اراد ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا البيت الى غير ذلك

وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بانه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا

غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه

هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس

بابلغ نافع

بحقيقي بل هو عايد الى التوهم وكذا قوله مثلهم كمثل الذي استوقد نارا وما اشبه ذلك فالتمثيل بغير ما ذكر

اخص منه بتفسير الجمهور واما ما جاء كتابا فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة

التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه تشبيه التشبيه ولا يقال انه

تمثيل مضروب مثل واذا كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب لاسم مثل كذا يقال ضرب

النور مثلا للقرآن والحيوة للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه اي التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه

منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون وجهه منتزعا منه ويكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا

بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم اخر للتشبيه باعتبار وجهه

وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه ومنه اي من المجمل ما هو ظاهر وجهه اي الذي الوجه العام المذكور

ما هو ظاهر يفهمه كل احد حتى العامة كقولهم زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة

المفرغة اي طرفاها لا يدرى اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه

كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها

معرفة مصمتة الجوانب بخلاف ما لم تكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله وسطا

ذكر عبارة العلامة ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين سئلت عن بنيها الكملة ربيع الكامل

وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس وهو اولاد زياد العبسي وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل

فقالت عمارة لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر

انه وصف ابن المهلب للحجاج لما سأله عنهم وايهم منه اي من المجمل وغيره ومنه ان يقول قائلا اما الكرام

بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي من المجمل

ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه الشبه نحو زيد اسد وقولنا زيد الفاضل

اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا اثر له في التشابه كما ينبغي ان يفهم ومنه اي من

المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه الشبه كقولهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها

كالحلقة المفرغة

قول من وصف بني ...

كالحلقة المفرغة

طرفا ملحان وصف لحلقه يكون معا معرفة معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر وعنه قول النابغة

الذبيان فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب وعنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف

المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحجاب سهل سمح العيش بعيد الباس عن فتى كثير ذكر المحي

في ساعة الغضب صرفتنا اي اعرضت علم نفرقه واجمع وعاوده ظني فلم يخب كالغيث جئته وافاك

اي اتاك رئيقه ثم فعله ودوقه سابه ووتيقه اي اوله واصابه ريق المطر كلتني افضله وان

عنه لجرى في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فائضة عليه اعرض ولم يعرض وكذا وصف الغيث بانه

جثلو ترتلت عنه وهذان الوصفان يشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي

الاقبال عليه والاعراض عنه وعنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقوله عذب ياديه الى ليث

وصل مواهبه الى الطالب عنه اولم اطلب كالغيث فكانه يريد تحم الظفر عبال من يلامهم واما

عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللئالي وهذا على تقسيم اما

ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون مستلزما له واليه اشار بقوله وقد يتسامح

ما يستتبعه مكانه اوبان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزم وجه الشبه اي الشيء الذي يكون وجه الشبه

لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا

لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات

قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا من حيث يكون التشبيه وصفا عنائيا كميل الطبع ولذا له الحاجب

ولذلك لا يكون بهم المحقق وجه الشبه حيث قسموه الى الحسي والعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا

كان من تسامحهم بما يعني ان ذلك التسامح ناش ومتفرع عليه فذلك لانهم تسامحوا فجعلوا وجه الشبه بتشبيه

حسيا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي قطعا حملهم ذلك على ان تسامحوا فجعلوا وجه الشبه منقسما الى

والعقلي لصحيح قولهم وجه الشبه هاهنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة كما ذكره الشارح العلامة

بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يبتني على وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد

١٤٧

قوله انا من قبيل التسامح ...

فالحمرة وهي الحمرة التي هي من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون

ذلك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسمية بعضه

حسيا انما هو من قبيل التسامح في تشبيه ما يستلزم وجه الشبه وجه تشبيه فذلك لان وجه الشبه في تشبيه

الخد بالورد وهو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة لكنه يلزمها في الوجود ان تكون جزئية

محسوسة فالحسي لازم لها فجعل لاعتبار تسمية وجه الشبه فقيل هذا حسيا قلنا ثم وابيه تقسيم ثالث

للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به

من غير تدقيق نظر في بادي الرأي يكون لا مر ما لكونه امرا اجماليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس

من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه

من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء اخر فلهذا كان العلم

من الخاص وجيفته في التعريفات الجامعة وكذا البصر والحواس في الرؤية يصل اولا الى الجملة ثم الى

التفصيل ثانيا وكذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وقيل لو نظرت ببصرها بعد ثم كذا سبعة وكذا يدرك من تفاصيل الا

والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى وقيل عطف على اما جماليا اي

او لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة

بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة

بالكوز في المقدار والشكل فانه قد يشبه تفصيلا ما اعتبار المقدار والشكل الا ان الكوز غالب الحضور عند حضور

الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه به في الذهن مطلقا لكونه اي لكون المشبه به على الحس

اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا

كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة

غالب الحضور في الذهن مطلقا المعارضة من القرب والتكرر والتفصيل اي فيما كان قلة التفصيل في وجه

الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا للظهور المؤدي الى الابتذال

مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل

من جهة واحدة ثم يقع على اوجه احدها ان تاخذ بعضا وتدع بعضا كما في امرء القيس في الذهب عن بعض

الدخان على الصفا وجوده والثاني ان تنظر على المشبه به في امور لتعرضها كلها وتقلبها في المشبه به كما عنتا من السنام

في تشبيه الثريا بالعنقود الملاحية لانه عم اغصانها والشكل والمقدار واللون واجتماعها في مسافة مخصوصة في القرب ثم عنتا

في العنقود الملاحية مثل ذلك والثالث ان تنظر الحاسة في الحس كما في عين الديك فانك لا تقصر فيه الى الغنى بالحمرة

بل الى ما ليس في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقائقه

لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله اما

مثل الحيوة الدنيا الاية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب

اي من الغريب البعيد ومن القريب المبتذل للغرابة اي لكون هذا الضرب غير مبتذل للاسماع ولانسوجه عليه العناكب

ولا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة لان نيل الشئ بعد طلبه الذ وموقعه في النفس الطف و

بما الاولى ولهذا ضرب المثل لكل ما الطف بسرد الماء على الظماء ونعني بعدم الظهور في بادي الرأي ما يكون سببه

المعقود فقد او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك من بناء ثان على اول ورد تال على سابق

فيحتاج الى نظر وتأمل وهو نوع اخص من الفكر اذ صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المط ويظفر بالمقصد

والخفا المردود المعهود في التعقيد هو خفاء المراد سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور

الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه من الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء وبعض فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث

الحياء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء فلم تلق حكاية عن لقيته بمعنى ابصرته فيه

التشبيه في البيت مكني غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم يقابله و

لم تعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الاخر ان السحاب لتستحي اذا نظرت الى نداك فقاسته

بما فيها وقوله اي وكقول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا لولم يكن للثاقبات افول فان التشبيه

مشروط بالشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او

كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هو بدر يسكن الارض اي لو كان

القبل لان كلا من القرب والتكرير يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيتفق وجه الشبه كانه امر جلي

لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل

وهو بخلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي

لخفاء وجهه في بادي الرأي وعدم الظهور لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف

الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في

نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستانف تأملا ويكون في نظره متمهلا وندرة اي ولندرة

حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر في تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا

وندرة حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت

منشوره على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة

المذكورة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة

في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في كف

الاشل وانما كان ندرة حضور المشبه به سببا لعدم حضور وجه التشبيه لانه فرع الطرفين و

ينتقل اليه لكونه المنزلة والجامع بينهما فلا بد ان يحضر الطرفان ولا ثم يطلب ما يشتركان فيه والغرابة

فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني

قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان تنظر في اكثر من وصف واحد لشئ واحد او اكثر بمعنى

ان تعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امرين او ثلثة او اكثر فلذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا

اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرء القيس حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب

لم يتصل بدخان او تعتبر الجميع كما مر في تشبيه الثريا في قول الشيخ والسر في الابلغ هذا علم ان قولنا التفصيل

عبارة جامعة معناه ان معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل بالتامل

بعضها من بعض وان بك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شئ واحد وان تنظر في الشئ الواحد الى اكثر

او كاسد في الاسد وقد يكون باعتبار الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة

فاعلاها والا فمتوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قدم لسد على مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر

اركانه كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر

الى مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها

حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد

ثم الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي حذف احدهما اي وجهه واداته كذلك اي فقط او مع حذف المشبه

نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار

عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة ونحو كالاسد في الشجاعة عند

الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخيرتان متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة

بينها وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه بدعوى انه هو نظرا الى الظاهر فما

اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخيرتين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط

في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به

من حيث الظاهر فيما نحن فيه وهو الفرق بين قول الشاعر اسد علي وفي الحروب نعامة ولعبت في الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد

او اسد في الاخبار عن زيد حيث سمي الاول استعارة والثاني تشبيها والمحققون على انه اذا اجري في الكلام لفظ دالة

قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت

في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا

فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة

فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه اذا وقع في هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما

اجري عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسدية وهو ممتنع على الحقيقة

فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان

المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه لغيره بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات

المبتدا ليس كالارض وهذه القبة فلك ساكن اي او كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين

والوجه اشار الى تفصيله وتقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اي والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد

وهو ما حذفت اداته نحو هي اي الجبال تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب وقيل ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد

حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على الماء كاللجين اي الفضة في البياض

والصفاء والاصيل هو الوقت الذي بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة وذهب الاصيل صفرة الشمس في ذلك

الوقت يقال صفرة اصيل وشمس اصيل كالذهب الاصيل فعلى هذا ذهب الاصيل قريب من لجين الماء قال الشاعر

فبعثتها بالفراق اصيله وكلاهما كلونيهما متناسب فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث

الريح بالغصون عبارة عن اماليها اياها وهو وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الاسود

ليالي السحار وفيه هو اجر كخفقة والشمس تنعس اصال هكذا لا بيان بقول الذهب واللجين المذكوران في البيت

كما سبق الى بعض الاوهام الغافلة والبصائر النافذة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي

سقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء وان الاصيل الشجرة التي لها اصل وعرق وذهبها هو ورقه الذي

اصفر بحلول الخريف فسقط منه على وجه الماء وكل من هذين الوجهين ابعد من الاخر بعدا او مرسل عطف على اما

مؤكد وهو بخلافه اي ما ذكر اداته فصار مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان

المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو

الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه

اتم شيء فيه اي في وجه الشبه معرفة عند المخاطب في الحاق الناقص بالكامل او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن افادة

الغرض وقد سبق فيما سبق ما يحقق هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار

اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالخاص من تمامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور

قطعا مع فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى

التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة فتصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار

اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كالسرحان في الشجاعة واختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد

في الحاق الناقص بالكامل وكان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في بيان امكان المشبه

معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد لكي يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في

الضمير لا يعرف الا بعد تأمل ونظر فاذا افترقت الصورتان هذا الافتراق فناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة

بان يسمى احدهما تشبيها والاخر استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن

الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني عن زيد اسدا استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والحق ان لفظي

المتغير التشبيه والاستعارة مصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به جاريا على اسم المشبه او في حكم الجزء وان لم يكن كما في

نحو رأيت بزيد اسدا او لقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه على ما يدعي استعارته

له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا

لان اسم المشبه اذا لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تأمل خلافا للسكاكي فانه

يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على

انه زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد

الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير

لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة

بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب وقال الشاعر شمس نالت والفراق غروبها

وبدر ولكن المستعد كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر

الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء من هذا القبيل

ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد

الهزبر خضابه موت فريص الموت منه يرعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك

من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضابه

دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض شرقا وغربا وموضع رحلي منه اسود

مظلم فانه ان رجع الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا

بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني

علي انه

تقدم من كون الاسم مجتليا

فهو مبني على انه ذاك وجنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات

تلك الصفة كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرته فاذا

لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا

لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح من جنس الاسد او البدر امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات

الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت لانهما انما يكونان

ان جزلان

والمعمول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمعمول الاول مشكوك فيه كقولك

كان زيد الاسد وحده وظننت كان زيدا اسدا والنكتة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كان وحسبت عليها

كالقياس على المجهول وانظر هذا الفن اذا تأملت وتحققت سره وجدت محصوله انك تدعي حدوث

شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا

قولنا دم الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس حتى

الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو

تشبيه لا استعارة وكنا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله ثم الحقيقة والمجاز

اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز

لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل على الحقيقة

على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز

وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له في الجملة فالمتعرض

للمصنف مناسبة وقد يقيدان باللغويين ليتميز عن الحقيقة والمجاز العقليين الذين هما في الاسناد والاكثر

ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي والعرفي وما المقيد بالعقلي يتعرض الى الاسناد والمطلق

سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت

الشيء اذا اثبته ثم نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند

صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري

قوله فانه لا يسمى حقيقة ولا يسمى مجازا فان قلت لا معنى لوجود قبل الاستعمال لانه لفظ بما نقدد وجد الاستعمال والا فلا يكون هناك كلمة بل صورة كلمة قلت المراد ان يعين الواضع اي لم يقل الواضع عينت هذا اللفظ بازاء معنى كذا فانه لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز لانه لم يستعمل فيما وضع وهذا ظاهر كذا سمعته عن الاستاد مد ظله

قوله اسم الطلاق الحقيقة مع انه لفظ المركب الذي كان موضوعا باعتبار الهيئة التركيبية على التحقيق لكن لا تطلق عليه الحقيقة وليس مبنيا على الاختلاف في كون المركبات موضوعة كما قيل فانه خلاف ظاهر العبارة

على موصوفه ام لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظة الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا جرى على موصوفه نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتاء ثابت نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم و

الحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت له تلك الكلمة في اصطلاح به التخاطب اي وضعت له تلك الكلمة في اصطلاح به يقع التخاطب والجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة لانه لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له فليس هو حقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح يقع به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق فلا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يبال لما الا انها هو الاصل اي الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي يعني ان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لان الدلالة انما يكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه

معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقها فلا نسلم ان معنى الكلمة مستقلة على معنى في غيره ما ذكره بعض ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره واللام في في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم ودون المشترك اي فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لان المشترك قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله انه لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والمتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين القرينة لدفع مزاحمة الغير ويحقق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطة ويحصل من هذين الوضعين وضع لكن ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع منعه مرة للدلالة بنفسه على هذا وعلى هذا وعينه للدلالة بنفسه على ذلك فقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المص بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه بل نقول القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما يكون معنوية فقد يكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله ودون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسماها موضوعة فالمجاز ايضا كذلك لان الاسد في قولك رايت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى اللازم المسمى الذي هو معنى الكناية ففساده ظاهر لان دلالة على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني فيستلزم انحصار قرينة

المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان مجازا اخذا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج من تعريف

الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح السكاكي حيث قسم الحقيقة الى المفرد والكناية فيتركان

في كونهما حقيقيين ويفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع

له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم مجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون

اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته

ظاهره فاسد من العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وفضلاء العصر وهو انه نقل عن

الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون

العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم ان السكاكي

اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يحمل عبارته على معنى فاسد

ثم انه لهذا كله مع ان فوق كل ذي علم عليم ... ان الله ... ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو بريء منه والعجب انه لم يتنبه

ان المصنف مبين مراد الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله

ثم نا قله فالحق بهذا الحاد قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث

يعني انه لا دلالة للفظ على معنى دون معنى لابد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون

الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه لهذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى

ثم على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما

او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري

في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية

يقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ

على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم

كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول ولكان كل احد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولامتنع

جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول

بالغير

بالغير ولا منع نقله من معنى الى معنى بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة

وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان

والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون

اتصافه بالمتنافيين والمتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات النقيضين

المتضادين لانه ممنوع ومن تاوله اي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال

انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس

والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص يقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين

شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين

والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان

والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما في مسماهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم لان

الطبيعة الشريفة ومبنى على هذا والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة

اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في

في اسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان

معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم يغاير اعتبار

المعنى في وصف شيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية

لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بالتسمية من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا اشترط

بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار

المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لتسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح

في اعتبار مناسب التسمية ان ينتقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى في المجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما

حقيقة الاخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح

به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمله

فان الكلمة بل الاستعمال لا يسمى مجازاً كما لا يسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلاً كان او منقولاً
او غيرهما وقوله في اصطلاح التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح
اخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازاً وانه وان كان مستعملاً فيما وضع له في
فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب
بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازاً فلا بد من العلاقة المعتبرة نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح
وهو متعلق بالمستعملة ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما نقول خذ هذا الفرس مشيراً الى الكتاب لان هذا الاستعمال
ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج الكناية ايضاً بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة
في غير ما وضعت له مع جواز ارادته واللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازاً وقد يكون كناية
وقد يكون غلطاً وقد يكون مرتجلاً وقد يكون منقولاً والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له
الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي اصطلاح المنقول فيه
بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة
في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول
كلفظ الدابة فاذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية
الفرسية والدبيب جميعاً يكون مجازاً لغوياً من حيث اللغة اما من حيث العرف فهو موضوع له ابتداء بمعنى
الدبيب انما هي بمجرد المناسبة في التسمية تجوز في الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح
الاطلاق لا صحة الدابة على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا
يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما
اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي
والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلانه ان كان واضعها واضع اللغة فهي
لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة ينسب الى الواضع واما المجاز فلانه ان
كان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب كان مستعملاً في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان اصطلاح اللغة فالمجاز

لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله
المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازاً لغوياً وصلوة للعبادة والدعاء اذا استعمله
المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازاً وفعل للحدث يعني اذا استعمله
المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازاً ودابة لذي الاربع وللانسان فانها
العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فما ذكر بلفظ النكرة مثال الحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة
الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة
فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رأيت اسداً يرمي وكثيراً ما يطلق الاستعارة
على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه فح يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيراً
ولفظ المشبه به مستعاراً والمعنى المشبه به مستعاراً منه والمستعار له في اللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ
والمعنى المشبه مستعار له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه به والمشبه
بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي
موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة
الفاعلية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت اياديه لدى وعندي وعليه بخلاف قولك
اتسعت في البلد والقدرة اليدي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها يكون الافعال
على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك لا تمام اليد في قوله عليه السلام المؤمنون تكافأ دماؤهم
ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اعني كثرتهم فوجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة
لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضاً وان يختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين
لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز واسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو
على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان نعتاً لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه بمجاز من
وحينما كان الامر كذلك في المزادة اي في المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام
المتخذ للسفر والرواية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملاً لها ولما ذكر المرسل
امثلة اراد ان يشير الى انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت

العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق في المجازي

على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثل يجيئان يثبتان العرب

يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع

النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يوفقني ما ذكروه الخمسة وعشرين والمصنف اورد

ههنا تسعة غير ما سبق اولا فاطلاق اليد على النعمة والقدرة لعلاقة السببية الصورية واطلاق

الراوية على المزادة لعلاقة المجاورة فقال ومنه اي ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان

في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان نفس التسمية

مجاز ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة في الربيئة وهو الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان

العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت

العين كانها الشخص كله فلا بد في جزء المطلق على الكل من ان يكون له زيادة اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا

اطلاق اليد والاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية باسم كله

كالاصابع في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق والانامل جزء من الاصابع والغرض

المبالغة كانه جعل جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسمية اي تسمية الشيء باسم سببه نحو

رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث وتسمية الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون

النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو

لانه من تسمية المسبب باسم السبب لان الدم سبب الدية والمجاز انه في الحقيقة اي الدية المسببة عن الدم او ما كان

عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الماضي نحو واتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل

لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اي

عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس او تسمية

الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة

او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخ

فرد فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون اللفظ الواحد اذا اطلق على شيء واحد كما اذا قلت رأيت مشافر زيد باعتبار تشبيه شفة الانسان

يجوز ان يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة ويجوز ان يكون بطريق المجاز المرسل فاطلاق المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى المفهوم نفسه واستعارة

بالنسبة الى ... ولا تنافي في تغاير المعنيين وتعددهما

نوع خفاء صرح به في الكتاب فان بحثت فيه وذكر في مفتاحه هذا الفن اي مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض

انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف يتحقق الانتقال في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان

وجه الشبه اما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة فان الاسد مثلا اما يستعمل

للشجاعة مثلا لا للقلب والجلد وعلى العموم ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيرها

فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون الغير

مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول

او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي ريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي في الجملة فالذهن

ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد من ان يراد باللفظ معنى لازم

لمعناه الحقيقي ههنا اي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم

اما ذهني كالملزوم البصر للعمى او منضم الى اللزوم خارجي بحسب العادة او بحسب الواقع وح اما ان يكون احدهما جزءا

للآخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الآخر كالحال والمحل

او سببية احدهما للآخر او مجاورته او يكون احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على اللزوم ولهذا يشترط في اطلاق

الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز

اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان من حيث انه رقيب وهذا المعنى

مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة انما كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما

الى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام فالاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد

ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد

تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد

الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا

باعتبارين فتقييد بالتحقيقية لتحقق معناها تمييزها عن التخييلية والمكني عنها فانهما لا يتحقق

... معناها والاستعمال هي فيها حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار

انه جعل اللباس للجوع والخوف ثم اثبت
لتشبيه الجوع والخوف

اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما له على سبيل الاعارة

للمبالغة في التشبيه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح اي تام

السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف مقذف اي مرمي باللحم ورمي به فصار له جسامة

ونبالة وعظامه له لبد اظفاره لم تقلم اي تقص شجاع اي مقذف به كثيرا الى الوقائع وقيل لبدة الاسد ما تلبد

من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر

متحقق حسا والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام

وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس

عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندهما ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند

من انتقاع اللون ورثاثة الهيئة وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية

فيحتمل ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه قال ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس

لاشتماله على اللابس والحادثة التي غشيته يحتمل ان يريد به ضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد

انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث

عند قوم كونه تشبيها لا استعارة غلط فان الاصح في الاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له فا

بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا الاينا ولقولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له

المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شي به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ومررت بزيد اسد لانه اذا كان معناه

عين المعنى الموضوع له لم يتضمن تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشي بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن

عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز

لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم انا اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل

في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه

ههنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بان قال اذا قلت زيد اسد

افقت اسد على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة

قوله فيكون استعارة لانه استعمل لفظ المشبه به في المشبه

قوله انه استعارة عن زيد اي ذات مخصوصة من ذات زيد وعمرو ورجل اخر اذ لا علاقة
بين الاسد والذات المخصوصة وانما اعتبر وصف الشجاعة اذ العلاقة انما هي بين الاسد
والذات الموصوفة بالشجاعة اي ذات كان لا الذات المخصوصة وانما يقع عليه في الخارج

ثم وجوب المصير الى التشبيه انما هو اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد

ظاهر وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة و

قولنا زيد اسد معناه زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا

ان المشبه به في مثل هذا كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي صائل وكقوله

اغنية عليه اي باكية وكقوله عليه السلام هم يد على من سواهم والله كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه

كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن قد تضمنه

بوجه المشبه عن رايت اسدا على الشجاعة فهو قوله ملاحف من برج الشمس يعلو بتعد مها بترجها كتان فقيه شكال

لان خلت المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه يقتضي ان يكون

اي دابة رجل كالاسد في الشجاعة ولاحتمن فضوص مثل برج الشمس في البعد فيها تنازع كما ذكره مسيلا وامثل في

الشقط والفرق ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد يكون المشبه مقيدا اعم من ان يكون محذوفا او جزء كلام كما في قوله تعالى صم بكم

او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا ذي بدا سى في شجاعة مثلا فهم حتى يتبين

لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد

اخر الليل واتبع من ذلك ما صرح به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا

سلما لرجل هل يستويان وقوله تعالى وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه

فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وتلبس بالاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر فيكون استعارة

لا تشبيها ما يكون التقصي من هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان يكون مستعملة في غير ما وضع اللفظ له وعلاقته ان يصح

المشبه موقعه ولا يفوت المبالغة في التشبيه فيصح قد رايت اسدا ان يقال رايت رجلا شجاعا وههنا ليس كذلك على ما

يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين المؤمن والكافر لانه تعالى قال ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون

منه حلية تلبسونها فتبين انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر لانه قد شارك العذب

في المنافع والكافر خلو عن المنفعة فهو على طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار

ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الاية من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف ورد هما مثالين للاستعارة و

قوله والمحقق التفتازاني حاصله التحقيق ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له اذ ليس معناه ما فهم المستدل من ادعاء ثبوت المشبه به حقيقة حتى يكون استعمال لفظ المشبه به فيه مجازا بل معناه جعل المشبه به مرادا للوصف مشترك بين المشبه والمشبه به وادعاء ان لفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف وان افراده قسمان متعارف وغير متعارف ولا خفاء في ان الدخول بهذا المعنى لا يقتضي كونها مستعملا فيما وضعت له لان الموضوع له الفرد المتعارف والمستعمل فيه الفرد الغير المتعارف ويؤيد ما ذكرنا ما في التلويح من جعلها مجازا عقليا مبنيا على الاعتبار المرجوح وهو دعوى الهيكل المخصوص للرجل الشجاع وهو الحق خلافه وهو غير فرد المتعارف للفارس وقول المص واما التعجب والنهي عنه الخ اشارة الى جواب دخل مقدر وهو انه اذا لم يكن مبنى الاستعارة على ادعاء المشبه به حقيقة بل على جعل فرد غير متعارف لم يكن التعجب والنهي عنه في البيتين معنى لان التعجب والنهي عنه انما هو في المتعارف لا في الفرد الغير المتعارف فاجاب عنه بان التعجب والنهي عنه لتناسب التشبيه وجعل الفرد الغير المتعارف مساويا للمتعارف حقيقة حتى ان كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه وبما حررنا انه في ما قيل ان التعجب والنهي عنه انما جعله المستدل دليلا على الادعاء وبعد تسليم الادعاء بالمعنى الذي ذكره المستدل وبنى عليه صحة التعجب والنهي عنه بمعنى آخر فلا بد من بيان صحتها حكم

ولهذا اي ولان اطلاق الاسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل بن عميد في غلام قام على رأسه يظللله قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب وجوه في قول وياعجبا ومن عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان تظلل انسان حسن الوجه انسانا اخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته قد زر ازراره على القمر نقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن ليس في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة معنى المتعارف لتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التأويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر اي الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف ذلك الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة

لا يخفى ضعفه على من كان له ادنى تأمل لفظ الكشاف وهو دليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لأعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فمذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لأعم منهما من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فحين يكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصيته بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتأمل فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين حيث يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بين ما يقصد من اللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا يقال جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي

تفسير الحق والصدق

عن ارادة الظاهر ثم ان الشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير

وانت تعلم ان تفسير الكذب على الخلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع هذا فيه حاجة لتخصيص التأويل بل عما

دفعه الباطل والقرينة بمقارنة الكذب تحمل كل منهما المفارقة على الباطل والكذب جميعا ثم فرق بين

والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الحكم مطابقا للواقع بلا التفات الى

الية والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار

وجه التخصيص غير ظاهر بعد لا يكون ان الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس

بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف لا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التخصيص مع

الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناوله للافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف

من الاوصاف كحاتم فانه يتضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة

وح يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم بجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك

الرجل المعهود من طيء او غيره كالجعل اسدا كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او غير متعارف

فبهذا التأويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف

بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رأيت اليوم حاتما

وقرينتها اى قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع

له اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر اى امران وامور يكون كل واحد منها قرينة كقوله

وان تعافوا اى تكرهوا العدل والايمان فان في ايماننا نيرانا اى سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله

تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط

تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة

لا كل واحد وح للتخفي كونه مثبتا لقوله واكثر كقوله اى كقول البحتري وصاعقة ومعنى بالجر على اضمار

رب او بالرفع على انه مبتدأ موصوف بقوله من نصله اى من نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي من انكفا

اى انقلب

اى انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب

اى انامله الخمس التي هي في عموم العطايا سحائب اى يصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها والمراد بارؤس

الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لا يكاد من صيغة القلة والكثرة تستعار للاخرى استعار السحائب لانامل

الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر

العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهي اى الاستعارة تنقسم

باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر غير ذلك وهي باعتبار الطرفين

يعني المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اى اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في قوله

ميتا فاحييناه اى ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة

على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة و

الهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اجتماع الميت

بالضال فلمعنى قوله احييناه في قوله او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها

في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود

لعدم غنائه هو بالفتح النفع اى لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم

في شيء ممتنع وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما

في شيء قال العلم ثم الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل

من كان اقل علما اولى بذلك واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل

قوة لان الادراك اقدم من الفعل وكونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة

بالادراك وان كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا

الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى باسم الحي كلامه ولا يخفى

اختلاله لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما

للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك

المعنى فيه اشتراكا بالطلاق فذلك الاسم عليه اولى واختاره غير واحد من الملة ولتسم هذه الاستعارة لا
يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي من العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية
وهما ما استعمل في ضد اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي
لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة التمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو
فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في المخبر به للانذار الذي هو
ضده بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رأيت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة ولا
والاستعارة باعتبار الجامع اي ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وهنا
جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله خير الناس رجل ممسك
بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة له يعبد الله حتى يأتيه الموت قال جار الله
العلامة الهيعة الصيحة التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس
رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في رؤوس الجبال في غنم له
قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في
مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران
الا انه في الطيران اقوى منه في العدو قال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت اسدا يعني
ان الاشتراك في الشجاعة صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد
وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا
في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن للانف للانسان مع ان كلا من الطيران والمرسن
موضوع لخصوص وصف هو ليس في الانف والعدو ان خصوص وصف الكائن في طائر هو فما استعارته للعدو
خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه هنا منظور فيه الى الصفة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه
كان غليظ المشافر استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن
موضع الانف ونحو ذلك الا انك رأيت كراهة مخالفة السلف فانهم عدوها في الاستعارة وخلطوها بها فافهم

بمكان منهم فالجلد وبهت منه لا تعاب بتسمية استعارة غير مفيدة ووجه التشبيه بينه وبين الاستعارة
انك تنقل فيه الاسم المجانس له كالمرسن للانف والمجانسة والمشابهة من واد واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة
اذ لا مجانسة بينهما فلا تطلق الاستعارة فان الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة
مفيدة وقد يقرر عليه في غير هذا الحد بان جزء الماهية لا يختلف بالشدة فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم
الطرفين قلنا امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية لا ترى ان السواد جزء من المجموع من السواد والحلو
مع اختلافه بالشدة ووجه الشبه انما يجعل داخلا في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين و
المفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا
في المفهوم كونه في احد المفهومين اشد واقوى وقد يكون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظرا الى ان الطيران
هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هي لازمة له فلا كذا الجراة للشجاع والاولى ان
يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد
بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع
اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع بجامع الداخل في مفهومهما
الاشد في الاول واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه
المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة
المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع هنا ايضا
داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلنا اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع للذات
الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له والمستعار له هو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منه ومن
بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار
انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم اخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية
وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين
اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة

قوله عوّدته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر واذا احتبى قربوسه بعنانه علك الشكيم الى انصراف الزائر

كما في قوله اي قول يزيد بن مسلمة ابن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب فانه اذا نزل عنه والقى عنانه
في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وقع العنان القربوس
السرج بعنانه علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر
نفسه بدليل ما قبله عوّدته فيما ازور حبائبي اهماله وكذا كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان في
موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبة المحتبي ممتدا الى
جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس
السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان
في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر
بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه اولا لان القربوس
منضما مع الشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم ينحدر مستقلا الى الظهر كما ان الطرف
الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في
قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسّح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهارى رحالنا
ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح
جمع الدهماء وهي السوداء والمهارى جمع المهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من
قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا عن اداء مناسك الحج و
اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في
الغداة السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي
سيلان السيول في الاباطح بين الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها
ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللفظ والغرابة اذ اسند الفعل يعني قوله سالت الى الاباطح
دون المطي او اعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله واشتعل الراس شيبا وادخل
الاعناق في السير لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي

١٥٩

قوله فاستعار ههنا ثلث استعارات ... المتخيلة بالشخص ... حكيم

وساير الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات
لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطّى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف
الليل بالطول واستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد في طوله عند تمطيه شيئا وبالغ في ذلك بان جعل له اعجازا
يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والضغط والمشقة له فاستعار له كلكلا
ينوء به اي يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كما اليه المشمار والاستعارة باعتبار
الثلثة اي المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما
حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع
في الثلثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع
فيه اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله
لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد
البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في
تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل
ولد البقرة وهذا كناية للصورة المنقوشة على الجدار لانه ونحوه جامع الشكل والجميع اي المستعار منه و
الجامع حسي يدرك بالبصر وقد عده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس شيبا فان المستعار منه
هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي في النار اقوى والجميع حسي والقرينة
هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان
يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكني عنها بخلاف المصنف فان كلامه في المصرحة
وزعم المصنف ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية
والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه وهذه الاستعارة تصريحية
لكن الجامع فيها وهو العقلي عطف على ما هو حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو وآية
لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان

الليل وموضع القاء ظلمته وهما حسيّان والجامع ما يعقل من ترتب امر على اخر كحصول امر عقيب امر دائما

او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلى

وبيان ذلك ان الظلمة هى الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار عن الليل

اى كشط وازيل كما يكشف الشئ الطارئ على الشئ الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار

كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع فى عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له

ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون

داخلون فى الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل

على القلب اى ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا

بمعنى الزوال كما فى قول الحماسى وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر وفى قول الامام المرزوقى وذلك عار ظاهر اى زائل

قال ابو ذؤيب وعيرها الواشون انى احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال

ضوء النهار عن ظلمة الليل فقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ

قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب والشاة

مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكى الى الثانى وغيرهما الى الاول مستعملا الفاء وقولهم فاذا

مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فيجاب عنه من جهة انها موضوعة لما يعتقد العادة فى مثله

يقتضى عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما فى هذه الاية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج

النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وينبغى كونهم مما ان يحصل

الا قامعا فذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا

مهلة ثم لا يخفى ان فا المفاجاة انما يحسن اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل فقاجاه

دخول الليل فانه مستقيم واما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن

الهواء ففاجاء الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم فى الظلام عين

الظلام منكوم نسبة دخولهم فى الظلام المنزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا صلح السلخ بمعنى

الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية لذلك لا شك ان الشئ عقب الاية اذا اشتمل على نوع استغراب

واستعجاب يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال

ضوء النهار فليتامل واما مختلف بعضه حسى وبعضه عقلى كقولك رأيت شمسا وانت تريد انسانا كا

الشمس فى حسن الطلعة وهو حسى ونباهة الشان وهى عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة

وقوعه ولانه فى الحقيقة استعارتان مبناهما على تشبيهين تنوع الحصة انواع تنوع التشبيه اليها

لكنه قد ذكر فى باب التشبيه الاقسام الستة والا عطف على قوله ان كانا حسيين اى وان لم يكن الطرفان

حسيين فهما اى الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اى النوم والمستعار

له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلى فان قلت لم اعتبر التشبيه فى المصدر وجعل الاستعارة

تبعية قلت لما سيجئ من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية

والتشبيه فى المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والالة

ولان المنظور فى هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذى ينام فيه ويحتمل ان يكون

المرقد بمعنى المصدر فيكون هو المستعار منه الرقاد تقديرا للكلام وتحقيقا ويكون الاستعارة اصلية

وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون فى المستعار منه اقوى واشهر وعدم ظهور الافعال فى الموت

الذى هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث الذى هو فى النوم اقوى واشهر لكونه

مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق

المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال منع ان القرينة هى ذكر البعث وفيه نظر لان البعث

لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا انشرهم والقرينة

يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان اى احد الطرفين حسى والاخر

عقلى والحسى هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسى والمستعار له

التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحى كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك

قوله تعالى ضربت عليهم الذلة والمسكنة اى جعلت الذلة محيطة بهم كالقبة المضروبة على من هو فيها

اوجعلت الذلة ملتصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزم فالمستعار منه ضرب القبة على
الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له ثبوت الذلة والصاقها بهم والجامع الاحاطة بهم
وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة
الضرب المعدى على اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له
نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع
الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار
ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف
فاصلية اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول
اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية
اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية
لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا
للمشبه به في وجه الشبه وانما تصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض
وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول
الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض
وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع كذا ذكره القوم وفيه نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته
غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومخلب
ومنبت طيب وغير ذلك ولا نقع اوصاف البنية وهم ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات
المشتقة وغيرها هذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريفهم الصفة بما دل على ذات
باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان مثل المقتل اسم المكان
باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في

نفسها

نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه
ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال
المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر
فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لكان
الانسب ذكر اللفظ الدال على نفس الذات ومع ذلك يكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما
يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد
بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية
وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار
المعنى وانما هي متعلقات معانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني ترجع تلك المعاني الى هذه بنوع
استلزام فقول المص ومتعلق معنى الحروف كالمجرور فتبين انه غير صحيح كما يشير اليه فيقدر التشبيه في
نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق ويجعل تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايصال المعنى
وايصاله الى الذهن ثم يدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور ويستعار لها لفظ النطق ثم يشتق
منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل
يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة
اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا
مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما
المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل
باعتبار استعمال المقيد في المطلق اي شفة البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وكذا اطلاق النطق على الدلالة
مما يصح التمثيل باعتبارين فاستحسنه ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية
كالمحبة والتبني في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل

الفصل

في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيهما تبعًا للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره المصـ ماخوذ من كلام صاحب
الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا
وحزنا ولكن المحبة والتبني غير انه لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله و
هو غير مستقيم على مذهبه لان التشبيه انما يكون مرشحا في الاستعارة التصريحية على مذهبه سواء كان اصلية
او تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ ثم هذا موجه على ان يكون استعارة
بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل
عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب
السكاكي فالاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء
بقرينة لام التعليل محققة والاستعارة التبعية وذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب
العلة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه به
فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان
فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه في امثال ذلك فيما دخل
عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه
الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما
اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اي الفعل وما يشتق منه
على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيا
السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود نحو قول القطامي لم تلق قوم هم شر لاخوتهم منا
عشية يجري بالدم الوادي نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد للهزم من الاسنة القاطع فاراد
باللهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع
الذي مورده ها هنا المفعول الثاني للهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعول لاجل
يصلح كل منها قرينة كقول الحريري واقرى المسامع اما نطقت بيانا ... فان تعلق كل من

والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او على الجميع
اي الفاعل والمفعول والمجرور نحو ... اعناق الاعادي بالسيوف طعنا واما تمثيل السكاكي في هذا للتعريض
الشاعر بقوله تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق
بسرى لا بتقري ومما ذكره الشارح من انه قرينة على ان تقري استعارة لان السري في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان
ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال مدار قرينتها على كذا لانها قد تكون غيرها كقرائن الاحوال نحو قلت لبدا اذا
ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبطة ثم الاستعارة باعتبار اخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ
ثلثة اقسام لانها اما ان لم تقرن بشيء يلائم المستعار له والمستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة
وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له او المستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة
المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في باب القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي كقول كثير
غمر الرداء اي كثير العطايا استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه
بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا
في الضحك اخذا فيه غلقت لضحكته رقاب المال اي غلقت الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت
رقاب امواله في ايدي السائلين ومنه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث لم يقل كساها فان الكسوة
كان يلائم لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة
واما ثم طعم الجوع لانه يفوت لام الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن
عموم الملابس وقيل المستعار هو ما يبدو عند الجوع من اثر الضر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة
تجريد لذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها من الالام الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل
فاصابها بلباس الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلاء والشدة يقال ذاق فلان
البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه الاية فلباس الجوع استعارتين احدهما
وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس
له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع

حتى وقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاطفار اللبنة فلا يكون ترشيحا وللثالث

مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار

الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح كقوله لدى

اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم

تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن

جمع التجريد والترشيح لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها

وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية ومبناها اي مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه

ان المستعار له عين المستعار منه لا شيء شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان

على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت

في مدح ابيه وذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر

والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء من ظن الجهول ان له حاجة في السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث

المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي

التشبيه ما مر من التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان

للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات

وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى فائدة

تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك

لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف بوجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل

من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية اصلا والمشبه

به فرعا وزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لامتناع البناء على الاستعارة

مع الاعتراف بالتشبيه وهذا كما صرح في الايضاح وبدل لفظ المفتاح وهو قوله واذا كان نوع التشبيه والاعتراف

بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز

فعز اص

فعزّ امر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن يستطيع اليها الصعود ولن تستطيع الشمس

اليك النزول ولا يجب تقديم الظرف على المصدر كما سبق في شرح الديباجة وجه من اوجه هذا جواب الشرط اعني قوله

واذا جاز فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوي فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل

الكلام خلوا عنه وعاد الحديث مع المشبه به كما حق لهذا النحو ونباء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب

فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه

التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى

اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله انه شبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى

ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة

المشبه بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد

بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايتهما شئت

والسلام شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة

لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك الصورة ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى

منتزع من عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر

المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا

على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل وتشبيه تمثيلي وفي هذا تحقيق وهو ان المجاز المركب

كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع

المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل

ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد ان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا

فغير استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحسر

والتحزن فهذا المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز المركب

او التمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي سمي مثلا ولهذا اي ولكون المثل

تمثيل فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير امثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تطرق تغير في المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغير لما كان هو اللفظ الذي يختص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن بالكسر لانه في الاصل خطاب للمرأة بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظه للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شأن عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تحقيق المعنيين الذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما فهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجيء بيانهما والثالث ما اورده المص ولما كانتا عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا على حدة ليستوفي المعاني التي يطلق عليها لفظ الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان قسامه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك مما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص بالمشبه به وبه يكون كمال المشبه به وقوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص

بالمشبه به

بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذويب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب بطلت عنده الحيل وهذا انه هلك لابي ذويب في عام واحد خمسة بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها انه اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع حكي ان الحسن ابن علي دخل على معاوية يعوده فلما رآه معاوية قام وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه رضي الله عنه على الفور وقال واذا المنية انشبت اظفارها البيت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على ذي فضيلة فاثبت لها اي المنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الاخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود هذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة فيها اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المص كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقية مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق فالاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ويتلازمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الاخر لان التخييلية يجب ان يكون قرينة للمكنية البتة والمكنية يجب ان يكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فما تقول المص في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما في اطولكن في قوله اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا وتسمية المجاز اعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المص من تفسير الاستعارة شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكان استنباطا منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه و

لوازمه الدال عليه بقولنا المفهم بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فقولنا

رأيت اسدا يرمى لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن

الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية

وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال

العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من

اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بتلك

الرمزة على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم

المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا

يجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره

السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية والمفاد على ان قولنا اظفار المنية استعارة

بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف

التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى شيء محقق

يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رأيت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضع

لا يبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة

اذ اصبحت بيد الشمال زمامها فانه جعل للشمال يدا من غير ان يشير الى معنى فيجري عليه اسم اليد ولهذا

لا يصح ان يقال اذا اصبحت شيء مثل اليد للشمال كما يقال رأيت رجلا مثل الاسد وانما يتأتى لك التشبيه

في هذا بعد ان تخير الطريقة فتقول اذا اصبحت الشمال ولها قوة في تأثيرها في الغداة شبه المالك

تصريفه الشيء بيده فتجد الشبه المنتزع لا يلحقك من المستعار نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال

مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعني الشمال متلو ذا شيء وغرضك ان تثبت له حكم من يكون

له ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى

على انه شبه شيء باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير صحا اي سلا مجاز

من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع

عنه فيل هو على القلب اي اقصر هو عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه

بحاله وعرى افراس الصبى ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية ورد تنبيها

على ان قرينة التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق

والتخييل وعند حملها على التحقيقية ينتفي كلا الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان

التخييلية وقال اراد اظهر او يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته

فبطلت الاته اي الات ما كان يرتكبه بها وكذا الضمير في معاودته فشبه في نفسه في الصبى بجهة

من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت الاتها ووجه الشبه

الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة فهذا التشبيه

المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة المذكورة اثبت بعض ما

يختص بتلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل

استعارة تخييلية فالصبى على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة

وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبي صباء مثل

سمع سماعا اي لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي غيره اراد بالافراس والرواحل

دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما

تتآخذ في اتباع الغي الا اوان الصبا وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فتكون

الاستعارة اعني استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي

وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث

الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف فعين مواضع اراد ان يشير اليها

والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة

المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تأويل في الوضع

من الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير
الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان
التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة
لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها
مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه
قسمين متعارفا وغير متعارف فبمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد
من التقييد بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يحمل كلام السكاكي لكن عبارته
قاصرة عن ذلك لانه قال واعتمادا كون هذا القيد يحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد
الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى
اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق
بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله يحترز به عن الاستعارة فليس يصح لما سبق من ان الاختلاف
انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو ابدل الوضع
بالتحقيق فهو ليس باصح القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو ابدل الوضع بالتحقيق
فهو ليس باصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل فليتامل وعرف السكاكي المجاز اللغوي
بالكلمة المستعملة في غير ما وضع له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة
مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام للعهد
للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة
الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي
فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع
انه اوضح واد ل على المقصود اقام المصنف مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به
التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح والى السكاكي بقيد التحقيق

اي قيد الوضع

اي قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليحترز في تعريف المجاز عن الاستعارة التي هي مجاز لغوي
على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف
اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي
بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها
فيجب ان يكون لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولي استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها
احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ
الغائط في فضلات الانسان مجازا وصاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا وصاحب العرف لفظ الدابة
في الحمار مجازا وهذا ايضا فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنها فلا بد هيهنا من حذف مضاف
اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق او هو ذلك بعد ما ذكره السكاكي باب الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا ينتاول
الوضع بتاويل لانه نفسه فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز
المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة
القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم
الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد فان اراد ذلك فقوله ليحترز عن كذا مبني على تجوز وتسامح واجيب بانا
لا نسلم بان الوضع عند الاطلاق فلا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز
عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين لفظ الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة
انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف
وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف ليتعين المراد اعني غير المتعارف فلفظ الاسد مطلقا
والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام وقد عرفنا
ما ذكره من ان التقييد باصطلاح به التخاطب وما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه
نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج
عنه نحو هذا اللفظ لانه يستعمل فيما وضع له في الجملة فلما لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في

هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانّه يختص با نواع الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف مخل ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفهما انّما يكون بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح

اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضع له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظ واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقع من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصودة بالذات فكلام

متعلق بالتفرقة فهم

لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيّما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع يلزم تخصيصه بالعهد اعني من هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له به الذات الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلم يتم ايضا حتى يبقى الموضوع في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي وقع فيه التخاطب ولا نعني بفساد التعريف سوى هذا بل الجواب ان الامور التي يختلف باختلاف الاضافات في تعريفاتها من التقييد بقولنا من حيث هو كذا وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسباق الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا كما عرفه جميع المنطقيين من تعريف كليات الخمس والمتقدمين من تعريف الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد ايضا قد يكون حقيقة ومجازا لكن بحسب وضعين كما مرّ فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له اي مع قطع النظر عن امراء لا سيّما ان تعلق الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى مثل ما يقال الجواد لا يخيّب سائله اي من حيث انّه جواد وح يخرج عن التعريف نحو لفظ الصلوة اذا استعمل الشارع في الدعا لانا استعمله اياها في الدعا ليس من حيث انّها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث انّها لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول يكفي او لكن الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انّما هو اعتراض عن تركه ومقابينا انّه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انّه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له حيث غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انّه غير الموضوع له بل من حيث انّه متعلق بالموضوع له نوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل واعترض ايضا ان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه

هيج

قوله في انه كك يتنوع الجار متعلق بتبرزت بعد تعلق الجار الاول بها لئلا يلزم تعلق جارين من جنس واحد بالفعل والضمير في انه راجع الى المنية باعتبار الموت وكذلك اي الابتداء ... فالمعنى برزت المنية مع الاظفار في موضع السبع مع الاظفار في انها تتنوع كالمنية للاسد من غير تفاوت بينهما لاشتراكهما في اغتيال النفوس وقهرها من غير فارق بين النفار والنافع وهذا اولى من ارجاع الضمير في كذا الى ... وتبعه السيد في ان السبع كذلك يتنوع ... في موضع الحال ... في قولهم الاسم كزيد ... فالمعنى ان السبع يتنوع ... ذا مخلب وذا اظفار ... مقتاح ١٦٧

هيج واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديه قرينة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال لكتب هذا الفرس وقسّم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرّف السكاكي الاستعارة بان يذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الطرف الآخر المتروك مدعيا دخول المشبّه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد فتثبت له ما يختص بالمشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنيّة اظفارها وانت تريد بالمنيّة السبع بادعاء انها السبعية لها فتثبت لها ما يختص بالمشبه به اعني السبع وهو الاظفار بالشجاع فاكتسى اسم الاسد كما اكتسى المفترس والمنيّة قد برزت مع الاظفار في معرض السبع فانه كذلك يتنوع كما هو شان العادية فان المستعير يبرز مع العادية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والآخر لابس عارية ويسمى المشبه به مستعارا ويسمى المشبّه مستعارا له هنا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنيّة وكلامه في مناسبة التشبيه كان يشعر بان المستعار هو الاظفار وسيجيء كلامه ما ينافي جميع ذلك ففي الجملة قد وقع منه خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وقد جعل منها اي الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم نقل قسمها اليها لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وقد ذكر قسما آخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرناه وبيّن تفسير التحقيقية بما مرّ اي بما يكون المشبّه المتروك متحققا حسّا او عقلا وعدّ التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي التحقيقية حيث قال وعد من الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احد صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى وردّه بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عدّه من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم

اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعا[رة]
غيرها أن يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون
مقابلا قطعا على انه لم يطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد بالكلمة المستعملة في غيرها وضعت له انه قال
بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة الحكم الكلمة والراجع
الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز
العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غيرها وضعت له فعلم انه ليس
مورد القسمة واجيب بوجوه اخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة
في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية
فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك
لكنا نمنع دخول المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فيدخل المجاز
في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بين في علم الاصول الثاني انا لا نسلم
ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو يستلزم استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله
تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو شبه احد بمثل هذا المشبه تقع استعارة تمثيلية فهذا
انما يصح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقية
مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد
من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الا
ايضا وهذا كاف لاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء وتقييدها بالفتح لا يخرجها من ان يكون
كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخر اخرى والمستعار له هو التردد فهي
كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو في غاية الهداية والا
للقطع بان لفظ تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي اي صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة
يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان وفسر الاستعارة

السكاكي التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من
التحقق العقلي والحسي كلفظة الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع
في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي بتصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم
السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة
الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل يعني الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون
استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة
بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة
بالكناية ولهذا مثل بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الشبيهة بالمتكلم فصاحب الحكم الشبيهة بالانسان
وصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المص انه بعيد جدا
اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي فقد
يتوهم انه جعل للملام ماء تشبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه تسمح وزعم المص انه لا دليل فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام
بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه
الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقدير
يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على
هذا وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل
عليها دليل ولا تدعو اليه حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه
الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي في الشفاء
ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن تخييليا وايضا انهم يقولون
ان للوهم قوة تخيله وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى
عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسير التخييلية تفسير غيره
لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية على تفسير السكا[كي]

بحيث يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية

واستعمال اللفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة

لغوية مستعملة في معناها الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة

ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل

المعنى انه اراد ان يثبت للشمال يدا لا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي

دون المصنف لان الاستعارة تكون في شيء يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق

ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء الشيء من غير توهم تشبيه معناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة

وان خص التفسير المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف

من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة

المقتضي للتشبيه انما هو للاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية

والاستعارة التخييلية ويتحقق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها وهو

الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعملة في معناها الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في معنا غيره

اعني صورة الوهمية المشبهة بالاظفار فيكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو

مذهب السكاكي وظ ان هذا النزاع ليس بلفظي والقول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي

غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون

الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه

اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية واثبات بعض ما يختص المشبه به للمشبه فكما اثبت

للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة

فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر هنا ايضا معنى وهمي تشبيهه بالتجارة

واخرى شبيهة بالربح ليكون استعمال التجارة والربح فيها استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان

التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه المنية مثلا في التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ

للمنية

المنية وفي الترشيح يعبر بلفظه كلفظ الاشتراء المعبر عنه به عن الاختيار كالاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ

الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله كما في الايضاح وفي كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه

غير ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد

بالمشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح يعبر بلفظه فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه ههنا هو

الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنها ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به

اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب الاعتبار

المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الاخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح

ليس من المجاز ولا استعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله ان يكون استعارة للعهد

والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف مطالبته

بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به قرينة في التخييلية بالمشبه كالمنية

مثلا حملنا على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم

يحتج الى ذلك لانه مع المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا

تتلاطم امواجه فالمشبه هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية

فانها مجاز عن الصورة المتوهمة لعدم اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة

زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع فالمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما

وايضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه وعنى المكني عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكني

عنها ان يكون الطرف المذكور في التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا

المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار

التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واراد المشبه به اعني السبع فالاستعارة

بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة ورد

ما ذكره من تفسير الاستعارة المكني عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مستعمل

في ما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها
بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به الطرف الاخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة اعني قرينة التشبيه
المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وههنا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية
معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كتابه
ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له
من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم
جنسه ولا اعتراف بحقيقة الشيء اكمل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا في اسم المشبه
ما نفعل في الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه وكما ندعي ان الشجاع الاسد بارتكاب تاويل كامن
حتى لنا التفصي من التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص
كذلك ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل بعيد وهو ان يدخل
المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم يذهب
على التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونا مترادفين
فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا
يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج
عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يخرج استعمال
اللفظ الاسد فيه عن تعريف الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل
لم يخرج استعماله في الموت عن تعريف الحقيقة الى المجاز حتى يكون استعارة بل حقيقة فليتامل وبالجملة ان كل
احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة
وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال في ما وضع
له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اعني السبع وهذا

ثم لا يمكن

ثم لا يمكن ارتكابه وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف والادعاء في الغير المتعارف
لان الادعاء في ان ما هو المشبه الذي هو المنية وهو ظ بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراعى في تعريف
الحقيقة والتعريف هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق
ولا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق
بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور وبيان ذلك انه
استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا رايت منية فلان وقد يكون بانه موضوع
له للسبع المراد فيه والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله باعتبار
الاول على سبيل الحقيقة بخلافه في الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق
بل من حيث انه مراد في السبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلام ومدعاه فهو
وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكني عنه بذكر لوازمه الواقع موقعه لفظ
المنية المراد فيه ادعاء بان المنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق في السكاكي حيث
فالاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اريد بها المعنى المصدري وجب جعلها من افراد
المجاز اللغوي المراد بها اللفظ المستعار فقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به
المتروك على هذا الاشكال عليه الا انه صرح في اخر مبحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية
عن السبع والحال الناطقة المتكلم التي عللت من الامثلة في اخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية
عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال في الوجه ان يحمل شرح هذا على حذف المضاف اعني ذكر المنية استعارة
بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني
استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في مبحث الاستعارة بالكناية فيندفع
الاشكال بحذافيره واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما تكون في الحروف والافعال
وما يشتق منها الى الاستعارة المكني عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها
وجعل التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اي السكاكي في المنية و

والاظفار ها هنا جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال
بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلالة الحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة
فمن جعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم وجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولهم
نقض فلان استعارة بالكناية عن المطعوم اللطيفة الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها
قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا جعل العداوة
والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط وجعل نسبة اللام التعليل اليه قرينة وكذا
في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل جعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف لا مكنة واستعمال
في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية
وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب
الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي بانه اي السكاكي ان قدر التبعية كنطقت
في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم يكن استعارة تخييلية لانها اي
التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام
المجاز المفسر بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون
صورة وهمية محضة واذا لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية
لوجود المكنى عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية ووجود الملزوم بدون اللازم
محال وذلك اي عدم استلزام المكنى للتخييلية باطل بالاتفاق والا اي وان لم يقدر التبعية التي
جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا فيكون التبعية كنطقت الحال مثلا استعارة لا مجازا
مرسلا لما تقرر ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب
اليه السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية
وغيرها لانه اضطر اخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا
نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة وكل استعارة في الفعل لا تكون الا تبعية

وما يقال ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في صحة ثبوت الاستعارة بل انما تكون كاينة
اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقيق هذين الامرين في المتنازع فيه مما لا ينبغي ان يلتفت
اليه وقد ذكر بعض من كتب له حاشية في هذا الفن جوابا عن اعتراض هذا المص مانعا لانا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا
كانت حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان وفما
معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزم للمكنى عنها لا على العكس
كما فهمه المص واذا قلنا نطق لسان الحال بكذا واردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة
اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فهو استعارة مكنى عنها موجودة دون التخييلية
فانها من اقسام المصرح بها ولا يصرح بالمشبه به في نطقت الحال بكذا هذا كلامه ولا اساس له لكلام
السكاكي والمجيب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر ادنى نظر فيه فان قلت ان اراد بالاتفاق
على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد
الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة با
الكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد فهذا امر محقق عقلا لا وهمي فتكون
قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره
فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف
وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل يوجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع
وهي توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر
مقدر وهمي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال واما محقق كالانبات في انبت
الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند قلت هذا لا يصلح ابطالا لكلام المص لانه توجيها
لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امرا وهميا شبيها بالنطق
كما ذكره في الاظفار فهذا قول بالاستعارة التبعية ثم يستفاد من كلامه انه يكفي في ذكر
المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها والتخييلية تفسير المصنف في نطقت الحال بكذا بجعل المشبه

الحال بما المتكلم استعارة بالكناية ولثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة

مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه فلا اظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا

يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية

فصل في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيلية على سبيل الاستعارة

برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه التشبيه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة

ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناها على التشبيه فتتبعانه

في الحسن والقبح وان لا يشم رائحة لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه

من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان

اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به

والحاق بما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به لما في التشبيه اقوى في وجه الشبه

كقوله ظلمنا الشمس في تشبيه صدغيك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى ومن زعم ان

من شرائط حسن كل منهما ان يكون مطلقة غير معقبة بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين

فقد اخطأ لان المرشح من احسن انواع الاستعارة ثم المجردة فاقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة

كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنه ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون التشبيه

اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما

الغازا اي تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب

وارطاب يعني يصير الغازا اذا روعي شرائط حسن الاستعارة اذا لم يراع كما لو اشم رائحة التشبيه

فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رايت اسدا واريد انسان ابخر وفي التمثيل

رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد به الناس من قوله عم الناس كابل مائة

لا تجد فيها راحلة وفي الفائق يجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي

يرتحله الرجل جملا او ناقة يعني المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل

والثاني

فكيف لا بل ولا كان معقول قال يجدون يعني ليست مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كانه قيل الابل المائة

غير موجودة فيها النجبة وهي جملة مستانفة وبهذا ظهر ان التشبيه ام محذوف معنى ان كل ما يتاتى فيه التشبيه

وليس كل ما يتاتى فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعارة التخييلية التحقيقية والتمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا

فيصير تعمية والغازا او تكليفا بما لا يطاق كالمثالين المذكورين ويتصل به اي بما ذكرنا من انه اذا قوي

التشبيه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي التشبيه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم

والنور والشبهة والظلمة لا يحسن التشبيه وتعين الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت

مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نور وكذا وقعت في شبهة فتقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني

وقعت في ظلمة والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر

والاستعارة التخييلية حسنها بحسب المكني عنها لانها لا يكون الا تابعة للمكني عنها عند المصنف وليس لها في

نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واقسام المفتاح لم يقل بوجوب كونها تابعة

للمكني عنها فلما قال ان حسنها بحسب المكني عنها متى كانت تابعة لها فلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا

استهجن ماء الملام ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن عاية

جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التمثيلية والمكني عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها

عن اعرابها الاصلي الى غيره فظاهر عبارة المفتاح ان المراد بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وبهذا

ظهر في الحرف كالنصب في القرية والرفع في وربك لانه نقل من محله الى المضاف فاما المجاز بالزيادة

فلا يتحقق ذلك لا انتقال فيه وقد صرح بان الجر فليس كمثل مجاز والمقصود في البيان هو المجاز بالمعنى

الاول لكنه هاهنا والتشبيه على المعنى الثاني اقتداء بالسلف واعتناء بالصنيع الشائع من اطلاق المجاز على

الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر لاضافة الحكم الى الاعراب

للبيان وعبارة المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى اخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله

وجاء ربك واسئل القرية والثاني كقوله تعالى ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب

واسئل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق الجدران

كام

الاستعارة التحقيقية والتمثيل

تحسن

التحقيقية عن معناها الاصلي كذلك توصف بها ايضا لنقلها

ان ينقل الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لا يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع
بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل من العرب قد رجعت عباداتها فرأى ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا اسأل
متعظا ومعتبرا سل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس
اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع
وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد
تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود ههنا نفي ان يكون شيء مثله لا نفي ان يكون شيء مثل
مثله فالاصل ان الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه
لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا
لاخي زيد اخ هو زيد فكذا نفينا ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو
مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا
البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله
وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون ايفعت لداته وبلغت اترابه
يريدون ايفاعه وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية
من فائدتها وهما عبارتان متعاقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله بل يداه مبسوطتان
فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها وهي عبارة عن الجود ولا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها
فيمن لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له فان كان الحذف او الزيادة مما لا يوجب
تغير حكم الاعراب كما في قوله تعالى او كصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب وقوله تعالى فبما رحمة من الله
فالكلمة لا توصف بالمجاز وقد يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير
ما وضع له لعلاقة بنقصان ما هو غير الاعراب والمعنى الحاصل بالنقصان كما سمي النقصان الاعراب او
الاول كنقصان منطلق الثاني من قولنا زيد منطلق وعمرو وكنقصان يوم من قولنا سرنا يوم الجمعة
لبقائه على معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز م

اذ لو جعل

اذ لو جعل القرية مثلا مجازا عن الاهل لعلاقة كونها محلا له كما وقع في بعض كتب الاصول فهو لا يكون
في شيء من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج الى تقدير المضاف كما لو قيل لكونها مشتركة بين الجدران والاهل
والثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بسبب زيادة عليه
تغير الاعراب فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما يغير المعنى فقط نحو الرجل بزيادة اللام للعهد وما
يغير المعنى والاستعمال في غير الموضوع له ثم كما مر والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة
من زيادة الحروف فلا يدخل فيه سرت يوم الجمعة والرجل قائم وما اشبه ذلك كما في كلام صاحب المفتاح
ولما في هذا النوع يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل لا ان يعد مجازا
ولهذا لم اذكر الحد بحيث يشمله لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعدهم
من المجاز اطلاق المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سوى على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم
جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير بيناه وله نحوه فليس كذلك
لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملة في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته
كما في تعريفه الذي نقله السكاكي منهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع الواضع
بين الثاني والاول فقط انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والا لكان
في تعريف السكاكي واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه مطلق عليهما كما يقال
المستثنى متصل ومنقطع فلا نزاع للسكاكي دأبا ههنا ينفرد به والله اعلم الكناية في اللغة
مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين
احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم
ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله
الكناية لفظ اريد به لازم معناه اعني طويل القامة مع جواز ان يراد حقيقته طويل النجاد
مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في
قولنا رأيت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة

ما نعة من ارادة المعنى الحقيقى فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى
قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشئ معاند لذلك الشئ والا لزم
صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد بالكناية
هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة والمصرّح به فى المفتاح ان الكناية لا تنافى
ارادة الحقيقة ولا يمتنع فى قولك فلان طويل النجاد ان يراد نجاده مع طول قامته وهذا هو الحق
لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقى وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل
النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل
وفى موضع اخر من المفتاح تصريح بان المراد فى الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة
المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثانى المجاز والثالث الكناية و
الحقيقة والكناية تشتركان فى كونهما حقيقتين وتفترقان فى التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر
قول المص انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة
اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير و
لا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامى المص ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة
جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله فلا امتناع والفرق بينها وبين المجاز من
هذا الوجه اى من جهة ارادة مع جواز لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى باللفظ و
هو لازم المعنى الموضوع له فيلزم المعنى معناه الموضوع وعنده ما فيه وفرق اى فرق السكاكى
وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اى فى الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول
النجاد الذى هو لازم لطول القامة اليه وفيه اى فى المجاز من الملزوم الى اللازم كانتقال من
الغيث الذى هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذى هو ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق
بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون
اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان

قيل

قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى اعم ولو سلّم فليكن المجاز ايضا كذلك اى اذا
كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما فى المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكى ايضا معترف
بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم
وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم
بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط
لها دونه قلنا لا نم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية
كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية
ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه
نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث فى النبت واستعمال النبت فى الغيث وهى اى الكناية
ثلثة اقسام الاولى اى القسم الاول والتانيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية المطلوب بها الاولى من الكناية
المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اى من الاولى ما هى معنى واحد وهو ان يتفق فى صفة من الصفات
اختصاص بموصوف معين عارض فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين
بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد
كناية عن القلوب ومنها ما هى مجموع معان وهو ان يؤخذ صفة فيضم الى لازم اخر واخر لتصير جملتها
مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حى مستوى القامة عريض الاظفار
ويسمى خاصة مركبة وشرطهما اى شرط هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال
من العام الى الخاص وجعل السكاكى الاولى اعنى ما هى واحد قريبة والثانية اعنى ما هى مجموع معان
بعيدة وفى المص فيه نظر لعل وجه النظر انه فسر القريبة فى القسم الثانى بما يكون الانتقال
بلا واسطة والبعيد بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التى هى معنى واحد
والتى هى مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور انه ليس الانتقال فى حى مستوى القامة
عريض الاظفار الى شئ ثم منه الى الانسان والجواب ان الغرض ههنا باعتبار اخر وهو سهولة

المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الماخوذ وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي كالاختصاص والبعيد

بخلافه فذلك الثانية من اقسام الكناية الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والشجاعة والكرم

وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن من الكناية الى المط بواسطة فقريبة

والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طويل القامة طويل

النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل النجاد وطويل نجاده بقوله والاولى كناية ساذجة

لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها

الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول وهند

طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها

لكونها مسندة الى الظاهر بخلاف ما اذا قلت هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال

النجاد فتؤنث وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف واعتبار اسناد الصفة الى

ضمير المتبوع مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على المتبوع في اللفظ خبرا

او حالا او نعتا وفي المعنى الذي هو صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه

فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاحزان اي متفوق

بهم نحو زيد احمر قرنه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند فايمة الغلام

فان قلت لما اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا

كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما اشتمل على

اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى

صفة للمضاف اليه والاعتبار الضمير العائد الى المتبوع انما هو لمجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة

من معمول مرفوع او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تامل واعمال

روية كقولهم كناية عن الابلة عريض القفا فان عرض القفا وعظم الراس بالافراط مما يستدل به على بلاهة

الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه

بما يصـ

كل احد وليس ينتقل منه الى ملزومه ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا

بادي النظر ومجرد تميز له من البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن

هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابلة لانه ينتقل منه

الى عريض القفا ومنه الى الابلة والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المط وقريبة

بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المط بواسطة وفيه ان صاحب المفتاح على ان المط

بالكناية قد يكون الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة

وان كان الانتقال من الكناية الى المط بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل

من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها اي من كثرة الاحراق وكذا كل ضمير فيها عايد الى الكثرة

التي قبلها الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف

ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء

وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية الكناية المط بها نسبة اي اثبات

امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المط بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد

بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اي قول زياد الاعجم ان السماحة اي المروة اي كمال الرجولية

والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء

كان على طريق الحصر ام لا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على

ان يقول اي وان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها

والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج سمح كان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به في

امثلة القسم الثاني باعتبار اضافته واسناده الى الموصوف وضميره لا ترى ان طول القامة المكني عنه

بطول النجاد مضاف الى ضميره في قولنا طويل نجاده ومسند الى ضميره في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد

ونحوه وكذا في المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها الى الكناية

بان جعلها اي جعل تلك الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء

عليه اي على ان الحشيج وانما احتاج الى هذا الوجه وذوي جناب في الدنيا كثير في فاد اثبات الصفات المذكور
للازمه اذا اثبتها لامر فيه كان للرجل وجرى فقد اثبت له نحوه اي نحو قول زياد فتكون الكناية لنسبة
الصفة الى الموصوف بما يحل فيه ما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه وفي هذا اشارة الى
دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني نحو طويل نجاده على
ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل النجاد مصرح
باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك
تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه
دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح به حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير
صريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان يحصى فان قلت
ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو
كناية عن نسبة المضافة اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس
الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضاف اليه وهو جعلها في ساحته لتفيد اثباتها
له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال
في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فانه كناية عن نفي صفة الاسلام
عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره
انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن اثبات الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى
عليك امتناع الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة
للموصوف او نفيها عنه مع ذكر الموصوف وعرض الشيء بالضم ناحيته من اي وجه جئته يقال نظرت
اليه عن عرض وعرض مثل عسر وعسر اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض
وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل ينقسم لان التعريض
وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية

اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت
لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكأنك اشرت به الى جانب وتريد جانبا اخر ومنه المعاريض
في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء قال صاحب الكشاف الكناية ان يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له
والتعريض ان يذكر شيئا ويدل به على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكأنه
امال الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما تريد فقال ابن الاثير في
المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد
والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي والمجازي بل من جهة التلويح
والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب
مع انه لا موضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم المعنى من عرض اللفظ اي جانبه وغيرها اي
والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب
ومهزول الفصيل التلويح وهو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء
في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان
الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله اوما رايت
المجد القى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا
كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اي لا تريد المخاطب وان اردتهما اي المخاطب وانسانا
اخر معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي
ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب
وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح
ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية
وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها
تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب في غير ما هي موضوعة له وليس بمجاز اذ ليس فيه من ملزوم
الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال الجمع

موضوع مراداً منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يقصد فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر
وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة
صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازاً ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به
المص وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا اذيتني فستعرف كلام دال على تهديد المخاطب
بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد لكل من صدر منه الايذاء فان استعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره
من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه اما تحقيقاً واما
فرضاً وتقديراً كان مجازاً والله اعلم **فصل** اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة و
التصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود
اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع
المجاز واطبقوا ايضاً على ان الاستعارة التحقيقية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ
من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكني عنها ليستا من انواع
المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحداً من هذه الامور
يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيداً لاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست
مزية قولنا رايت اسداً على قولنا رايت رجلاً هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته
للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تاكيداً لاثبات تلك المساواة له
لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيد الاثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض المص بان الاستعارة
اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت
اسداً يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلاً كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد
والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة
في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان
ذلك ليس سبباً في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا رايت اسداً بالنسبة الى قولنا رايت رجلاً كالاسد
لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلاً مساوياً للاسد او زائداً عليه في الشجاعة فلا يتحقق ايضاً في

ملخص فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني صح

كثير الرماد

وكثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المص بل معنى كلام الشيخ ان شيئاً من هذه العبارات لا
يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلاً اذا قلنا رايت اسداً فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع
زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلاً كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى
او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد
الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رايت اسداً على قولنا رايت رجلاً مساوياً
للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول يعلم من اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا لا يتغير حال
المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فكذا لا
يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعله اسداً وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المص كثيراً ما
يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقاده التامل الوافر والله اعلم هذا آخر الكتاب
في علم البيان والله المشكور على نواله وهو المسؤول لاتمام القسم الثالث بالنبي واله اللهم
حسبي فقط الحجب يوم محمد علي فاطمة حسن حسين ه من بتوفيق كل شيء عالم كتبه الفقير محمد كاظم
ويكتب القسم بتوفيق رب العالمين بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين احقر افقر الطالبين

الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة والمراد بوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها
وجوه اخر تورث الكلام حسناً وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال
ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام
بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر
اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه تحسين مفهومها الاعم الشامل لمقتضى الحال و
الخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسناً سواء كان داخلاً في البلاغة او غير داخل
ويكون قوله بعد رعاية المطابقة والوضوح الدلالة احترازاً عما يكون داخلاً في البلاغة عما
يتبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها ح بعض ما ليس من المحسنات

التابعة لها فهذا الكلام كالخلو من الشاو ونحوه مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان

معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين اللفظ ولفظي اي

راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع

اي وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين المعنى

وقوالبها فقال اما المعنوي والمذكور في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة ويسمى الطباق والتضاد

ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد

بالمتضادين هاهنا الامرين الوجوديين متواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض

بل اعم من ذلك فهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل

حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضاد

او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء في الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة

اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها

ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت

من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب

لان الاكتساب اعمال للشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل ومن

عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هاهنا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف

وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول والثاني بالفعل نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت

والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق

ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت

والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا

من الحياة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا

من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية

او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير الطباق

يعني الشيء الذي له معنيان بعيد وقريب ويراد به البعيد

لما بين التوفيق من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي برأسه فتدبيج الكناية

قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا اي ارتداها اي لبس تلك

الثياب الملطخة بالدم فما اتى لها الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في

ليلة الا وقد صارت الثياب من سندس من خضر من ثياب الجنة فقد جمع لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول

الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث

يستغني عن البيان وعلى هذا القياس الامر لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر العيش

الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت

الاحمر المعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد هاهنا فيكون

تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية

واللزوم نحو قوله تعالى اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن

اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله

فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى

اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني هو الجمع بين معنيين غير

متقابلين عبر عنهما بلفظين متقابلين معناهما الحقيقيان نحو قوله لا تعجبي يا سلم من رجل يعني

نفسه ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب

لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد

لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد

نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يخص باسم المقابلة

جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهو ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اي بمعان

متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين والمعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل

في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان

يكونا متناسبين ومنها المثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيئ من الامثلة ثم تحقيق اسم المقابلة بالاضافة الى العدد
الذي يقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلث والاربعة بالاربعة
الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو قوله تع فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة
المتوافقين والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله ابي دلامة ما احسن الدين
والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس
على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو قوله تع فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى
واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى فلما من بخل واستغنى وكان التقابل في الجميع ظ الا
مقابلة والاستغناء بينه بقوله والمراد بالاستغناء انه زهد فيما عند الله تع كانه مستغنى
عنه اي عما عند الله فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما
لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب
مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق ومثل
مقابلة الشرة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا اخر حيث قال هي ان تجمع بين الشيئين
متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرطتهما اي فيما بين المتوافقين والمتوافقات امرا شرطت ثمة
اي فيما بين الضدين والاضداد ضده اي ضد ذلك الامر كهاتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الا
والاتقاء والتصديق جعل ضده اي ضد التيسر وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى
مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا
لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر
والافلاس ضده ومنه اي ومن المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوافق والائتلاف
والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل
منهما مقابلا للاخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين امرين نحو قوله تعالى
والشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلثة امور نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل

القسي المعطفة

كالقسي المعطفات اي المنحنيات من عطف العود وعطفه بل الاسهم مبرية اي منحوتة من براه نحته بل الاوتار
جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير اسمعيل الوعد شيمتي الموفق
بو صفي العهد محمد الحلو وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق صح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر الماثور
منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة
والسماع والخبر الماثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف
تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل الصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث
فان السيول اصلها المطر واصلها البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها
اي ومن مراعات النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى و
التناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف
يناسب كونه غير مدرك بالابصار يكون خبيرا انسب وقد يكون خفيا كقوله تع ان تعذبهم فانهم عبادك
وان تغفر لهم فانك انت الغفور العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم
لكن يعرف بعد التامل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد
عليه حكمه فهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه عزا اذا غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس
لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا
اعتراض لاحد عليك في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعات النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون
معنياهما متناسبين وان لم يكونا مقصودين هيهنا نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي
ينجم اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله فيما خلقا
له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا
يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط وهو يكون مخبا له
ولم يكن ما للرسم غير السقط الحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة على الرهط
في بيت السابق بمعزل عن الرهط الامام لعادة لهما من يصل في كلاهما من رهط والنون هو المعروف

انت ايها الوزير

والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشي

من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة والاعياء وليس المراد بالحوت كما وهم وراءٍ اسم فاعل من رأته
اذا اصبت رئته كذا الدال اسم فاعل من دلا الركايب اذا رفق بسوقها واراد بالنقطة ما يقطر على
الرسوم من المطر وقوله صفة راءٍ والمعنى يحمل هذه الجنيبة ان تركب من النوق ما هي في الضمر والانحناء كالنون
يركبها الاعرابي اوليا في الاطلال فيضرب دنيا الطلحات بها من شدة الهزال ويريد ان راكب هذه الجنيبة
سماء ذو اقار سمه ففي ذكر الحروف والنون والراء والدال والنقطة ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة
واما ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذي على لونه خطوط بيض على الطول
وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة كقول من يصف سحابا
تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها طرزا من البرق كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع
بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل اي لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخز جمع خز وتطرزت اي اتخذت
الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب و
كقول [illegible] احل وامرر وضر وانفع ولن واخشن ورش وابر ثم انتدب للمعالي اي كن حلوا للاولياء
مرا على الاعداء ضارا للمخالفين نافعا للموافقين لينا لمن يلين خشنا لمن يخاشن وريش اي اصلح حال من
حاله واه وابر من بري القلم اي افسد حال المفسدين ثم انتدب اي اجب للمعالي واجمعها يقال ندبه
لامر فانتدب اي دعاه له واجاب فالاول اعني مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني
داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اي من المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب
في الطريق من رصدته رقبته والرصد الذي يرصد للشيء والرصد القوم الذين يرصدون
يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر ويسميه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية
وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله هو يطبع الاسجاع بجواهر
لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة
الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو اخر كلمة من البيت او الفقرة قوله اذا عرف الروي
اي الظرف متعلق بيدل اي انما يجب فهم العجز بالارصاد بالنسبة الى من عرف الروي وهو الحرف

الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز
لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي
بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز فيما فيه اختلفوا
او فيما اختلفوا فيه كقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس الذي حللته
بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد
في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي عمرو بن
معدي كرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي من المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء
بلفظ غيره لوقوعه في صحبته ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله — اي لوقوع ذلك الشيء في صحبته
قالوا اقترح شيئا اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا
من اقتراح الشيء ابتداعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه
جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا ذكر خياطة الجبة
بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحو قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس
على ذات الله تعالى والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا امنا بالله وما
انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله تعالى صبغة الله مصدر لانه
من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لامنا بالله اي تطهير الله لان
الايمان يطهر النفوس فيكون امنا مشتملا على تطهير الله نفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى
تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله امنا بالله فيكون بفعله لان الايمان يتعلمك لكونه مؤكدا لامنا بالله
ثم اشار الى بيان المشاكلة وهو وقوع تطهير الله في صحبته ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل
اي هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه
المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الان
صار نصرانيا حقا فامر المسلمين بان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل

کتابخانه آستان قدس

صبغنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولنا امنا بالله للكافرين فاما اذا كان
الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم ايها
النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا
بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك
لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا
يصطنع الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن ذكر
في المقال ومنه اي ومن المعنوي المزاوجة وهو ان تزاوج اي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى
ضمير المصدر كما في قولهم فيصل بين العير والنزوان بين معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان
في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يترتب على كل منهما معنى رتب على الاخر كقوله اي قول البحتري اذا
ما نهى الناهي ومنعني عن حبها فلج بي الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي
يشي حديثه وصدقته فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي
الواقعين في الشرط والجزاء في ان رتب عليهما لجاج شيء ومثل قوله اذا احتربت يوما ففاضت
دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط
والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا
لا ما يسبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط
بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف
بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاء زيد فسلم علي اجلسته فانعمت عليه ومنه اي من المعنوي
العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء اخر ثم يؤخر ذلك المقدم على الجزء الاخر والعبارة
الصحيحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر
ما قدمت وظاهر عبارة المصنف صادق على مثل قوله وتخشى الناس والله احق ان تخشاه
وقول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع فلا عكس فيه ويقع

العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات
العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات
ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه
ان يقع العكس بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت
بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان بفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه
ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قد وقع العكس بين هن وهم حيث
قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن عن هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملتين كما قلت
طويت باحراز الفنون ونيلها رداء شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين
لي ان الفنون جنون ومنه اي من المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه
وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم
دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه
قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا
بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق قائلا بلى عفاها
القدم وغيرها الارواح والديم ومثله فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اي من المعنوي التورية و
تسمى الايهام ايضا وهي ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية
وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى
فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيئا مما يلائم المعنى القريب الموري به عن المعنى البعيد
المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بالايدي معناه البعيد اعني القدرة وقد قرن
بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده نحو كقول
القاضي ابي الفضل عياض في صفة ربيع بارد او الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل يعني
كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي في اوان الحلول في برج الحمل

الذي هو الاستقرار ورشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب ١٢ ح

اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرنها بما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني
الرشا حيث ذكر الخادر وكذا ذكر الحبل والحلق وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للاخرى كقوله اذا ما
الجد ازرى العم للفتى مكارم لا يخفى وان كتم الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال
المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء
على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك فعلى هذا امتنع حمله على المعنى الحقيقي صار
مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور
يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة من علم البيان مسيرة
اعوام وكذا قوله تعالى والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب
بالايدي جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته
حقيقة او مجازا وقد شدد النكير على من تفسير اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء
واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك
تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال واهل
التشبيه والا فكل ذلك على سبيل التمثيل قلت هذا هو المذهب وحمل الايتين مثلين التورية على ما اشتهر
بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي من المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما
اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الاخر او يراد باحد ضميريه
اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالاخر اي بالضمير الاخر معناه الاخر فالاول
كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع
اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين
جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالاخر
وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الهوى التي هي تشبه نار الغضا ومنه اللف
والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد من احاد هذا المتعدد من غير

ثقة

ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون
ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول
من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله
ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله
على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للاخر
من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب وليسم معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف
اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف و
هو النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك وليسم مختلط الترتيب كقولك
هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل
الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال
دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فان المتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان ذلك ان يحمل قول الفريقين
فانه قد لف بين القولين ثقة اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف
بين القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور ولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث
قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق بواحد ومتعلق باخر من غير
تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى
فلف بين الفريقين او بين القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول
مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست
النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه و
هيهنا نوع اخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك
المتعدد على الاجمال ملفوفا ومفردا فيقع النشر بين اللفين احدهما مفصل والاخر مجمل وهذا معنى لطيف مسلكه
وقلت كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا وللتاديب والاكرام وفي خوف الشر فعلت

١٣١٥

ذلك كالقول لمريضه كل وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان منكم مريضا او على سفر فعدة
من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون
قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم
ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر
فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية
القضاء والخروج من عهدة الفطر ولعلكم تشكرون علة الترخيص والتيسير وهذا
اشارة الى ان لعل في محل نصب الارادة لا للتمني
نوع من اللطائف المسالك لا يكاد يهتدي الى تبيينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه
العلامة المحقق
اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل العلل امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل
راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة لما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر امر الشاهد بصوم الشهر
في تفصيل المعلل وما ليس لانه باستقلاله معلل لشيء من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لتفرع
الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه وليشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة
حروف الجر كما قال ومن الترخيص والحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر
هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصوم فيها في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة
على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص له بمراعاة
العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل
كل من العلل راجعا الى واحد من هذه الثلثة وقد يقال ان قوله تعالى ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة
شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة ايام الافطار
في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر بإكمال عدة ايام الشهر على انه لا
يناسب قوله علة الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله
وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي ومن المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في
حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول

في تفصيل العلل فاذكره
في بيان تطبيق العلل غير
موافق لما ذكره من تقدير
الكلام ويمكن التفصي عنه
بان يقال ان ذكره صح

الى العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء وجد في المال وجدا
ووجدا ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة هي ما يدعو صاحبه الى الفساد ومنه اي ومن
المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع واحد في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط ما نوال
الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين ونوال الغمام قطرة
ماء ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج
عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر
الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه
فليتامل فانه دقيق كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به العمير راجع الى المستثنى منه المقدر
العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم به الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه
الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى العام المحذوف عير الحي العير الحمار الوحشي والاهلي
وهو المناسب ههنا والوتد هذا اي عير الحي على الخسف اي الذل مربوط برمته وهي قطعة حبل بالية وذا
اي الوتد يشج اي يدق ويشق راسه فلا يرثي اي فلا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم الحلال والربط
مع الخسف والثاني الشج على التعيين قيل هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل الى
العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين فلا يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نسلم التساوي في حروف التنبيه
ايماء الى القريب فانه لا يفتقر الى تنبيه ما فيكون اشارة الى عير الحي ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة
الى عير الحي وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما في الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا ليس في اللف والنشر
فليتامل ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال
كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب
في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء واللمعان وادخال القلب من جهة
الحر والاحتراق ومنه اي من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او بالعكس اي
تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول اي الجمع ثم التقسيم كقوله اي قول ابي الطيب حتى اقام المدوح وهو سيف

الدولة ولتضمين الاقامة معنى التسليط عداها بعلى فقال على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة
خرشنة وهي من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء
وسكون الياء وهي متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاد المقانب اي قاد العساكر
حتى اقام دخول العساكر هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء
الروم بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله
فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا ولم يقل من نكحوا ومن ولدوا ~~...~~ للتوافق قوله والنهب
ما جمعوا والنار ما زرعوا ولان في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة
بهم حتى كانهم ليسوا من ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله والدهر معتذر
والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال قد جمع في هذا ارض العدو وما فيها في
كونها خالصة للممدوح ثم قسم هذا البيت في المذكور فيما رأينا من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع
عليه الشروح لما اورده المصنف وقوله والدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا ابياتا كثيرة والثاني
كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا النفع طلبوا
النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة
ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة وقد ... فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث
في الدين بعد الاستكمال والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز منها قسم في البيت
الاول صفة الممدوح الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في الثاني في كونها سجية حيث
قال سجية تلك منهم ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه
معلوما مما سبق من تفسير هذه الامور الثلاثة كقوله تعالى يوم يأت اي الله اي امره او اليوم
اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة
الا باذنه اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله
هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف اخر والمأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه

هو العذر

هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى
الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها
ما دامت السموات والارض اي سموات الاخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد وهي عبارة عن التأبيد
ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب وغير ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد
واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ
اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت هو
استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة بمعنى ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار
وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى النار وكذا اهل الجنة سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل
وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله تعالى كذا ذكره صاحب الكشاف
بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء
لان صرف الحكم عن الكل وقتا ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون
فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتأبيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار
الانتهاء كذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار شرفهم بسعادة
الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع بين الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة
في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد
اذ الانفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب
النار بقوله واما الذين شقوا الخ وقد يطلق التقسيم على امرين اخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا
الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم من طول
ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم على المقاتلة اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف
اي مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام
جماعة اذا شدوا قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني ان يستوفي

واحدا لا تقول الاول ... عن الظاهر وقد عدل الشارح عنه لقرينة واضحة كما ذكرنا فلا اشكال ولا اختلال سيد

اقسام الشئ كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل
من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان واما ان يكون ذكرا او انثى وقد
استوفى جميع الاقسام وذكرها انما قدم ذكر الاناث لان سياق الاية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاء
الانسان فكان ذكر الاناث التى هى من جملة ما لا يشاء الانسان اهم لكنه لحرمانها الذكور عرفهم فان فى التعريف
تنويها بالذكر كانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفون عليكم ثم اعطى كلا من الجنسين حقهما من التقديم
والتاخير فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى اخر ومنها اى من
المعنوى التجريد وهو ان ينتزع من امر ذى صفة امر اخر مثله فيها اى مماثل لذلك الامر ذى الصفة فى تلك
الصفة مبالغة لكمالها فيه اى لاجل المبالغة لتلك الصفة فى ذلك الامر ذى الصفة حتى كانه بلغ من
الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف اخر بتلك الصفة وهو اى التجريد اقسام منها
ما يكون بمن التجريدية نحو قولهم لى من فلان صديق حميم فى الصحاح حميمك قريبك الذى تهتم لامره اى بلغ فلان من الصداقة
حدا صح معه اى مع ذلك الحد ان يستخلص منه اى من فلان صديق اخر مثله فيها اى فى الصداقة ومنها
ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسئلن به البحر بالغ فى اتصافه
بالسماحة حتى انتزع منه بحرا فى السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف
فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت
به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير فى مثل قولنا لى من فلان صديق حميم
المبالغة فى تقدير حصل لى من حصوله صديق فليتامل ومنها ما يكون بدخول باء المعية فى المنتزع
نحو قوله وشوهاء تعدو بى الى صارخ الوغى بمستلئم مثل الفنيق المرحل اى تعدو بى ومعى من نفسى مستلئم
وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحرب وقيل الشوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها
مستغيث فى الوغى وهو الحرب بمستلئم اى لابس لامة وهى الدرع والباء للملابسة والمصاحبة ان المقصود
مثل الفنيق وهو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اى تعدو
بى ومعى من نفسى لابس درع لكمال استعدادى للحرب الخ فما نقضاه باستعداد للحرب حتى انتزع

لابس درع ومنها ما يكون بدخول فى فى المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اى فى جهنم لاجل
الكفار بهول لامرها مبالغة فى اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله
اى قتادة ابن مسلمة الحنفى فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوى اى تجمع الغنائم او الجليل صفة غزوة
او يموت كريم يعنى بالكريم نفسه كانه انتزع من نفسه كريما مبالغة فى كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا الجواب
قوله تم انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت منى كريم
فيكون من القسم الاول اعنى ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه
ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد بالكريم نفسه الا انه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة
لانه اراد بالكريم نفسه ويرد بان التجريد لا ينافى الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه
منه وجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ فى خطاب النفس بالاثم والنصح فى قوله اقول لها اذا جاشت
وجاشت كانك تجزى او تنزحى ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطى ولا
يشرب كاسا بكف من بخلا اى يشرب كاسا بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق
الكناية لانه اذا انتفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه
فهو ذلك الكريم وهذا من بعضهم للتنبيه فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد
فى شئ وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافى التجريد وانه ان كان
الخطاب لغيره لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا فى قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد
انه ينتزع فيها من نفسه شخصا اخر مثله فى الصفة التى سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اى قول
المتنبى لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم تسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من
نفسه شخصا اخر مثله فى فقد الخيل والمال والحال مخاطبه ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب
مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اى من المعنوى المبالغة المقبولة لان المردودة لا يكون
من المحسنات وفى هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مذمومة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على

وهى فيها دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة فى جهنم

كتبه الحقير عبد الوهاب ابن ميرزا ... فى شهر رجب ١٣١٥

منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت
انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر
اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى
واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة في الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحى وهو وقت
تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن بالدم ونحو ذلك فظهر ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة
فالظاهر اشارة الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها الى المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهي ان يقال
والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة والضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما
يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة والضعف وتنكير الضمير باعتبار عوده
الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله
اي قول امرء القيس يصف فرسا له بانه لا يعرق فعادى عداء اي في الصحاح العداء بالكسر
الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الاخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر
من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرق
فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا
وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث
مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع
عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع
ان يكون ممكنا عادة وممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه
لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه يخاف الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا
وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو يكاد في قوله تعالى يكاد زيتها
يضيء ولو لم تمسسه نار ومثله بيت السقط ... فكاد ان يتبع الرجالا
ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها عثيرا لو تبتغي عنقا عليه لامكنا

بسم ستوران در آن پهن دشت
زمین شش شد آسمان گشت هشت

اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤسها عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير
عليه اي على ذلك العثير لامكنها اي امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك قد اجتمع فوق رؤسها متراكما
متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد
اجتمعا اي ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله اي قول القاضي الارجاني يصف
طول الليل يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي يوقع في خيالي ان الشهب
محكمة بالمسامير لا يزول عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهري في ذلك
الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه
الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا
من العجب ومنه اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريق اهل الكلام وهو ان يكون
بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض
باطل لان المراد به خروجها عن النظام الذي هي عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وهذه الملازمة والتمثيل بالاية
رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القران وكانه اراد بالحجة ما يكون برهانا وهو القياس
المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه ما والاية ليست كذلك لان تعدد الالهة
ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هي من المشهورات الصادقة وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر
فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك
ريبة وهو ما يريب الانسان ويقلقه واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب
فالحلف به اعلى الاحلاف لئن كنت قد بلغت عني خيانة لمبلغك الواشي اغش واكذب من غش اذا خان واكذب
واللام في لئن كنت موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب من الارض فيه اي في ذلك
الجانب واراد به الشام مستراد اي موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلا وارتاد ومذهب
ملوك اي في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب كفعلك اي يجعلونني حكما
في اموالهم مقربا عندهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم اراك اصطفيتهم واحسنت اليهم فلم ترهم
علوق تقير

في مدحهم لك اذنبوا يعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت
اليهم فكما ان مدح اولئك لا يعد ذنبا فكذا مدحي لمن احسن الي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء
قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك
القوم ايضا لك ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ومما ورد على صورة الاقتراني قوله تعالى وهو الذي
يبدؤ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اي الاعادة اهون واسهل عليه من البداء وكل ما هو اهون فهو ادخل في
الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وقوله تعالى حكاية فلما افل قال لا احب الآفلين اي القمر آفل وربي
ليس بآفل فالقمر ليس بربي ومنه اي من المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار
لطيف غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا لما في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون
ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه كما تقول
قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما توهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار
لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا التوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي
ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهو اربعة اضرب لان
الصفة التي ادعي لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها فالاولى
اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اي قول ابي الطيب
لم يحك اي لم يشابه نائلك اي عطاءك السحاب وانما حمت به اي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه
عليها فصبيبها الرحضاء اي فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة
لا يظهر لها علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر
لها اي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي المذكورة علة حقيقية لم يكن
من حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب
فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم من
منازعهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين

بغيته

بغيته على قتل اعاديه لما علم من انه لما غدا للحرب غدت الذئاب في اثره رجاء ان يتسع عليها الرزق من قتلاه وهذا
مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي اي تناهى في الشجاعة حتى
ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان تنال من لحوم اعدائه
ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي ليست قوته الغضبية منقادا
من قبله الى الافراط ويتضمن ايضا قصور اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستئصالهم
والثانية اي الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد
يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى حذارك اي حذاري اياك انساني اي انسان عيني من الغرق فان
استحسان اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه اذ لا يستحسن الناس اساءة الواشي واراد ان
عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي بان حذاره اي حذار الشاعر منه اي من الواشي نجى انسانه اي انسان عين
الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على ممكنة كقوله هذا البيت
بيتا فارسيا اي هذا المعنى فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد منتطق اي انتطق اي شد النطاق
وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم من الكلام
على ما هو اصل لو من امتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليها وعقد
النطاق عليها اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون
من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك البيت ومن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد
اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطأ مرتين لان تحقق نطاق الجوزاء اشهر من ان ينكر
بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف مصرح في الايضاح بخلاف ذلك فان
قلت هل يجوز ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي للاستدلال
بانتفاء الثاني على انتفاء الاول فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة
الممدوح اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة قلت والحاصل ان العلة المذكورة
قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد

كونها علة للعلم بها كما في الاجزاء لعدم ثبوته بل المراد اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة لانتطاق
كان من الضرب الاول وان جعلت الانتطاق دليلا على كون النية خدمة للممدوح علة للانتطاق فكان من الضرب
فاذا جعلت الانتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخفى تخلف
لان الثاني من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم والحق به اي بحسن التعليل
ما بني على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه
كقوله اي قول ابي تمام كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا
فما ترقا بالهمزة فخففها اي ما تسكن لهن مدامع والضمير في تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله ربى
شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعني ان الريح المزن اليها وجاد من الجود
والمطر العظيم القطر والهامع السائل فقد دل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت
حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت يشير الى محمد بن حميد ... عليها الامد
درس ... ولا ... البلى وكانما ... مثل ما ... وقال بعض الشارحين هذا البيت
... فقالوا اراد بحبيب نفسه ولا ادري ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به المدح
لمطلع القصيدة وهو قوله الآن ... تشاقني الديار البلاقع ...
من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار البلاقع وكان
نفس ابي تمام هو الحبيب الذي فقدته السحاب في تلك الديار ومنه اي من المعنوي التفريع وهو ان
يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب
احترازا عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب كقوله اي قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت
احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للعض
للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذي ... لحوم الناس ... شبه جنون لا يعقل
الانسان لا كلب ولا دواء انجع من شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول الراجحة وملوك و
اشراف ففرع على وصفهم بانهم مكارم واساة كلم ... ففرع على وصفهم

بشفاء

بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اي من المعنوي تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه التسمية
على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح
اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك
غير ممكن والغرض منه المبالغة في تحريمه وليس تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما
ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة
المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول
اي كسور جمع فل والواحد فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية
فقد استثنى منها صفة مدح هو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان كان فلول السيف عيبا فاثبت له شيء منه
اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة ترشيح للمقصود وتصريح به والا
فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه
كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى
يلج الجمل في سم الخياط والتاكيد فيه اي تاكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى
الشيء ببينة لانه قد علق نقيض المطلوب وهو اثبات الشيء من العيوب بالمحال والمعلق بالمحال
محال وعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث
يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى
منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء
الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي ما
قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في فهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد
ما نفاه من المنفي ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب فيوهمت الشيء اي ظننته واوهمته غيري
فاذا وليها اي ولي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه
من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه

الحنفية الخديعة الله دالة خيد من الافندي رقيبه لشيرحيلى

من نوع ما قبله وتاكيده لعموم ضرب الثاني من التاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح
ويعقب باداة الاستثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة الاستثناء يليها صفة مدح
اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء واصل الا
نبذ اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كان الاستثناء في الضرب الاول منقطعا لكن المستثنى غير داخل
في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال قليلا مل لكنه اي الا
المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في ضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا
صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء متصلا فلا يفيد
التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء
الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انها استثناء فاذا ذكر بعدها
صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا يأتي فيه التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني
على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي ولكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه
الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها
لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلاما سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين
وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها اخر
وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء
من ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو الا هذا النوع من اللغو وقوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما
الا قيلا سلاما سلاما مما يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم ولا يمكن حمله على الوجه الثالث
اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قوله سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التأثيم
وهو النسبة الى الاثم وليس لتفريق الكلام ان يذكر متعددين ثم تأتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ما
جاءني رجل ولا امرأة الا زيد ولو قصدت ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر الرجل ومنه اي من تاكيد المدح بما يشبه
الذم ضرب اخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى

[illegible]

من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه فائدة الاكرام وكانه قيل لا [illegible] صح

المدح نحو قوله تعالى وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي وما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر
كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى يقال نقم منه اذا عابه وكرهه وانتقم وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب
هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كا
الضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما
يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد
السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل والاولان استثناء آخر مثل هذا الى
من غير شيء وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء ثم
والا فيه بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة
مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه
الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة الاستثناء يليها صفة ذم
اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد
ويحققهما على قياس ما مر ويأتي في هذا الضرب الاخر اعني استثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهله و
الاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح
بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله اي قول ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته لهنئت
الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه
تستتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهناة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشيء
لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت وجهان آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار
دون الاموال وهذا من علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك
الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل
لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي ومن المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في ثوبه اذا لفه
فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب بمفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول

فهذا المعنى الثاني يجبان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله من فاني في قول
الشاعر ابعد هرما اسعافنا في نفوسنا واسعفنا في من نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا
انا لهم مقدم انه ادمج شكوى الزمان في التهنئة فقط فهي لان الشكاية مصرح بها فلم يكن
مندمجه ولو جعل التهنئة مندمجة لكان اقرب ومنها اي من الاستتباع تسمية المدح وغيره واختصاص
الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه اجفاني كاني اعد بها
على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقليبي لاجفاني في ذلك
الليل كاني اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى اخر واراد به الجنس ليعم ما يكون معنى اخر كما في بيت ابي الطيب
او اكثر كما في قول ابن نباتة ولابد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم عنده فانه ادمج في الغزل
الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام من وجه خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك
شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من
يصلح لهذا الشان وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان عرضه الوصل وهو المحبوب
الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه فان الودايع
تستعاد من الامر ومنها اي المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين
مختلفين كقول من قال للاعور ويسمى عمرا خاط لي عمرو قبا ليت عينيه سوا فانه يحتمل تمني ان يصير
العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمني جزعا بالعكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه اي من التوجيه
متشابهات القران باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار اخر وهو انه
يجب في التوجيه استواء الاحتمالين في متشابهات القران من قبيل التورية والايهام ومنها اي من المعنوي
الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنها اي
من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل
لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور وهو من نواحي ديار بكر ما لك
مورقا من ورق الشجر اذا صار ذا ورق كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم ان الشجرة لم تجزع على ابن

طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وبهذا يعلم انه ليس يجب في كان ان يكون للتشبيه بل
قد يستعمل في مقام الشك في الحكم والمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري المع برق سرى ام ضوء
مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق
وضوء المصباح او المبالغة في الذم كقوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم ال حصن
ام نساء فيه دلالة على ان القوم في الرجال خاصة والتدله اي وكالتحير والتدهش في الحب في قوله اي
قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع هو المستوي من الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر
فانما فعل ذلك الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم
المنازل والاستفهام عنها كقوله امن ام تكلم دمنة لم تكلم... وهل ينفع التسليم
او ينفع البكاء قلت لا فاني والديار بالسلام وكالتحقير كقوله تعالى حكاية من الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم
اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلى الله عليه وسلم كان لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر
من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وبغير ذلك من الاعتبارات
ومنها اي من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان يقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي
لذلك الشيء حكم فتثبتها لغيره اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته
له او نفيه عنه اي من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او انتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون
لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام
المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت
الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لنفيه عنهم والثاني حمل
لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اي عالكون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك
اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل صاحب على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت
اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلت
بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال

ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم
لله تعالى هو الاعز
للموصوفين بالعزة اعني
الله تعالى ورسوله والمؤمنين

قال لا ابن نظرت فلا ارى منه الحبل وادى المروءة لا اقامة والايتان واجتماء املك واوم ايضا احكم والنظر
التفصيل والتفضيل والانعام فقوله ابو منا ايضا من هذا القبيل واما قول الشاعر واذا حسبتهم دروعا كانوا
ها ولكن للاعادي وخلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب وقد صدقوا ولكن
عن وداد فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان غريب منه لان اللفظ المحمول على ضد ما خلق يقع في كل
الغير بل وقع في ظنه بمعنى خلاف تحقق فيه التلاحين ومنه اي من المعنوي الاطراد وهو ان ياتي باسماء الممدوح او غيره
واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك وسمي اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري
في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله عروشهم
عروشهم ابن شهاب بقتلك فصار لهم حزن به فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة
ابن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم هذا تمام
الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة فمنه
الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في
مجرد عدد الحروف او الوزن نحو ضرب وعلم او في الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها
والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف فكل من الالف والباء
والتاء الى الاخر نوع من انواع الحروف ويخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها فيخرج نحو الساق والمساق
وفي هيئتها فيخرج نحو البَرد والبُرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل
لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها نحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضَرب المبني للفاعل وضُرب
المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه ويخرج نحو الفتح والحتف
ووجه الحسن في هذا القسم اعني التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان
المتفقان في جميع ما ذكرنا من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي متماثلا لان التماثل
هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو ويوم تقوم الساعة
اي القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الاجال اجال والهوى

اي هلكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم ثل عرشهم

للمرء قتال الاول جمع إجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما
مختلفان نحو قولهم طويل النجاد وطلاع النجاد والاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض فان كانا
اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او حرف او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى كقوله
اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيي الكرم ويجدده وايضا
تقسيم اخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والاخر مفردا سمي جناس التركيب
وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مفرد والاخر مركب في الخط
خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك
لم يكن ذا هبة فدعه فدولته ذاهبة اي غير باقية وكقول ابي العلاء مطايا مطايا وجدك من
منى ذا عنها لبس مبنى مخلع فمطا فعل ماضي ويا حرف نداء ومطايا ادني والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والاخر
في الخط مركب خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم
قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في قوله والا خص
باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه
بدمع يضاهي المزن حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه والثاني مركب
من صاب والميم من مطعم والصاب عصارة شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا انحدر
وهما غير متفقين في الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا لانه يجب في المفروق ان يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل من كلمتين
والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة سمي الجنس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق
صرح به في الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها
وهيئتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما
ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في هيئتها او في ترتيبها لانه لو اختلفا في
اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة والعدد فقط لم يعد
ذلك من باب التجنيس لبعد المشابهة بينهما فلهذا انحصر المذكور في اقسام اربعة فقال وان اختلفا

عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا
اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة
احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون بالحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد
بالضم والبرد بالفتح واما لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق وجزء اي قولهم جبة البرد جنة البرد في
كونه من التجنيس المحرف ويكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء من
مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما
كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عدا حرفا واحدا وكانه في الصورة حرف
واحد بعد فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء
من مفرط مكسورة كالراء من مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني
محركة وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول وعنه قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف
بالحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء
من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن فان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد
الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الآخر بحيث اذا حذفت الزوائد اتفقا في الهيئة والنوع والترتيب
سمي الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام لان الزيادة اما بحرف او اكثر و
على التقديرين فهو اما في الاول او في الوسط او في الآخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف
اما بحرف واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي
جهدي او في الآخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض
قواضب من ايد صفة محذوف اي يمدون سواعد من ايد ومن زائدة على مذهب الاخفش و
مثلها في قولهم ... عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه
ضربه بالعصا وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه قطعه
اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف

حاكمة

حاكمة بالقتل قاطعة وربما يسمى هذا القسم الذي يكون بزيادة الحروف في الآخر مطرفا ووجه حسنه انه يوهم
قبل ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت وانما اتى بها تاكيدا للاولى حتى اذا تمكن آخرها في
نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل الفائدة بعد الياس منها واما باكثر عطف على قوله
بحرف لم يذكر المصنف الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة في الآخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء
من الجوى اي حرقة القلب بين الجوانح وربما يسمى هذا الذي يكون باكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها
اي وان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد
التشابه ويخرج عن التجانس كلفظي ضرب ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسبب ثم الحرفان اللذان وقع
فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي الجناس مضارعا وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول
نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الآخر نحو الخيل
معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب
المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمزة
الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطعن فيهم وبناء فعلة يدل على الاعتياد
ولا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون
والاولى ان يمثل بقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء والميم
نظر او في الآخر نحو واذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب
الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ
الآخر سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الآخر من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي
قبله ثانيا وهكذا على الترتيب يسمى قلب الكل والا يسمى قلب البعض والى هذا اشار بقوله نحو حسامه فتح
لاوليائه حتف لاعدائه ... ويسمى قلب
كل ونحو اللهم استر عوراتنا وامن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين في اول
البيت والمتجانس الآخر في آخره يسمى تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح

تجنيس القلب

من وجهه

انوار الهدى من كفه في كل حال لواذا اولى احد المتجانسين سوا كان جناس القلب او غيره ولذا ذكره
بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس الآخر فهو يسمى الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبا بنبا
يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواص وعواصم و
غواص وغواصب وكقولك هما نعم للاولياء وللاعداء فتح وحتف ومنها التجنيس على توافق اللفظين
في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين فاذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليكم
بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك
تهدى بهذى وقد يعد هذا النوع مالم ينظر فيه الى اتصال الحروف وانفصالها كقولهم في مسودين
فالمسود جبة المسي جزبه حبه وقيل لفاضل استصحب ثقة ابن تصحيفه فقال ابن تصحيفه ويلحق ما
شيئا احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مع الترتيب والاتفاق في
اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة
وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف
او اكثرها لكن لا يرجع الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فالقول من القول والقالين
من القلى ونحو قوله تعالى اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف انه ليس المراد بما يشبه
الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر
والرقم والمرق فمثل اثاقلتم الى الارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظ ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة
وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما
قلبا ومنها اي من اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اي المتفقين
في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين
والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر
في آخرها اي آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق
ان تخشيه والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل فالاول من السؤال والثاني من السيلان

والثالث

(هامش: من قرع الباب ولج ولج — المستنصرية — والرمق)

والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق
نحو قال اني لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما
في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني واعترض صاحب المفتاح قسما
آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني نحو في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر ورد المص
تركه لانه لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول فانه
عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني فعلى كل تقدير
فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما يصير اثنا عشر حاصلة من ضرب اربعة في ثلثة وباعتبار ان
الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب
اربعة في اربعة لكن المص لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الباقية
واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين وما يكون احد
اللفظين في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى
بسريع وما يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الصمة بن عبدالله القشيري تمتع من شميم عرار
نجد فما بعد العشية من عرار وهي وردة ناعمة صفراء طيبة الريح على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع مفعول قوله
اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة فالضمار اي ما بين هذين الموضعين ... وامانه فمتعنا بالرواحل بين ع
بين هذين الموضعين واقول في اثناء ذلك مثلها استمتع بشم عرار نجد فانا نعدمه اذا امسينا لخروجنا من ارض
نجد ومنابته وما يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب
جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما فما زلت بالبيض يعني بالسيوف القواضب
مغرما وما يكون الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها
الما على الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء الا
قامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة
التعريج الى الساعة ويجوز ان يكون الاستثناء مفرغا وساعة فيكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع

(هامش: ٩ وموضع من اعراد — جمع بيضاء وهي امراة حسنا بيضاء — والمعرّج هنا بمعنى المصدر اي التعريج)

مقدم عليه والجملة في محل الرفع على انه خبر ان صح

وهو مبتداء وما في

خبره والضمير في قليلها للساعة اي قليل التعريج في الساعة يعني تقف على الدار التي لو وجدتها ما يحول له ما يلبث له

كان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن لها مكان بها الا مجاساعة فان

قليلها يشفيني ويشفي غليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما في آخر البيت والآخر

في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني من ملامكما سفاها

الجهة وقلة العقل فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون احد المتجانسين في آخر البيت والآخر في

حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت

بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء البلابل جمع بلبلة وهي ابريق يكون فيه الخمر والا

شرب المقصود بالتمثيل هو البيت الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من

على مذهب السكاكي دون المص وما يكون احد المتجانسين في آخر البيت والآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي

قول الحريري فمشغوف بآيات المثاني اي بنغمات وقار المزامير التي ضمها فمنها المطالب او احد مفصل

من الشيء وما يكون احد المتجانسين في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي الا

رجانى املتهم ثم تأملتهم فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين

بالمتجانسين فما يكون احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري

ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية

التي ضرب الرجل عليها والضريب المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد في الاشتقاق وما يكون

الملحق الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول القبيلي اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء

سواه بخزان اي اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه عما يعود ضرره اليه فلا يخزنه على غيره

ولا يحفظه عما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان مما لا يجمعهما الاشتقاق ومن قوله اي قول ابي العلاء لو اختصرتم

من الاحسان زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط في الخصر اي البرودة يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم

علي وهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثاني

المعنى ما يجمعها شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في آخر المصراع مثل قوله الوعيد فيما وعدت ضاحك

ضاحك دار الفنى

اي القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان اقل من المائتين وتسمى فاتحة القرآن مثاني لانها تثنى في كل صلاة ويسمى جميع القرآن مثاني ايضا لاقتران آية الرحمة بآية العذاب ومفتون برنات المثاني

والكلمن اصبحت لمة الذباب ضبر اي صابر وصبير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع

الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام في مرثية محمد بن نهشل حين استشهد ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى

ويغمر صرف الدهر نائله الغمر وقد كانت البيض القواضب اي السيوف القواطع في الوغى بواتر اي قواطع وهي الآن من

بعده بتر جمع ابتر اي مقطوعة لم يستعملها استعماله فبغمر والغمر يجمعهما الاشتقاق

وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلاثة التي اهملها المص فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه

الاشتقاق في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح يلحي على جري العنان الى ملهى فسحقا له من لائح لاح

فالاول ماض يلوح والثاني اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قوله اي

مقطع شرح تلخيص المعاني ومطلع المختصر عامر ما كان الاول من معنى والثاني من معنى ومثال ما وقع

الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراء فاضحى الآن مثواه في الثرى

فالثراء في الثرى واحدهما من الثروة والثرى يائي وضده اي من الالفاظ السجع وقد يطلق على نفس الكلمة الا

من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجيء وقد يطلق على توافقهما

هذا اشار بقوله قيل وهو تواطئ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر وهو معنى قول السكاكي هو

اي السجع في النثر كالقافية في الشعر ومعنى هذا لان القافية هو لفظ في آخر البيت اما الكلمة برأسها او الحرف

الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على تواطئ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف

واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انما هي في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطئة على ما في

اواخر الفقر وهي التي يقال لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى

المصدر كما اراده المص فقوله وهو معنى قول السكاكي ان هو مقصود كلام السكاكي ومحصوله يعني

كان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر

الفقر الفقرة فكان التقفية ثمة توافقها فكذا السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اي السجع

ثلاثة اضرب مطرف ان اختلفا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا

فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم يختلف الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احد

القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اي اكثر ما في احد القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين
من الاخرى في الوزن والتقفية اي توافق الحرف الاخير فهو ترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع
بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية توافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظة فهو
فلا يقابلها شيء من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله
من الاولى والا فهو المتوازي اي وان لم يكن ما في احد القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي
وذلك بان يكون ما في احد القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا
نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا والعاصفات عصفا
او في التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت ولا يكون لكل كلمة من احد
القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع
شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد
من القرينتين دالا على معنى اخر والا كان تطويلا كقول الصابي الحمد لله الذي لا يدركه الاعين بلحاظها
ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه الدهور بكرورها والصلوة
على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور
ولا بين محو الاثر وعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود
وظل ممدود ثم اي بعد ان لم تتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل
صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى بقرينة بعد
قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلاثة اقسام الاول ان الفصلان متساويين كقوله
تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرج عن الاعتدال
كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه
وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات والثاني تسع وكله في القران ... ويستثنى منه
ما كان على ثلثة فقر فان الاولين يحسبان في عدة واحدة ثم ياتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا

ان يجي

ان يجيء مناسبة لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود
فهذه الثلث كل منها من لفظين ولو جعلت الثالثة منها من لفظات او ستة كان حسنا والثالث ان يكون الاخر اقصر
من الاول وهو عنده عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا يبقى الانسان
عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن الضرب
لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عز مواتاة
السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من التطويل ومنه
ما يقرب من القصير بان تاليفه احدى عشرة الى اثنتي عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى ولئن اذقنا الانسان
منا رحمة الاية والاولى احدى عشرة والثانية عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اي اواخر فواصل القرائن
لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم
ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور
منون وهذا غير جائز في القوافي ولا حاجة بالغرض ان يزاوج الفواصل واذا رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها
للازدواج فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وهناني الطعام ومراني وانما
ما ذم وما حدث بالفتح مع ان قياسه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في غير ذلك قيل ولا يقال في القران
اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة
من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من
النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي واوري
به زندي ... وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اورى بالفتح الهمزة وكسر الراء على
انه مضارع متكلم ... فغلط وتصحيف والضمير فيه راجع الى الممدوح المذكور في البيت
السابق ... ومن السجع على هذا القول يعني القول
بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اي للسجعة التي
في الشطر الاخر على انه المفعول الثاني لجعل لان الشطر سجع وجزءان يسمى كل فقرتين منهما سجعة تسمية الكل

المرصع

للحريري

باسم جرسه فهو لما اقبعت غارب الاغتراب وانا اثنى المزغر عن الاتراب بسجعه وقوله طوحت بطويح
الوزن الى صنعاء اليمن بسجعة اخرى كقوله اى قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم
بالله منتقم لله مرتقب فى الله اى راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اى منتظر ثوابه وخائف عقابه فان النظم
الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتداء وخبره فى البيت الثالث وهو قوله لم يرم
قوما لم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على القول بجريانه فى النظم ما يسمى التصريع وهو
جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو اخر المصراع الاول من البيت والضرب اخر المصراع
الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه غير محتاج
فى فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت
هجري فاجملي الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء جاء مرتبطا به كقوله ايضا قفا نبك
من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما
موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان
الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب
طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع
المكرر وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى في المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة
يئوب وغائب الموت لا يئوب وهذا انزله درجة واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى
كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مربعا السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على
صفة ياتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح
وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت
مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عذت
من الجحود مصرع بالباء وقافيته بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة عما نحن فيه ومنه
اى من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اى الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او المصراعين في الوزن

والمعنى الكريم الطيب والحسن
في الوسط بمنزلة الربيع
من الزمان

التقفية

دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظ مصفوفة ومبثوثة متساويان فى الوزن
لا فى التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التانيث على ما بين فى علم القوافي ومثل
قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب
فى الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان فى التقفية وحينئذ يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يراد
انه لا يشترط فيها التساوي فى التقفية وحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما
فى مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع فى مثل ونمارق مصفوفة وزرابي
مبثوثة وبالعكس فى مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير فى المثل السائر
من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه فى الوزن لا فى الحرف ايضا فالسجع وكل سجع
موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط فى السجع تساوي الفاصلتين فى الوزن ولا يشترط
تساويهما فى الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك ان كان تساوى الفاصلتان فى الوزن دون التقفية
فان كان ما فى احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اى اكثر ما فى احدى القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ
من القرينة الاخرى فى الوزن سواء كان مثله فى التقفية او لم يكن فهذا النوع من الموازنة باسم المماثلة
فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان فى كلام البعض اشعار بان الموازنة المعبرة بما يفهم
به المماثلة مما يختص او ورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري فى النثر والنظم جميعا ولا
تختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما سبق الى الوهم من قوله تساوي
الفاصلتين فقال نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اى قول ابي تمام مها
الوحش او بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اى هذه النساء اوانس وتلك وحشية ومنها الوحش نوافر الا ان تلك
القنا ذوابل والنساء نواضر ولا ذبول فيهما الظاهر ان الاية والبيت مما يكون اكثر ما يقابله من الاخرى لا جميعه
اذ لا تماثل في الوزن فى آتيناهما وهديناهما وكذا فى هاتا وتلك ومثال الجميع قول البحتري فاحجم لما
لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنها اى من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا
وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وقد يكون فى النظم وقد يكون

في النثر أمّا فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر كقوله أرانا الإله هلالا أنارا وقد يكون كذلك
بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله أي قول القاضي الأرجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته
تدوم وأمّا في النثر فما أشار إليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في الباب
في حكم المخفف لأن المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه أي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين
أيضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما أي من القافيتين وكان
عليه أن يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف لأنه يجب في التشريع أن يكون الشعر مستقيما على كل القافيتين
وقد فسروه بأن يبني الشاعر أبيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد
فعلى أي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب أن لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتأمل كقوله
أي الحريري يا خاطب الدنيا من خطب المرأة الدنية الخسيسة إنها شرك الردى أي حبالة الهلاك وقرارة الأكدار أي
مقر الكدورات دار متى ما أضحكت في يومها أبكت غدا بعدا لها من دار غاراتها لا تنقضي وأسيرها لا يفتدى بجلائل
الأخطار وكذا سائر الأبيات فهذه الأبيات كلها من الكامل إلا أنها على القافية الثانية من ضربه الثاني
وعلى القافية الأولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع الحركة التي
قبل ذلك الساكن ويروى عنه أيضا أن الحركة التي قبل ذلك هو أول القافية فالقافية الأولى من قوله
يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شرك الردى إلى الآخر ومجموع قوله من حركة الراء في القافية الثانية
من فتحة الدال من الأكدار إلى الآخر أو لفظة دار منه وهيهنا أقوال أخر مذكورة في علم القوافي ولو قال هو
بناء البيت على قافيتين أو أكثر كان أحسن ليشمل نحو قول الحريري [illegible]
ذا المبتلى المتفكر القلب [illegible]
على قافيتين قلنا الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين أنه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه أي من اللفظي
لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والإعنات أيضا وهو أن يأتي قبل حرف الروي
وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه فيقال قصيدة لامية أو نونية مثلا [illegible]
بين الأبيات من رويت الحبل إذا فتلته وهذا لأن الروي يجمع بين [illegible] الحبل [illegible] على البعير إذا شددت

على كل منهما

أو ضربين

المقفى الحريري [illegible]

عليه الرواء هو الحبل الذي يجمع بين الأحمال ومن الروي لأن البيت يتروى عنده فينقطع كما أن [illegible] ينقطع
الشرب أو في معناه أي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر
موقع حرف الروي في قوافي الأبيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف أو حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة
حال مما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد أن يجيء [illegible] وإلا ففي كل بيت يجيء
قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله [illegible] من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل فجاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع وإنما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت
الثاني أيضا بميم وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه أنه يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت أو قبل
ما في معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الإتيان به في مذهب السجع يعني لو جعل هاتان القافيتان والفا
سجعين لم يحتج إلى الإتيان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما قيل إنه كان ينبغي أن يقول
ما ليس بلازم في السجع والقافية ليتوافق قوله فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة
حرف الروي وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم في السجع يتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر
ولا تنحر ونظر ونحو ذلك وكذا يتحقق السجع بدون ذلك نحو لا تنهر ولا تنصر ولا تقصر كما ذكر في قوله
الساعة وانشق القمر وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ويجيئه قبل حرف الروي نحو قوله سأشكر عمرا
إن تراخت منيتي أيادي لم تمنن وإن هي جلت أي لم تقطع ولم تخلط بمنة وإن عظمت وفي الأساس شكرت الله نعمته
واشكروا لي وقد يقال شكرت فلانا [illegible] وكأنه أراد سأشكر لعمرو فحذف الجار وعمل أياديّ
بدل اشتمال من عمرو وفتى أي هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت به في الكناية
الشدة وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النعل به أي لا يظهر الشكاية إذا نزل به البلايا وابتلي بالشدائد
على ما يلوح به من جوامع الرفات [illegible] إذا انفرج المحصور [illegible] وإن السير المراء [illegible] صاحبه
خلتي أي فقري من حيث يخفى مكانها لأني كنت أسترها بالتحمل وكانت على قذى عينيه حتى تجلت أي انكشفت
وزالت بإصلاحه إياها بأياديه يعني من حسن اهتمامه جعله كالداء اللازم لعينه بإصلاحه والروي
هو التاء وقد جيء قبلها في الأبيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع

قبل حرف الروي
أو ما في معناه مجيء
ما ليس بلازم في السجع
قبلها هو في معنى الروي
من الفاصلة صح

[illegible]
[illegible]

ومن ذلك الشعر ونحو ذلك ففي كل من الابيات والابيات نوعان من لغنم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف

كالهاء واللام والثاني التزام فتحها وقد يكون الاول بدون الثاني كالعمر وصنم وبالعكس كقول ابن الرومي

لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما

كان فيه وارغد والتزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين

ايضا كقول الحريري وما اشتار من اختار الكسل فانه كالتزم في الفاصلتين معنى العسل والكسل السين التي

تسجع بعدها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بعدها فهل يدخل مثل ذلك

في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يجيب بقوله بمثل حرف الروي لان معناه اعم من ان يكون ذلك في حروف

القافية والفاصلة او في غيرها الا انها في البيت الحرف والروي وعليه انه قبل حرف الروي وكذا

ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد

والظاهر ان مفهوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع

والتقفية قبل حرف الروي او في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب ان يقول

في البيت والفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي

يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر او الابيات غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في

التحسين اللفظي من المحسنات ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا يكون المعاني تابعة للالفاظ

وذلك المعاني اذا تركت جميعها على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا يليق بها فيجيء اللفظ والمعنى جميعا وان اتى بالالفاظ

متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه او كلباس حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب

على نصل من خشب فينبغي ان يجتنب ما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون

العناية المجيء منه من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالة

وركاكة المعاني قال المصنف هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء

ما يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما

لعدم دخله في فن البلاغة او لكونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ما يناسبها مثل ما يرجع

الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل

الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني بتجن بفتن غنتني

ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط وادراد ان زرت دارا وودادا ودادا زرت دارا ومثل الخيفاء

وهي الرسالة او القصيدة التي يكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها

كقول الحريري اكرم بنا تجنى تسود دار ببني الى اخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حرفي كل كلمة

منها منقوط والاخر غير منقوط ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب والشاعر في رسالة او خطبة

او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني ما لا دخل له في التحسين قطعا مثل الرد بد وهو ان يعلق الكلمة

في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى اخر كقوله ثم حتى يرى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم

وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان

ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق

واحد ومثل تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما بعدم الفائدة في ذكره لكونه

داخلا فيما ذكره مثل ما سماه بعض المتأخرين الابهام وهو ان يقع في كلام خفاء دلالة فيما بكلام

تبين المراد وتوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع المذكور في باب الاطناب فقد اورده في المحسنات

او لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز

وقد يجيء مع الاطناب ومع المساوات ايضا القسم الثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله

فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمصنف قد ختم الفن

الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصل وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست

خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم خاتمة في السرقات الشعرية

وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء

والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه

والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة واحدة ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي تقرر هذا

الغرض العام في العقول والعادات وتشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين
في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه
والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات
بمن ثبتت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس
مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيها
اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع
من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول
جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا
اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه
اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما اكمل
من الآخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه
الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والآخر عامي تصرف فيه بما
اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمها الى الغريب الخاصي والمبتذل
العامي اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة
المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما
الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي يؤخذ المعنى وحده
من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ مع اللفظ كله او بعضه
والثاني ان يؤخذ وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما
بتغيير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية
الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله
ابن الزبير انه معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه

متوجها

متوجها المعاملة ولم توجب له عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل
اي وجدته هاجرا لك مبتذلا بك ان كان به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف اراد يركب حد
السيف يحمل كل امر ويقطع بقطع السيف ويؤثر مقاتلته وارادة الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اي بدلا
من ان تضيمه وتظلمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اي عن ركوب حد السيف مزحل اي مبعد اي لا يبالي ان يركب
من الامور ما يؤثر فيه تأثير السيف مخافة ان يدخل ضيم او يلحقه عار واهتمام حتى لم يجد عن ركوبه مبعدا
او مهربا فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشد هذين البيتين فقال له معاوية لقد
شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فانشد
قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان
فاقبل على عبد الله بن الزبير فقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة
وانا احق بشعره وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان تبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها
يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت
الطاعم الكاسي دع المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي
على مطيهم لا تهلك اسى وتجمل واورده طرفة في داليته الا انه اقام تجلد مقام وقول ابن المطلب
وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم وورده الفرزدق في شعره الا انه
اقام تعرف مقام تعلم ومن هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب
فقول حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم
فطس الانوف من الطراز الآخر وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله
سمي هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلاثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله
فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول كحسن السبك او الاختصار او زيادة
او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار من راقب الناس اي خاف منهم في الامساك
ورامه ومخافته لا ان يخاف بعيد العاقبة وبشرفه لم يظفر لحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج

اى الشجاع القتال الذى عليه ولوع وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة سمى بذلك لخسرانه فى تجارته فى الاساس

لانه باع مصحفا وورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات هما اى غما انتهى على انه

مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اى الشديد الجراة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا وروى عن ابى معاذ

راوية بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم واستشهدت فيهما فقال واعجبا والله لا اكلت اليوم ولا شربت

وكقول الاخر خلقنا لهم فى كل عين وحاجب بسمر القنا فى ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فبيت ابى تمام

ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهم ابطال حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان

الثانى دونه اى ادون من الاول فى البلاغة لفوات فضيلة توجد فى الاول فهو اى الثانى مذموم مردود كقول

ابى تمام فى مرثية محمد بن حميد كان قد استشهد فى بعض غزواته هيهات لا ياتى الزمان بمثله ان الزمان

بمثله لبخيل اى بعيد الزمان بمثله دليل ما بعده او مبينا له بدلالة ما قبله وهو قوله التى ابا

نصر بيننا دين يدعى من حيث ينفر الفقر وينيل قال الشيخ عبد القاهر فى المسائل المشكلة قال الشيخ فى هذا البيت

بالرجز ما

يقتصر لان الرجز هو التحرز نفى المثل وانه مراد انه لا يكون وقد اخبر بسبب فقده بخل الزمان به فقد اخل

الهجرة

وجوز وجود المثل ولم يعتمد من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود مثله وقول ابى الطيب اعدى الزمان

سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثانى ماخوذ من المصراع الثانى لابى تمام اجود

سبكا لان قول ابى الطيب ولقد يكون بلفظ مضارع لم يصب محزه اذ المعنى على المضى والمراد ولقد كان

فان قلت ههنا المضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اى يكون الزمان بخيلا بهلاكه اى لا

يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم فضن البخيل بالشئ هو بذله للغير

فالزمان اذ سخا به فقد بذله فلم يبق فى تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل به كما ذكره المص واعترض

عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق فى تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل به لكونه تحصيل الحاصل واما

اعدامه وافناؤه فباق بعد فى تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فمعنى الشاعر عن ذلك الحاصل ان

ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه سخا باعدامه فقط لكونه سببا لصلاحه قلنا

وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابى تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذى لا بد منه

وقرينة

وقرينة يدل على هذا المعنى مما لا يذهب اليه احد من فسر البيت قال ابن جنى اى تعلم الزمان من سخائه فسخا به

واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذى افاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال

ابن فورجه هذا تاويل فاسد وغرض بعيد لان سخاءه غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به

على وكان بخيلا به على فلما اعداه سخاؤه اسعد فى تضمين اليه وهذا يبتنى لذلك على التفاسير الثلاثة

فالمصراع ماخوذ من مصراع ابى تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه وبايجاده او بافنائه الى الشاعر

كان معنى مصراع ابى تمام بخله بمثل الزمان ولو اشترط فى الاخذ اتحادها فى المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت

ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان ما اخذه منه على واحد من التفاسير لان ابى تمام فذهل البخل بمثله

مرجحا ولهذا قال الامام الواحدى بعد ما ذكر معنى ابن جنى وابن فورجه ان المصراع الثانى من قول

ابى تمام هيهات البيت وان كان الثانى مثله اى مثل الاول فابعد اى فالثانى ابعد من الذم والفضل

للاول كقول ابى تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد واضافته المرتاد الى

المنية للبيان بالمنية الطالبة للنفوس لو تحيرت فى الطريق اى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها

لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول ابى الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا

سبلا الضمير فى لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع لهاة وهو فاعل وجدت اضيفت الى المنايا

ورد يعنى المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح

وكذا قول قيس بن الدمينة او شعر الاعجاز لم يكن لا اعدت عوافكم لما اسر به الحمو وهى هو ذلك الدار الذى اودعنهم فى جمع

القينة من سمعى وقول جار الشعر بنية استاده وقد قلده ما هذه الدرر التى يتنا فيها عيناك سمطين

فقلت هى الدرر اللواتى قد حشاها ابو مضر ادنى تساقط من عينى وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير

ان لا يكون فى الثانى دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابى تمام مقيم

الظن عندك والامانى وان قلقت ركابى فى البلاد ولا سافرت فى الافاق الا ومن جدواك راحلتى وزادى

وقول ابى الطيب واعمر بعثمان قلبى من فنائك بعيدا فحيث كنت فى البلاد وما قرع من الضرب

الاول من النوع الظاهر لاخذ السرقة نوع مما اخذ بالثانى منه وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال وادا اخذ

المعنى وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده الماما من الم اذا قصده واصله من الم بالمنزل
اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فاللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا و
البسه جلدا اخر وهو ثلثة اقسام كما التي مثل ما يسمى اغارة ومسخا يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول
او دونه او مثله اولها اي اول الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو
الصنع اي الاحسان وهو مبتداء وخبره الجملة الشرطية اعني قوله ان يعجل فخير وان يرث اي يبطؤ فللريث
في بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب ومن الخير بطؤ سيبك اي تاخر عطائك عني لاسرع السحب في المسير
الجهام اي السحاب الذي لا ماء فيه واما ما فيه الماء فيكون بطيئا ثقيل المشي فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على
زيادة بيان المقصود حيث ضرب له المثل بالسحاب وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون
الاول كقول البحتري واذا تالق اي لمع في الندي اي في المجلس العام باشراف الناس المنقح
خلت لسانه من عضبه اي من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كان السنتهم في
النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا خرصان جمع خرص وخرصان الرماح اسنتها
واحدها خرص بالضم والكسر يعني ان اعطوا اسنة رماحهم ونفاذها كان السنتهم عند النطق
جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصادفت الاسنة في النفاذ كالسنتهم فبيت ابي الطيب دون بيت
البحتري لا يفيده ما افاده البحتري بلفظي تالق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التالق
والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة
بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول الاعرابي ولم يك اكثر الفتيان
مالا ورعد صان كان اكثرهم سواء السائمة والسوائم الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا
فالاساس فلان رحب الباع والذراع وارحبهما اي سخي وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم
في الغنى الضمير في اوسعهم للملوك في البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن
معروفه اي احسانه اوسع وكقول الاخر في مرثية ابن له والصبر يحمد في المواطن كلها الا عليك فانه
مذموم وقول ابي تمام وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع هنا هو النوع

انظر

٢٠١

الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني
كقول جرير فلا يمنعك من ارب لحاهم سواء ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك
من الحاجة كون هولاء على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب في سيف
الدولة يرى بني كلاب وقبائل العرب له ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فعبر جرير
على الرجل بذي العمامة كتعبير ابي الطيب عنه بمن في كفه قناة وكذا التعبير عن المراة بالخمار وعن في كفه خضاب
ويجوز في تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر
الحاذق اذا قصد المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب الى المدح او غيره وعن
وزنه وعن قافيته ومنه اي من غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل اخر كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم
محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه اي على السيف
وهو مجرد من غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى الى القتلى والجرحى الى السيف و منه
اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم
غضابا لانهم يقومون مقام الناس كلهم وقول ابي نواس وليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد
دلالة الجمع معنى العالم وهو الناس وهذا يستلزمهم وغيرهم وروي انه بلغ هرون الرشيد عليه
اللعنة والعذاب اشتبه بكثرة الفضل البرمكي وفرط احسانه ورمانه عار عليه عزم افضت به الى التنكيل له
ولامر بحبسه فكتب عليه ابو نواس هذه الابيات قولا لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاسد انت على
ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بواجد وليس من الله البيت فهرهرون بالاطلاق ومنه اي من غير الظاهر القلب
وهو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني
اللوم وقول ابي الطيب احبه الاستفهام للانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله واحب فيه
ملامة كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلنا الواو للحال اما على تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو
كما راى البعض او على تقدير المبتدا اي وانا احب واذا جعلناها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين
اعني محبته ومحبة الملامة فيه معنى لا يكون الا واحدا لان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عند الحبيب

يكون مغبونًا لا محمودًا فهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين
البيتين الا ان يكون ظاهرًا كما في قول ابي تمام ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقول الطيب
والحجات عنده نغمات سبقت قبل سببه لسؤال واراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه
من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه سبقت نغمته من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك
منه مبلغ جليلة من المحوج لان عادته ان يعطي بغير السؤال ومنه اي ومن غير الظاهر ان يؤخذ بعض
المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على اثارنا راي عين اعيانا ثقة حال
اي واثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له من المعنى الذي يتضمنه له على اثارنا اي كائنة
على اثارنا واعتمادنا ان ستمار اي ستطعم من لحوم من يقتلهم من القتلى وقول ابي تمام وقد ظللت اي القيت
الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل من نهل اذا روى نقيض عطش اقامت اي عقبان
الطير مع الرايات اي الاعلام اعتمادًا على انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل
يعني ان رايات الممدوح الحقا العقبان تساير وقت ظله بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه
اذا خرج للغزو وساير العقبان فوقها بانه لا كل لحوم القتلى فتلقى ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء
من معنى قول الافوه راي عين ومعنى قوله ثقة ان ستمار ويعني ابا تمام اخذ بعض معنى الافوه لا كله
لان الافوه افاد بقوله راي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية وراي
وقربها انما يكون لاجل الغريزة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على
قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضًا يؤكد
المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قوله راي عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان قول
ابي تمام ظللت المام بمعنى قوله راي عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا
نقول هو ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى اصلا ولكن زاد ابو تمام
عليه اي على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه وهو تساير الطير على اثارهم
بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش بهم

معها

ص

معها اي وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول اعني الا انها لم تقاتل لانه لو قيل
ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع مثل الحسن لانها انما
مع الرايات كانها مع الجيش مظنة انها ايضًا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم
الناشي من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول
ان هذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اعني تساير الطيور على اثارهم وما ذكرنا انه هو الموافق
لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة ونحوها مقبولة منها اي من هذه
الانواع ما يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف انه ماخوذ من الاول الا بعد اعمال الروية وعرفته فاصل كان اقرب الى
القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق
احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودًا وتسمية كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق
كله انما يكون اذا علم ان الثاني انما اخذه من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو
عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا ينبت الاحكام المذكورة لجواز ان يكون
الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن عبادة انه انشد لنفسه مصرعًا وقال فاذا ما اتيته تهلل واهتز
اهتزاز المهند فقيل له اين تذهب بك هذه الملحمة فقال الان علمت اني شاعر اذ وافقت على قوله ولم اسمعه
وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتى باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرًا فامر سليمان بضرب واحد
منهم فاستعفى عما اعفى وقد اشار الى سيف غير صالح للضرب استعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان
سيف مجاشع يعني سيفه وكانه قال لا استعمل ذلك السيف الا الظالم وابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي
فنبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحك سيدهم خليفة
رسول الله يستسقى به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا
قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا
يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا فهجاني فقال بسيف ابي
رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فعجب سليمان مما شاهد ثم قال جرير يا امير المؤمنين

يكون معنوسًا لا محبوبا فهذا نفيض معنى بيت ابى الشيص ولا حسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين
السببين الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابى تمام ونغمة معتف جدواه على اذنيه من نغم السماع وقول ابى الطيب
والنجعات عنده نغمات سبقت قبل سيبه لسوال واراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين عنه بما فيه
من غاية اللوم وغاية الجود واراد ابو الطيب انه سبقت نغمته من سائل عطاء الممدوح يبلغ ذلك
منه مبلغ جلعة من المحروح لان عادته ان يعطى بغير السوال ومنه اى ومن غير الظاهر ان يوخذ بعض
المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على اثارنا راى عين ثقة ان ستمار
اى ثقة على ان ستمار فيهم مقام المصدر ومفعول له من المعنى الذى تضمنه له على اثارنا اى كائنة
على اثارنا واعتمادنا ان ستمار انه سيطعم من لحوم من يقتلهم من القتلى وقول ابى تمام وقد ظللت اى القيت
الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل من نهل اذا روى نقيض عطش اقامت اى عقبان
الطير مع الرايات اى الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل
معنى ان رايات الممدوح اى كالعقبان قد صارت مظلة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه
اذا خرج للغزو سائر العقبان فوقه بانه لا يأكل لحم القتلى فتلقى ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء
من معنى قول الافوه راى عين ومعنى قوله ثقة ان ستمار ومعنى ابا تمام اخذ بعض معنى الافوه لا كله
لان الافوه افاد بقوله راى عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية راى
وقربها انما يكون لاجل العزيمة وهذا يوكد المعنى المقصود اعنى وصفهم بالشجاعة والاقتدار على
قتل الاعادى ثم قال ثقة اى ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتياد جبلت وهذا ايضا يوكد
المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قوله راى عين وقوله ثقة ان ستمار لا ايقان قول
ابى تمام ظللت الممام يعني قوله راى عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لا انا
نقول هذا زاهم اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى اصلا ولكن زاد ابو تمام
عليه اى على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذى اخذه من الافوه وهو بتا بالطير على اثارهم
بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبهما

صح

معها اى وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول يعنى الا انها لم تقاتل لانه لو قيل
ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع فلك الحسن لانها انما
مع الرايات كانها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذى هو رفع التوهم
الناشى من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبهما يتم حسن الاول
اى هذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اعنى ترى الطير على اثارهم وما ذكرنا اولا هو الموافق
لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة بغير الظاهر ونحوها مقبولة منها اى من هذه
الانواع ما يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثانى ماخوذ من الاول الا بعد اعمال الروية ومزيد تامل كان اقرب الى
القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف هذا الذى ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق
احدهما وابتداع الثانى وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامى المذكورة وغير ذلك مما سبق
كله انما يكون اذا علم ان الثانى انما اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو
عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا بشىء من الاحكام المذكورة لجواز ان يكون
الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن عبادة انه انشد لنفسه مقبل وصلوعا اذا ما اتيته تهلل واهتز
اهتزاز المهند فقيل له اين تذهب بك هذا للحطيئة فقال الان علمت انى شاعر اذ وافقت على قوله ولم اسمعه
وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتى باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامر سليمان بضرب واحد
منهم فاستعفى عما اعفى وقد اشير له بسيف غير صالح للضرب فاستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابى رغوان
سيف مجاشع يعنى سيفه وكانه قال لا استعمل ذلك السيف الا ظالم وابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومى
فنبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحك اسيدهم خليفة
رسول الله يستقى به المطر لم ينب سيفى من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر للقدر ولن يقدم نفسا
قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا
يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كانى بابن المراغة يعنى جريرا قد هجانى فقال بسيف ابى
رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فعجب سليمان مما شاهد ثم قال جرير يا امير المؤمنين

يكون مغبوطاً لا محروباً فهذا تحقيق معنى بيت ابي الشيص وكلا من في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين
البيتين الا ان يكون ظاهراً كما في قول ابي تمام ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقول الطيب
والجحات عنده نغمات سبقت قبل سببه لسؤال واراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين بما فيه
من غاية الكرم وبغاية الجود واراد ابو الطيب انه سبقت نعمته من سائل عطاه الممدوح بلغ ذلك
منه مبلغ جعلته من المحروم لان عادته ان يعطي بغير السؤال ومنه اي ومن غير الظاهر ان يؤخذ بعض
المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على اثارنا راي عين اي عيانا ثقة حال
اي واثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له من العمل الذي يتضمنه له على اثارنا اي كائنة
على اثارنا واعتمادنا ان ستمار اي ان سيطعم من لحوم من يقتلهم من القتلى وقول ابي تمام وقد ظللت اي القت
الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل من نهل اذا روي نقيض عطش اقامت اي عقبان
الطير مع الرايات اي الاعلام اعتماداً على انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل
يعني ان رايات الممدوح اي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه
اذا خرج للغزو سايرت العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقي ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء
من معنى قول الافوه راي عين ومعنى قوله ثقة ان ستمار يعني ابا تمام اخذ بعض معنى الافوه لا كله
لان الافوه افاد بقوله راي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية
وقربها انما يكون لاجل العزيمة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على
قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضاً يؤكد
المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قوله راي عين وقوله ثقة ان ستمار الدالان على قوة
الاهتمام ظلت المام بمعنى قوله راي عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا
نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى اصلاً لكن زاد ابو تمام
عليه اي على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه وهو تساير الطير على اثارهم
بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها

معها

صح

٢٠٣

معها اي وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول اعني الا انها لم تقاتل لانه لو قيل
ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لانها انما
مع الرايات كانها من الجيش مظنة انها ايضاً تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم
الناشي من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول
اي بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اعني تساير الطيور على اثارهم وما ذكرنا اولاً هو الموافق
لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة ونحوها مقبولة منها اي من هذه
الانواع ما يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ من الاول الا بعد اعمال الروية ومزيد تامل كان اقرب الى
القبول لكونه ابعد من الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والاختراع هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق
احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردوداً وتسمية كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق
كله انما يكون اذا علم ان الثاني انما اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو
عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا يترتب الاحكام المذكورة لجواز ان يكون
الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن عبادة انه انشد لنفسه مثل وقد وقفا اذا ما اتيته تهلل واهتز
اهتزاز المهند فقيل له اين تذهب بك هذه المحطة فقال الان علمت اني شاعر اذا وافقت على قوله ولم اسمعه
وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتي باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضراً فامر سليمان بضرب واحد
منهم فاستعفى عما اعفي وقد اشير اليه بسيف غير صالح للضرب استعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان
سيف مجاشع يعني سيفه وكانه قال لا استعمل ذلك السيف الا الالم وابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي و
اتفق نبأ السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحك ما سيدهم خليفة
رسول الله يستسقى به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا
قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا
يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول بان الجاهلية يعني ما لقي فهجاني فقال البسيف ابي
رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فعجب سليمان مما شاهد ثم قال جرير يا امير المؤمنين

قال يا ابن القين يعني الفرزدق فدا ابني فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم
ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه فقال الجيبا كلث بسوف الهند ملوطيا فهل يقع اجبانا منا ذا التمائم
ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومي جاعلة لكم ابا عن كليب
او اخا مثل دارم فانه لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول مثل قال فلان كذا وقد سبقه فلان فقال كذا لتغنم
بذلك فضيلة الصدق وتسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اي
بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل وهو التلميح بتقديم اللام على
الميم من لمحه اذا ابصره ووجه الاتصال ان في كل منها اخذ شيء من الاول اما الاقتباس
فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القرآن والحديث لا على انه منه اي على طريقة ان ذلك الشيء
من القرآن والحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن والحديث وهذا احتراز عما يقال
في اثناء قال الله كذا وقال النبي ص كذا وفي الحديث كذا ونحو ذلك ومثله في الكتاب باربعة امثلة
لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول
الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد فاغرب والثاني مثل قول الاخر ان كنت ازمعت
على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث
مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث
على ما روي لما اشتدت الحرب يوم حنين اخذ النبي ص كفا من الحصى فرمى به وجوه المشركين فقال
شاهت الوجوه اي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل
المعنى قبحه الله بفتح العين اي ابعده من الخير وقول ابن عباد قال الحبيب لي رقيبي سيء الخلق فداره
من المداراة وهي الملاطفة والملاينة وضمير المفعول للرقيب قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره
اي اقتباسا من قوله ص حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات بتخفيفه بكذا اي جعلته
محفوفا محاطا به يعني ان وجهك جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من
التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما ما لا ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من

الامثلة الاربعة

من الامثلة الاربعة والثاني خلافه كقول ابن الخياط في مدحك ما اخطات في منعي لقد انزلت حاجاتي
بواد غير ذي زرع وقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا اسكنت بواد غير ذي زرع عند
بيتك المحرم لكن معناه في القرآن ارض لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه
ولا نفع ومن لطف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام فحلق واستجد الحجام عن قشر لؤلؤ والبس
من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا باس بتغيير
يسير في اللفظ المقتبس للوزن وغيره كالتقفية كقوله اي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض اصحابه قد
كان اي وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفي القرآن انا الى الله راجعون واما التضمين فهو ان
يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر
الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة
ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن لانا اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدته الاخرى
لكنه لم يلتفت اليه لندرته في اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر
بن طاهر التميمي اذا ضاق صدري وخفت العدى تمثلت بيتا بحالي يليق فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله
ادفع ما لا اطيق وبدون التنبيه كقوله كانت المهجة الشيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت
انتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات دون المنزل الثاني لمسلم الوليد الانصاري ومما نبه فيه على انه
من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة اليه قول ابن العميد كانما كان مطويا على احن ولم يكن في قديم الدهر
انشد فان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يالفهم بالمنزل الخشن البيت الثاني لابي تمام وتضمين
المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر كقوله اي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد
للبيع على انه سانشد عند بيعي اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمر بن
عثمان بن عفان نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن ابي الصلت وتمامه ليوم كريهة
وسداد ثغر اللام في ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير وهو سده بالخيل
والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي

نحو الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره احد كذلك القصة او الشعر او المثل في العمية
لو اخص من القصة والشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين فاما
ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل اما في النظم والتلميح الى القصة كقول ابي تمام لحقنا
باخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من
جانب الخدر تطلع نضا ضوؤها صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادري
احلام نائم الم بنا ام كان في الركب يوشع الضمير في اخراهم ولهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر
في اللفظ وحام الطير على الماء دار وحومه غيره نضا ذهب به وازاله الضمير في ضوؤها وبهجتها
للشمس الطالعة من الخدر والدجنة الظلمة انطوى انضم المجزع ذو لونين احلام نائم استعظام لما
راى واستغراب اشار الى قصة يوشع ابن نون فتى موسى واستيقافه الشمس اي طلبه وقوف
الشمس فانه روي انه قاتل الجبابرة يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم
ويدخل السبت فلا يحل لهم قتالهم فيه فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر
كقوله لعمرو مع الرمضاء ارق ورمضاء اي حارة يرمض فيها القدم اي يحرق والنار تلظى ارق
من رق له اذا رحمه واحفى من حفي عليه تلطف واشفق منك في ساعة الكرب اللازم للاعتبا وعمرو
مبتدأ خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء وتلظى حال
من النار اشار الى البيت المشهور المستجير اي المستغيث بعمرو عند كربته الضمير للموصول اي الذي
يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو هو جساس بن مرة ولهذا البيت
قصة وهي ان البسوس امراة من خالة الهيلة وهي ام جساس بجار كان لها من جرم يقال
له سعد وكان له ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس بمصاهرة بينهما فخرجت
في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكرها كليب فرماها بسهم فاختل ضرعها فولت حتى
بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس ايتها
الحرة اهدي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج

وتباعد

وتباعد عن الحي فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه واتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال
يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقال المستجير البيت ونشبت الحرب بين تغلب وبكر اربعين سنة
كلها للغلب على بكر ولهذا قيل اشام من البسوس والتلميح الى المثل كقول ابي عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك
خرط القتاد الى المثل السائر ومن دون عليان القتادة والخرط ودونه خرط القتاد يضرب للامر الشاق قاله
كليب لما سمع قول جساس لاعقرن فحلا فظن انه يريد فحلا له يسمى عليان والخرط ان يمد اليد على القتادة
من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريري فبت
بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كاني ساورتني ضئيلة من الرقش في انيابها
السم ناقع والى قصة يعقوب والتلميح الى المثل كقول العتبي فيا لها من هرة تعق اولادها اشار الى المثل
اعق من الهرة تاكل اولادها ومن التلميح ما يشبه اللغز كما روي ان تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح احب
الي من البازي فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى قول جرير انا البازي المطل
على نمير اتيح من السماء لها انصبابا واشار النميري الى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا ولو
سلكت طرق المكارم ضلت وروي ان رجلا من محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله
ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تكش بلا شيء شيوخ محارب وما
خلتها كانت تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك الله
اضلوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه اراد قول القائل لكل هلالي من اللؤم برقع ولابن يزيد برقع وجلال
فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق اي يعمل فعل
المتانق في الرياض من يتتبع الانق والاحسن يقال تانق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في
ثلثة مواضع من كلامه حتى يكون تلك المواضع الثلثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل
واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتاخير الملبس وان يكون الالفاظ متقاربة
في الجزالة والمتانة والسلاسة وان تكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف
او على العكس بل يصاغا معا صياغة تناسب وتلاؤم واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع والابتذال ومخالفة

العرف لا الابتذال المحترز ذلك مما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف
ايام البعاد وفي استجلاب المودة وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتداء لانه اول ما
يقرع السمع فان كان عذبا السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه
وان كان الباقي في غاية الحسن والابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرء القيس قفا
نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى
رمل معوج يلتوي وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم والا لما
صح الفاء وقد عاب بعضهم البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر
الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف بل اتى به
بمعان قليلة والفاظ غريبة تباين الاول فالاحسن من هذا بيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب
وليل اقاسيه بطيء الكواكب وقوله اي حسن الابتداء في وصف الديار كقول اشجع السلمي قصر عليه
تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام خلع عليه اذا نزع ثوبه وطرحه عليه وفي ذكر
الفراق والعتاب على الممدوح وقول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية
قوله ايضا فؤاد ما تسليه المدام وعمر مثل ما تهب اللئام وفي الغزل قوله ايضا اريقك
ام ماء الغمامة ام خمر بفي برود وهو في كبدي جمر وينبغي ان يجتنب في المدح مما يتطير به كقوله اي قول
ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها للداعي العلوي موعد احبابك بالفرقة غد فقال له
موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء وروي انه دخل على في يوم مهرجان وانشد لا تقل
بشرى ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي وقال له يا اعمى تبتدئ بهذا يوم المهرجان
وقيل بطحه اي القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه واحسنه اي احسن الا شيئا
ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون المبدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء
ناظرا الى الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه
في العلم او غيره كقوله في التهنئة اي كقول ابي محمد الخازن يهني الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال

ما وعدا وكوكب المجد في افق العلى صعدا وقوله في المرثية اي قول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة هي
الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار اي احذر من بطشي اخذ الشديد وفتكي اي قتلي بغتة وكقوله
ابي تمام يهني المعتصم بالله بفتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انه لا يفتح في ذلك الوقت السيف اصدق
انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب وكقول
ابي العلاء فيمن عرضت له شكاية عظيم لعمري ان يلم عظيم ما ل عظيم في الانام سليم وكقول ابي الطيب في التهنئة
بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك الالم ومنه ما يشار في افتتاح الكتب
الى المصنف به كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل القران كلاما مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد
على ان جعلني من علماء العربية وثانيها اي ثاني المواضع الثلثة التي ينبغي للمتكلم ان يتانق فيها التخلص اي الخروج مما
نسب الكلام به ابتدئ وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك
انما يكون في ابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من تشبيب اي وصف الجمال
او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملايمة بينهما اي ما نسب
به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والا
فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله مما نسب به الكلام كان
ينبغي ان يقول مما ابتدئ به الكلام او افتتح لان التشبيب هو النسيب بعينه وهو ان يصف الشاعر جمال المراة
وحاله معها فالمعنى هو شبب بفلانة اي نسب بها وشبب الكلام بالنسيب ونحوه مما يظهر
معناه في اللغة اللهم الا ان يقال انه لما كان اكثر ما يفتتح من القصائد والمدائح تشبيبا وتسبيبا ذكر
التشبيب واراد مجرد الابتداء والافتتاح وانما كان التخلص من المواضع التي يجب التانق فيها لان السامع
يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلايم الطرفين حرك
من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام العرب واكثر انتقالاتهم من قبيل
الاقتضاب واما المتاخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول
ابي تمام في عبد الله بن طاهر يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى اخذت منه اي اثر فيه

ونقصه والسّرى ويعقل العرب يؤنث السرى وما الهدى ويتوهم بنو اسد توهم انما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع ويقع في المصادر كذا في الصحاح وخطى المهرية القود الحظى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابو قبيلة ينسب اليه الابل والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود يقول قومي والحال ان حراولة السرى ومسايرة المطايا بالخطا قد اثرت فينا ونقصت من قوانا وقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى ان السرى اخذت من خطى الابل على ما توهم ومفعول يقول قوله اطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ودع للقول وتنبيه ولكن مطلع الجود واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب نوادعهم والبين فينا كانه قنا ابن الهيجان في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب اي الاقتطاع والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين والصاد المهملة من مذهب العرب الجاهلية وهم ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية لو رأى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم يبدي صروف الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة كقولك بعد حمد الله ثم اما بعد فانه قد تعلق كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه لم يؤت بالكلام الاخر فجأة من غير قصد ارتباط وتعلق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فانه قد تعلقت كذا وكذا قصدا لربط هذا الكلام بما سبق عليه قيل وهو اي قولهم بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق

اليه فصل بينه وبين ذكر الله بقوله اما بعد وقيل الاقتضاب الذي يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف اي الامر هذا او مبتدأ محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى بعدما ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من الكلام الى الكلام الاخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب هو احسن موقعا من التخلص ومنه اي الاقتضاب الذي يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث اخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدأ الحديث الاخر فجأة ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها اي ثالث المواضع التي ينبغي للمتكلم ان يتانق فيها الانتهاء لانه اخر ما يعي السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى يجبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انسى المحاسن الموردة فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس وانت بما املتك منك جدير فان تولني منك الجميل فاهله اي فانت اهل الاعطاء ذلك الجميل والا فاني عاذر بانك عما صدر عني من الاجرام وشكور لما صدر عنك من اصغاء المديح او من العطايا السابقة واحسنه اي احسن الانتهاء ما اذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اي قول المعري بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لكون البرية في امن وخفض وصلاح حال وقد تعلقت عنايته للنفس بهذا النوع والمتاخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه واكملها من البلاغة اذا نظرت الى فواتح السور جلها ومفرداتها رايت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن

وبهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد وغير ذلك من نحو انتم

التى لا يبقى بعدها مطلع ولا تتوق النفس الى شىء اخر وكيف لا وكلام الله عز وجل فى الطرف الاعلى

من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وفلق مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء و

لما كان فى هذا نوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الاهوال والافزاع

واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شىء عظيم

وقوله تعالى تبت يدا ابى لهب وغير ذلك وكذا اواخر بعض السور مثل قوله غير المغضوب عليهم و

لا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشارة الى ان هذا انما يظهر بالتامل والتذكر

للاحكام المذكورة فى المعانى والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه

وهذا معنى قوله فظهر ذلك بالتامل والتذكر لما تقدم من الاصول المذكورة فى الفنون الثلثة

وتفاصيل ذلك مما لا يفى به الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا العلام الغيوب اللهم وفقنا

باتمامه ثم هذا اخر ما اردنا ايراده من الفوائد ونظمه من الفرائد مع توزع البال وتشتت الاحوال

وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الاوزاع والفتن وتواتر حوادث اورثت الطبع ملالا والخواطر كلالا

لكن الله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام واتانا الفوز بهذا المرام قد فرغت من تسويده فى سنة ١٢٥١

احدى وخمسين ومائتين والف من الهجرة النبوية على مهاجرها الف صلوة وتحية وانا العبد الاقل محمد كاظم ابن محمد ابن

مولانا ملا حسين المشهور بخوئى عفى الله عنهم وعن جميع المومنين والمومنات بحق محمد واله الميامين ٥